التطور الاقتصادي في أوروبا

دكتـــور

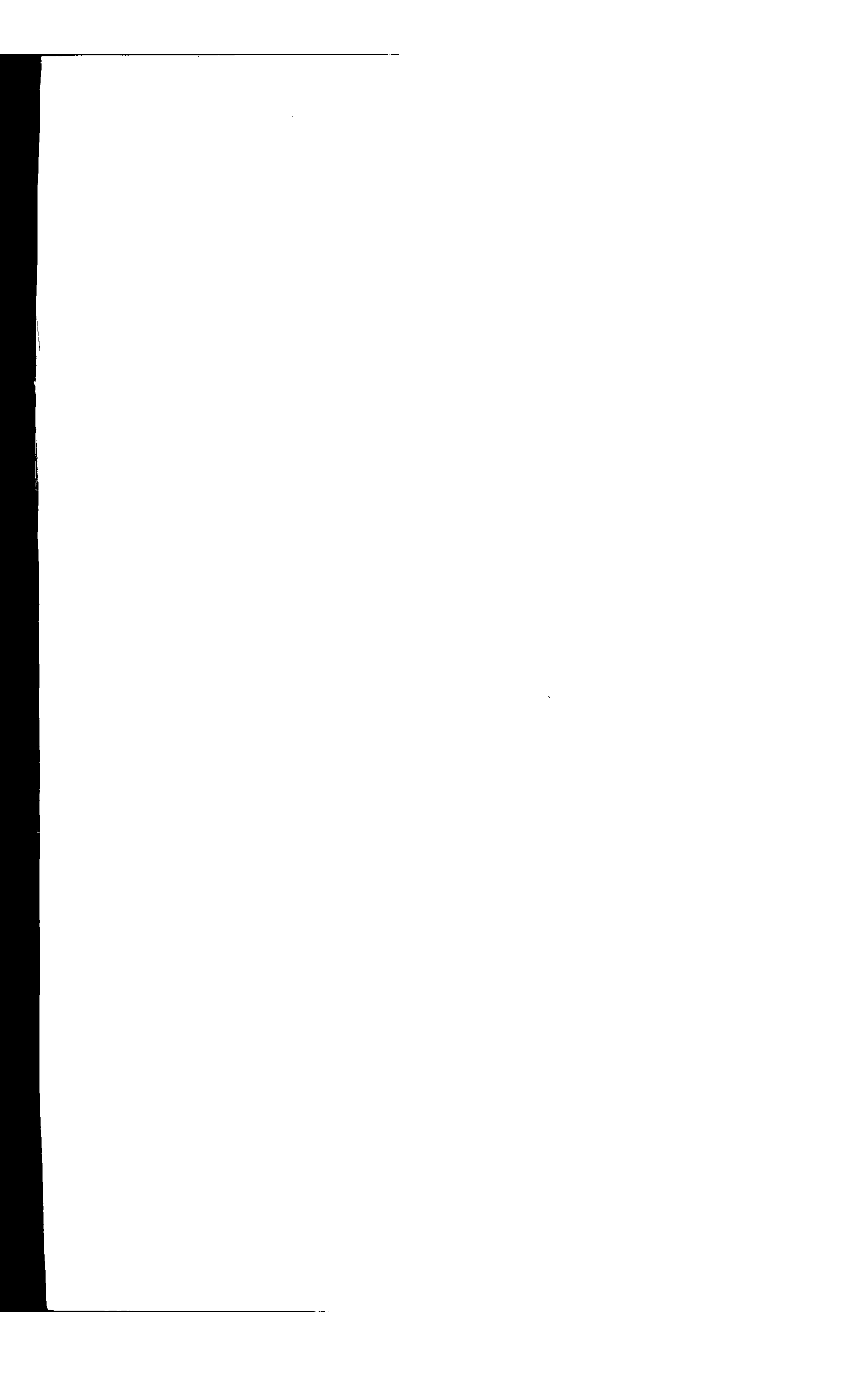
حسن عبد العزيز حسن

أستاذ الاقتصاد المتفرغ

وعميد كلية التجارة ببنها الأسبق

جامعة الزقازيق

٢٠٠٢



بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا أُوتيتمْ مِنَ العِلمِ إلاَّ قَلِيلاَ

صدق الله العظيم



مقدمة :

إن دراســة الــتاريخ ملــيء بالأحداث والعبر والدروس. فالتاريخ مدرسة ومحصــول وفير من التجارب التي عاشتها ومرت بها الشعوب. فتشكل الأحداث وتتطور نتيجة عوامل وظروف معينة. وكل مرحلة تاريخية حصاد لما سبقها من مراحل ، وزرع لما يتلوها من فترات الزمن.

ففي العصر الحالي نجد أن البلاد الأوربية واليابان يشهدا مستوى مرتفع من المعيشــة الاقتصــادية والاجتماعية. هذا المستوى نتاج تطور اقتصادي امتد إلى الــوراء لعدة مئات من السنوات. يهمنا أن نتعرف عليه ، فنرجع إلى ما مرت به من نظام إقطاعي سيطر طوال الفترة ما بين القرنين التاسع والخامس عشر ، ثم مــا تلــى ذلك من تمهيد للنظام الرأسمالي من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. ثم ما حدث من ثورة صناعية أولى في منتصف القرن الثامن عشــر ، واحــتلال القطاع الصناعي للمركز الأول في الهياكل الاقتصادية لتلك الــبلاد من بعد أن كانت الزراعة هي القطاع المسيطر خلال العصر الإقطاعي. فتوسع القطاع الصناعى ونمى النظام الرأسمالي، ومر بمراحل متتالية من التقدم والنضــوج والازدهــار وكذلك التراجع والكساد والحروب إلى أن وصلنا إلى ما نشــهده اليوم من مرحلة معاصرة، تراجعت فيها الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلــية، وتــزايدت الأهمــية النســبية لقطاع الخدمات ، ووصلت فيها البلاد الأوربية الرأسمالية إلى مرحلة متقدمة من النمو وكذلك المشكلات.

هــذا الــتطور الاقتصــادي نعرضه بهدف التعرف على المشاكل والعقبات وكيفــية مواجهــتها ، والتعرف على الإنجازات والنجاحات والعوامل والظروف

التـــي أدت إلــيها. فمـــن خبرة تلك الدول نتعلم ونعرف الأخطاء، وكيفية تفادي الوقـــوع فيها، وندرك الصواب وكيفية العمل على تحقيقه. فمن تعلم من التاريخ سار بخطى وطيدة نحو المستقبل.

وندعـــو الله سبحانه وتعالى أن يكون عرضنا للمادة العلمية من اليسر بحيث يعلم ويفيد الطالب. وفقنا الله لما فيه الخير لبلدنا الحبيبة مصر.

المؤلـــف

القاهرة – ديسمبر ٢٠٠١

الباب الأول

اقتصاد أوروبا في عصر الإقطاع

مقدمة :

لقد عاشت أوربا فترة طويلة من الزمن تحت ظل النظام الإقطاعي تلتها فترة مـن التمهيد للانتقال إلى النظام الرأسمالي، للتحول من الركود والتأخر والعزلة إلـى الـنمو والـتقدم والانفـتاح . لقـد تميزت هذه الحقبة بالكثير من الأحداث والتغـيرات والعبر والدروس ، ففيها تم التحضير لما تكون من بعد من حضارة غربـية ، تـم انتقالها إلى ما أطلق عليه في تلك الحقبة العالم الجديد والعديد من مناطق العالم خلال فترات تالية متفاوتة.

ويهمـنا تـناول هـذه الحقـبة بالعرض والدراسة من الزاوية الاقتصادية في الفصول الثلاثة التالية :-

الفصل الأول : الزراعة في ظل النظام الإقطاعي.

الفصل الثاني : الصناعة فيما قبل الثورة الصناعية.

الفصل الثالث : الدولة والتجارة والاقتصاد.

الفصل الأول
الزراعة في ظل النظام الإقطاعي

نشأة النظام الإقطاعي :

تمتد فترة سريان النظام الإقطاعي في أوروبا إلى الفترة التي عاشتها في العصور الوسطى من نهاية القرن الخامس إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد استغرق التمهيد لهذا النظام في أوروبا ثلاثة قرون (السادس والسابع والثامن) ثم سيطر طوال الفترة ما بين القرنين التاسع والخامس عشر . من بعد ذلك أخذ في التحول إلى النظام الرأسمالي خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر.

ويرى بعض المؤرخين مجئ نظام الإقطاع في أوروبا الغربية إلى ما حدث من مواجهة بين نوعان من المجتمعات هما الرومانية والجرمانية ، فبسبب المواجهات تفككت واختفت السلطات المركزية. فلقد انهارت الإمبراطورية الرومانية وتولى كبار الملاك الزراعيين السلطات العامة. وقد كان الكثير منهم من العسكريين المحترفين ، الذين منحوا قطعاً من الأرض مكافأة على أدائهم في الحرب. ومن زاوية أخرى انتقلت الحياة الاقتصادية من المدن إلى الريف ، وتركزت في أيدي الإقطاعيين ، الذين مارسوا السيادة المطلقة على صغار الفلاحين وعلى الأرقاء الذين قد تحرروا من العبودية ، ولكنهم فقدوا حريتهم عندما لجأوا إلى العمل الزراعي في الإقطاعيات. وفيما يتعلق بالمجتمعات الجرمانية فإن حروبهم وهجراتهم واستيطانهم في مناطق مختلفة كان سبباً في

ضعف الروابط القومية بينهم ، ومن ثم عاشوا في قرى متنافرة ، تولى السلطة فيها كبارهم الذين تملكوا الأرض ومن عليها.

وشهدت مجتمعات غرب أوروبا في تلك الفترة أيضاً سيطرة رجال الكنيسة والأديرة على قطع كبيرة من الأراضي ، ومن ثم انضم رجال الدين إلى الطبقات الإقطاعية في هذه المجتمعات.

وفي روسيا حل النظام الإقطاعي محل نظام الرق ، وكانت بداية جذوره في القرن الحادي عشر الميلادي - متأخراً نسبياً - وتبلورت المعالم الحقيقية للإقطاعيات في منتصف القرن الرابع عشر. واستمر الإقطاع في هذه الدولة حتى القرن التاسع عشر . وفي اليابان انتشر النظام الإقطاعي في القرن الثاني عشر ، وظلت سماته سائدة حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر*.

طبيعة النظام الإقطاعي للزراعة :-

احتل النظام الزراعي المركز الأول في اقتصاديات الدول الأوروبية طوال فترة سريان النظام الإقطاعي وحتى منتصف القرن التاسع عشر. فمثلت الزراعة المصدر الرئيسي للعمل والدخل للنسبة الكبرى من عدد السكان، إلى أن بدأت في التناقص لحساب زيادة المشتغلين في الصناعة والخدمات منذ قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، فسيطرت الأنشطة الأخيرة بالأهمية الأولى منذ منتصف القرن التاسع عشر.

---

* أنظر لكاتب هذه السطور : مبادئ الاقتصاد – الفاروق للطباعة والنشر – ١٩٩٧ – ص ٧٢ : ٧٤ مذكور به ما استند إليه من مراجع.

وقد اتصف النظام الإقطاعي بثلاث خصائص رئيسية :- الأولى أنه يهدف إلى إشباع الحاجات الضرورية للسكان ، دون أن يسعى إلى تحقيق أي غاية أخرى أياً كانت شكلها كالربح مثلاً. الثانية أنها اقتصاد مغلق ، بمعنى اعتماد كل وحدة اقتصادية (إقطاعية أو ضيعة) على مواردها الخاصة في المعيشة ، دون الاستعانة بالخارج في توفير الضروريات اللازمة لها. والخاصية الثالثة أنه اقتصاد لصيق بالأرض ، أي بالزراعة أساساً كنشاط كما سبق القول*

والإقطاعية أو الضيعة Manor هي الوحدة الاقتصادية الأساسية في النظام الإقطاعي ، وهي عبارة عن مساحة من الأرض تتراوح ما بين عدة مئات أو عدة آلاف من الأفدنة تخضع كلها لسلطة شخص واحد ، قد يكون ملك أو أمير أو نبيل أو مؤسسة كنسية. والإقطاعية وحدة مستقلة لا تمثل اقتصاد مغلق فحسب بل أيضاً يمثل فيها السيد الإقطاعي – أياً كانت صفته – السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتشمل الإقطاعية قصر السيد الإقطاعي ، وهو عبارة عن قلعة محصنة تكفي مساحتها لاستيعاب سكان الإقطاعية بمواشيهم في حالة وقوع هجوم عليها.

وتنقسم أراضي الإقطاعية إلى أقسام ثلاثة تختلف مساحة كل قسم منها من إقطاعية إلى أخرى** .

---

* أحمد جامع (دكتور) – مبادئ الاقتصاد – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٥ – ص ٦٥ – ٦٧.

** المرجع السابق ص ٦٥ – ٦٧.

القسم الأول : هو أرض الحيازات ، وهي قطع عديدة صغيرة من الأرض تنازل عنها السيد الإقطاعي لأشخاص مختلفين من أحرار وعتقاء ومولدين. وكانت المساحة التي تعطى لكل مزارع محددة على أساس المساحة الضرورية لإنتاج ما يكفي لإعاشة عائلة لمدة عام. وتتكون مساحة كل مزارع من عدد من القطع الصغيرة (على شكل شرائح) المتفرقة المتباعدة عن بعضها ، التي تبلغ مساحة كل منها حوالي الفدان. وقد جاء هذا التفرق لنصيب كل مزارع حسب تعليل البعض - إلى زيادة المساحة المنزرعة، لمحدودية الأراضى الأصلية. أو باستصلاح أراضي جديدة ، وتطلب العدالة توزيعها على المزارعين، لتحقيق التساوي بينهم في أنواع الأرض. ويرى البعض الآخر أن تباعد نصيب كل مزارع من شرائح الأرض يرجع إلى عامل الوراثة وأثره على تفتيت الأرض.

ويحتفظ أصحاب الحيازات* لأنفسهم بنتاج حيازاتهم ، مع التزامهم بتقديم جزء من هذا النتاج للسيد الإقطاعي ، وفيما بعد تحول هذا الالتزام العيني إلى التزام نقدي ، علاوة على التزامهم بالعمل بدون أجر (سخرة) بضعة أيام كل أسبوع في الأرض الخاصة بالسيد الإقطاعي. بالإضافة إلى ذلك فرضت عليهم عدة التزامات أخرى تجاه السيد الإقطاعي أهمها وجوب استخدام طاحونة السيد ومعصرته ومخبزه ومحل حدادته وغير ذلك من المنشآت في مقابل دفع مقادير محددة من المادة الأولية المصنعة ، تحولت إلى رسوم نقدية في نهاية العصر الإقطاعي ، وحق السيد في إرث الأرض في حالة وفاته دون وجود وريث له ،

---

* الذين أصبح يطلق عليهم رقيق الأرض نظراً لارتباطهم بها وعدم إمكان مغادرتها إلا بإذن السيد الإقطاعي.

وغير ذلك من الحقوق الأخرى التي فرضت عليهم* ، ولا يحق لعبيد الأرض مغادرة الأرض إلا بإذن السيد.

أما القسم الثاني من أراضي الإقطاعية فهو الأرض الخاصة بالسيد الإقطاعي التي يستغلها مباشرة لمصلحته بواسطة أرقاء، كان عددهم في تناقص مستمر وعمال أحرار أجراء، بالإضافة إلى حائزي أرض الحيازات (بدون أجر – سخرة). ويوجد عمال مختلفي الحرف، يعملون في أرض السيد الإقطاعي كالحداد والطحان والخباز وغير ذلك. وهم يقدمون عملهم مقابل إعاشتهم ومنحهم أجراً إضافياً في بعض الأحيان.

والقسم الثالث هو الأراضي العامة ، التي تتكون من الغابات والمراعي والتي من حق الجميع استخدامها مقابل شروط معينة وهي ملك كذلك للسيد الإقطاعي تبعاً للشعار الذي كان سائداً في العصر الإقطاعي بأنه "لا أرض بدون سيد"**.

---

* كان يتعين على عبيد الأرض الحصول على موافقة السيد لترويج بناتهم أو إرسال أبنائهم لتعلم مهنة أو اكتساب حرفة. وكان الحصول على هذه الموافقة مرتبطاً بدفع مبالغ باهظة. كما كان يفرض عليهم غرامات في حالة زواجهم من خارج الضيعة أو في حالة التحاقهم بإحدى المعاهد أو حتى في حالة مزاولة الابن عمل أبيه في حالة مرضه. وعموماً كان عليهم أن يطيعوا السيد أو الشريف طاعة عمياء. وكانت هذه الواجبات مقابل ما زودهم به السيد من أرض ودواب وحيوان وحد الكفاف من الغذاء في فترات ندرته ، بالإضافة إلى الحماية من الخارجيين.

** المرجع السابق ص ٦٥ – ٦٧.

واتبعت ثلاث أنظمة في الزراعة هي :-

أ- **نظـام الحقـل الواحد** : وكان سائدا في القرنين التاسع والعاشر ، حيث تـزرع مختلف المحاصيل في الحقل الواحد. وتستمر عملية تكرار الزراعة في نفس الحقل ، وبالتالي تقل الغلة. فيترك الحقل بدون زراعة لمدة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ سنة، يسترجع خلالها الحقل خصوبته، فيستغل مرة أخرى. وتؤدي هذه الطريقة إلى استغلال ربع أو خمس الأراضي الزراعية فقط.

ب- **نظـام الحقليـن** : استخدم بعد النظام السابق، وفيه تنقسم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة. وفي العام التالي يعكس الأمر ، وبذلك تتجدد خصوبة الأرض دون إجهادها بالزراعة المستمرة سنوياً. ويعتبر هذا النظام أقل تبديداً للأرض بالمقارنة بالنظام السابق عليه.

جـ- **نظـام الثلاث حقول** : استخدم نظام الثلاث حقول منذ القرن الحادي عشر واستمر لعدة قرون من بعد ذلك ، وهو أكثر اقتصاداً من نظام الحقلين حيث تترك ثلث الأرض فقط دون زراعة وليس نصفها ، ويمكن توضيح هذا النظام كما يلي :-

	الحقل الأول	الحقل الثاني	الحقل الثالث
العام الزراعي الأول	قمح	شعير	بدون زراعة
العام الزراعي الثاني	بدون زراعة	قمح	شعير
العام الزراعي الثالث	شعير	بدون زراعة	قمح

ويعتبر ترك جزء من الأرض (ثلثها) دون زراعة هو أحد وسائل ثلاث للحفاظ على خصوبة التربة. وتتمثل الوسيلتان الأخرتان، في تنفيذ نظام دورة زراعية معينة، وفى استعمال السماد الطبيعى. وإن كان يعتبر استخدام السماد الطبيعى أفضل الوسائل للحفاظ على خصوبة الأرض، إلا أن الكميات التي كانت متاحة من السماد الطبيعي محدودة ، نظراً لعدم وجود نباتات جذرية شتوية تتغذى عليها الحيوانات ، وبالتالي لم يكن ممكناً الاحتفاظ إلا بعدد محدود من الحيوانات ، وبذلك كان ترك جزء من الأرض دون زراعة (الثلث)، بالإضافة إلى اتباع دورة زراعية معينة هما الوسيلتان الشائعتان للحفاظ على خصوبة الأرض.

ومن أهم سمات الزراعة في العصر الإقطاعي في أوروبا انتشار الزراعة الجماعية المفتوحة ، فكانت تنقسم الأرض تبعاً لنظام الزراعة إلى حقلين أو ثلاث حقول كبرى. يبلغ مساحة كل حقل حوالي الألف أيكر (فدان). فيزرع أحد الحقول غلة شتوية (قمح مثلاً) ، ويزرع الثاني غلة ربيعية (الشعير مثلاً) ويترك الثالث دون زراعة ، على أن تتبادل الحقول هذه الغلات في السنوات التالية على

التتابع، كما سبق الشرح. ويقسم كل حقل من الحقول الثلاثة إلى شرائح ، تتراوح مساحة كل منها بين نصف الفدان والفدان. ويعطى كل مزارع (من عبيد الأرض) عشرة شرائح منفصلة من كل حقل ، متباعدة عن بعضها. إلا أن العمل الزراعي كان يتحقق في كل الشرائح والحقول على نهج واحد بالرغم من تعدد الملاك والعمال. فكانت عمليات الحرث جماعية، إذ كانت تحتاج إلى عدد كبير من الدواب لا يقوى المزارع الواحد على توفيرها. كذلك كان الجميع يزرعون نفس الحاصلات، ثم بعد الحصاد ترعى الدواب والماشية المملوكة للجميع فى الحقول معاً.

وإن كان ما يحصل عليه المزارع من قطع من الأرض متفرقة متباعدة يحقق التساوي بين المزارعين من ناحيتي الموقع والخصوبة ، ويعمل على خلق بيئة تعاونية تستدعي ضرورة التآزر والتعاون في الأعمال الزراعية، إلا أن طريقة توزيع الأرض هذه بأجزائها المتباعدة عليها العديد من المآخذ. أهمها اضطرارا المزارع إلى الانتقال من شريحة إلى أخرى. فكان على المزارع أن يسير عدة أميال حاملاً أدواته ومصطحباً حيوانه حتى يجد طريقه إلى الشرائح الأخرى. ولا شك أنه يترتب على ذلك ضياعاً للجهد والوقت ، بالإضافة إلى ضياع مساحات واسعة من الأرض دون زراعة كحدود بين الشرائح وكممرات للانتقال وبلوغ الشرائح الأخرى ، علاوة على المشاحنات بين المزارعين لصعوبة تقرير الحدود بين الأنصبة المختلفة. كما تعذر على المزارعين إدخال محاصيل جديدة ، إذ يقتضي ذلك موافقة جميع الزراع في المنطقة، وإلا اختلفت الدورة الزراعية، وعلى ذلك كان تقدم الزراعة أمراً مستحيلاً في ظل الزراعة المفتوحة.

ولقـد سـاد هـذا النوع من الزراعة معظم مناطق أوروبا (عدا جزء من إيطاليا وجنوب غـرب فرنسا) وذلك حتى القرن السادس عشر. ثم حدثت تطورات منذ ذلك التاريخ في العديد من دول أوروبا أدت إلى التحول تدريجياً إلى الزراعة الفردية* .

العوامل التي أدت إلى اضمحلال الإقطاعية

استمر وجود الإقطاعيات كوحدات اقتصادية مستقلة طالما استمرت وسادت عوامل تفرق وانعزال الإقطاعيات عن بعضها البعض ، لعدم وجود الحكومات القومية المركزية وما ترتب على الحروب والاضطرابات من تفتت ، وما حدث من عزلة للمناطق المختلفة لصعوبة ورداءة وسائل النقل والمواصلات ، وما ساد من فكر "يقوم على تعاليم آباء الكنيسة والفكر الإغريقي" وهو لم يكن يعبأ بالمادة والكون والعلم "**... فكانت الإقطاعية هي الشكل الاقتصادي المناسب في ظل هذه الظروف ، لما أتاحته لسكانها من اكتفاء ذاتي ، والتصاق بالأرض، يعتمد على الزراعة ، وغاية إشباع الحاجات الضرورية للسكان.

---

*محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) ، محمد محروس إسماعيل (دكتور) – الوجيز في التطور الاقتصادي – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية – ١٩٧٥ – ص ١٢، ١٦ ، ١٧، ١٨.

** رمـزي زكي (دكتور) – الليبرالية المتوحشة – دار المستقبل العربي – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ٣٣.

أمــا وقــد بــدأت تلك الظروف في التغير والتبدل، فإن الإقطاعية بنظامها الجـامد الصـارم بدأت في التغير التدريجي إلى نظام للملكية والنشاط الزراعي يحمل سمات جديدة. وتتلخص هذه الظروف الجديدة فيما يلي :-

١- نمو الاقتصاد النقدى:

اتصــف إنــتاج الإقطاعــية بالاكتفاء الذاتي نظراً لانغلاقها وعدم تبادلها مع الخــارج، ولكن مع نمو المدن وزيادة سكانها ، وما تحقق من اكتشافات لطريق رأس الــرجاء الصــالح والعالم الجديد في أواخر القرن الخامس عشر ، وامتداد الــتجارة وتوسعها إلى الأسواق الخارجية، وتدفق الذهب والفضة نتيجة للفتوحات والســلب والنهــب والــتجارة ، كل ذلك أدى إلى ظهور ونمو الاقتصاد النقدي وزيادة الدخول ، واتساع الأسواق وزياد الطلب على الإنتاج الزراعي من خارج الإقطاعيات، وبالتالى تحول المحاصيل من المقايضة والاكتفاء الذاتى الى الانتاج للأســواق خــارج الاقطاعية، وتحولها إلى محاصيل نقدية . مما أدى إلى تغير البنــيان الإقطاعــي للزراعة،بدفع إيجارات نقدية بدلاً من التوريد العيني ونظام الســخرة ، ودفــع أجور مقابل خدمات العمل ، وتحول الإنتاج من صفة الإنتاج للاستهلاك المباشر إلى الإنتاج للسوق • فخلق الحافز نحو الربح كباعث للإنتاج، لــيحل محل هدف إشباع الحاجات الأساسية لسكان الإقطاعية. وزاد الطلب على الأيدي العاملة مما شجع الكثيرين على ترك الزراعة والاتجاه للعمل في التجارة والصــناعة. علماً بأن ظهور النقود ودخولها في العلاقة غيرت علاقتهما ببعض مــن علاقة سيد ومسود إلى علاقة أقرب إلى علاقة المالك والمستأجر أو علاقة صاحب العمل والأجير.

٢- تحرر الفكر والإصلاح الديني :

ما حدث من أحداث هامة في أواخر القرن الخامس عشر وما تلاه من قرون لم يقتصر فقط على التغيرات المادية ، ولكن سبقه واقترن به تغيرات فكرية ودينية وثورية هامة ، كان لها دور هام في إنهاء حقبة العصور الوسطى والانتقال إلى العصر الحديث.

فلقد كان لكتابات المفكرين والفلاسفة ورجال الاجتماع والإصلاح الديني أثر كبير في إنهاء النظام الإقطاعي في الزراعة. ففي مواجهة "سيطرة الكنيسة ورجال الدين الذين كانوا يفرضون ضرائب مرتفعة على الناس ويمارسون سلطة قوية في تفسير الحياة والكون وكل شيء بنظرة دينية بحتة تحقر الكسب المادي وترفض التطور ... ظهرت حركة إصلاح ديني واسعة .. تتصدى لكثير من المعتقدات والأفكار البالية... ، وتعترض على تدخل رجال الدين في الشئون السياسية والاقتصادية للمجتمع. فها هو مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦) يوجه سهامه لنقد فساد البابوية وسيطرة رجال الدين ، ويفضح صكوك الغفران .. ويقوم ولأول مرة بترجمة الإنجيل ليتعرف الناس مباشرة على تعاليم المسيحية دون وساطة رجال الدين. وهاهو كلفن ينادي بأن تحقيق الثروة والحصول على الربح يعد أمراً مشروعاً ومقبولاً ولا يتعارض مع الدين المسيحي... "*.

وظهر كذلك مفكرين في مجال السياسة والقانون وأنظمة الحكم أمثال مونتسكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) وفولتير (١٦٩٤ – ١٧٧٨) وجان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) وغيرهم من الذين نادوا بأن المجتمع يتألف من أفراد

* رمزي ذكي (دكتور) – الليبرالية المتوحشة – المرجع السابق ذكره – ص ٣٨.

متساوين ومستقلين وتحركهم مصالحهم الخاصة ونظروا إلى القوانين الوضعية على أنها من فعل البشر وأنها ليست قائمة على حقائق روحية خالدة كما كان يدعي آباء الكنيسة ، وعلى ذلك فقد تم ترسيخ سلطة العقل وحرية الفرد وتشجيع البحث العلمي والاكتشافات الجديدة * ، وتقديس العمل وتمجيد العقلية التي تسعى إلى تحقيق الربح ، والعناية بالعمل. والواضح أن كل هذه الأفكار تعتبر بعيدة ومخالفة لفكر وثقافة الإقطاع الزراعي ، وبالتالي لعبت دوراً هاماً في تغير الأحداث والعلاقات التي ارتبطت بالإقطاع.

وقد ساد خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الفكر الميركانتلي (فكر التجاريون) حيث تمت حركة الكشوف الجغرافية واتسع السوق العالمي فعكس هذا الفكر مصلحة التجار ورأس المال التجاري، وتحيز لعناصر قوة الدولة وضرورة تدخلها لتحقيق فائض في الميزان التجاري، وهو ما يتبلور في شكل تدفقات الذهب والفضة رمز الثروة وقوة الدولة في فكرهم ، وبالتالي كان مناصراً لظهور الدولة القوية الموحدة.

٣- ظهور الدولة الموحدة :

أدت التغيرات السياسية والثورات وكذلك الحروب المستمرة بين الإقطاعيين إلى ضم المنتصر للإقطاعيات المنهزمة، فبدأت تظهر تدريجياً الإمارات والدويلات والدول في معظم دول أوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وانتقلت إلى الملوك كافة السلطات التي كان يتمتع بها الأمراء والسادة ورجال الكنيسة. واستطاع الملوك أن يجمعوا السلطات تدريجياً تحت

* المرجع السابق – ص ص ٣٤ – ٣٨.

أيديهم ، ويقضون على التفكك والعزلة بين الولايات والدويلات. ولكي تزداد قوة الدولـــة احتاجـــت إلى المال فاتجهت نحو التدخل في كافة الميادين الاقتصادية ، مدعومة بما ساد من فكر ميركانتلي (تجاري) ، خلال تلك الحقبة من الزمن*.

فحاجة الدول إلى أموال للإنفاق على أوجه الدفاع والأمن والمشروعات التي تعمـــل علـــى زيـــادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك لمقابلة حاجات الملـــوك المتزايدة ، اقتضت تدخلاً وإشرافاً في النواحى الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخلافه **.

٤- عوامل خاصة :

لقد لعبت مختلف العوامل السابقة دور تدريجي في تضاؤل العبودية والإقطاع فـــي الزراعة الأوروبية ، إلا أن كل من الدول الأوروبية كان لها بعض السمات

---

* محمـــد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق – ص ٣٣.

** فـــي هذا الزمن لعبت الدولة دوراً لا يستهان به في دعم رأس المال التجاري من خـــلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين وللشـــركات الضـــخمة عـــبر الـــبحار (شركة الهند الشرقية ، وشركة الهند الغربية ، وشـــركات الشـــمال والمشـــرق..) بل أن الفكر الميركانتلي الذي عكس آنذاك مصلحة الـــتجار ورأس المـــال التجاري كان نصيراً قوياً للتدخل الحكومي لدعم نمو الرأسمالية التجارية. حيث راح هذا الفكر يبرر كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ الدولة إليها لفرض الهيمنة على البلاد الأقل قوة ، ويدعو إلى ضرورة التدخل الحكومي.
رمزى زكى (دكتور) – المرجع السابق – ص ٤٥.

الأخرى الخاصة في التحول نحو الزراعة الفردية وتغيير نمط الزراعة الذي ساد في ظل الإقطاع.

فنجد أن التحول من النظام الإقطاعي في الزراعة البريطانية إلى نظام الزراعة الفردي الرأسمالي ابتدأ في القرن الثالث عشر وانتهى في القرن التاسع عشر. فعلى الرغم من تضاؤل العبودية والإقطاع في الريف ، نتيجة بداية عمال الزراعة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في دفع ما عليهم من التزامات إلى الملاك والإشراف نقداً ، والتحول التدريجي للعمال العبيد إلى مستأجرين للأرض مقابل إيجارات نقدية *، إلا أن الزراعة ظلت – لفترة من الوقت – تزاول على نفس النمط التي كانت عليه في ظل الإقطاع دون تطوير أو تجديد، فقد كان يستلزم الإصلاح والتطوير ما يلي : (١) تجميع شرائح الأرض لكل مزارع في وحدة زراعية موحدة. (٢) إنهاء الزراعة المفتوحة.

لقد تحقق في بريطانيا قدر ملموس من عمليتي تجميع الشرائح وإنهاء الزراعة المفتوحة نتيجة لتعاون المزارعين وبمحض اتفاقهم، بتبادل الشرائح وحفر الخنادق وزراعة الأخشاب حول حقولهم. وإن كانت معظم عمليات التقسيم والتبادل وإقامة الحواجز كانت تتم عن طريق الطبقة المسيطرة دون نظر إلى رغبات ومصالح صغار المنتفعين. فقد زاد الطلب على الصوف خلال الفترة ١٤٠٠ – ١٦٠٠ وارتفعت أسعاره ، مما دفع كبار الملاك إلى تحويل مساحات

---

* عجل هذا التحول انتشار مرض الطاعون في الفترة ١٣٤٨ – ١٣٤٩ والذي أفنى ما يتراوح بين ثلث ونصف سكان بريطانيا. أدى هذا الوضع إلى إحداث ثورة كبيرة في الأيدي العاملة مما أدى إلى نجاح العمال العبيد في ثورتهم نحو التحرير والحرية.
محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ٢٠.

واسعة من أراضيهم والأراضي المشاعة من الزراعة إلى رعي الأغنام ، فأقاموا الحواجـز (الأسـيجة) حول الأراضي المشاعة ، مما أدى إلى الإضرار بطبقة صغار الزراع الذين كانوا يستفيدون من تلك الأراضي في جمع الأخشاب ورعي الأغـنام ، وأدى إلى وجود فائض في الأيدي العاملة ، مما دفعها إلى التوجه إلى أعمـال أخرى غير الزراعة. واستمر إقامة المزيد من الأسيجة لإنتاج مزيد من الصـوف ، ممـا دفـع المزارعين إلى الثورة ولكن دون جدوى ، لتمتع الملاك بـالقوة والسـطوة. وزادت عملية إقامة الأسيجة، فبلغت حدها الأقصى من بعد الـثورة الصـناعية خـلال الفـترة من ١٧٦٠ إلى ١٨٢٠، فوصلت الأراضي المحاطة بالأسيجة إلى حوالي خُمس الأراضي في إنجلترا*. ومالت المزارع نحو الكـبر** واسـتفادت من الثورة الصناعية فاستخدمت الأدوات والآلات والطرق العلمية***.

---

* كـان الهدف من إقامة الأسيجة (في المراحل الأولى) تحويل الأرض الزراعية إلى مناطق رعي ، ولكن تحول الهدف بعد ذلك من الرعي إلى زراعة القمح (منذ ١٧٦٠)، وذلك لأنه من ناحـية قد تناقصت الحاجة إلى الصوف، نتيجة نمو صناعة المنسوجات القطنية، وتفوقها على صـناعة المنسوجات الصوفية، ومن ناحية أخرى زاد طلب العمال على القمح في حين نقص طلبهم على اللحوم ، نتيجة سوء أوضاع العمال في المراحل الأولى للثورة الصناعية.

** اسـتطاع كـبار الملاك (بإقامة الأسيجة وبوسائل أخرى) التخلص من صغار المزارعين والمستأجرين، وبذلك مالت الملكيات في إنجلترا إلى الكبر. فلقد فرض كبار الملاك أمام صغار المزارعين والمستأجرين غرامات وإتاوات تفوق طاقتهم. حتى أنه في حالة إذا ما نجح المزارع فـي إثـبات حقه في الانتفاع من الأراضي المشاعة ، فإنه لم يكن قادراً على دفع حصته من نفقـات إقامـة الحواجـز حولهـا، مما أدى به إلى بيعها كلها أو جزء منها. كذلك فإن صغار المزارعين أصبحوا غير قادرين على مقابلة منافسة كبار الزراع.

*** عبد العزيز عجمية (دكتور) - المرجع السابق - ص ١٩ - ٢٢.

وهكـــذا نجد أن كل من حركة الأسيجة ونفوذ كبار الملاك والثورة الصناعية لعـــبوا دوراً خاصاً في انتقال الزراعة في إنجلترا من النمط الإقطاعي إلى النمط الحديث ، والمزارع الرأسمالية الواسعة.

وبالانـــتقال إلى فرنسا نجد أن الظروف كانت لا تسمح بالتحول السريع إلى الزراعة الفردية الرأسمالية ، فلم يكن هناك صناعة كبيرة للمنسوجات الصوفية ، ولـــم يـــتحمس الإشـــراف لإقامة الأسيجة لتمتعهم بحقوق امتيازات عادت عليهم بدخول كبيرة، ولم يكن هناك داع لتحويل الأراضي من الزراعة إلى الرعي. وقد ظلـــت الأعباء النقدية الثقيلة على المزارعيـــن إلى أن قـــامت الثـــورة الفرنسية (١٧٨٩ – ١٧٩٣) فألغـــت نظـــام العـــبودية وحـــرر العبيد، وألغت الضرائب والإتـــاوات التي كانت تفرضها الكنيسة وطبقة اللوردات. وترتب على ذلك سيادة الملكية الصغيرة في الزراعة.

أما الزراعة في ألمانيا فقد ظل يسودها النظام الإقطاعي حتى عام ١٨٠٠* وقـــد تلاشـــى الإقطـــاع الزراعي وانتشرت الملكيات الصغيرة والمتوسطة في المـــناطق الغربية من ألمانيا، نتيجة للثورة الفرنسية، واستيلاء نابليون على تلك المـــناطق، أمـــا المناطق الشرقية فقد استمر فيها الإقطاع حتى صدور قانون في عام ١٨٩١، يحد من سلطات وتحكم أصحاب الملكيات الكبيرة.

---

* فكان يختص المزارع بعدة شرائح منفصلة ، وكان المزارعون يزرعون نفس الحاصلات ، وكان لهم الحق في الإفادة من الأراضي المشاعة والأراضي المهملة ، وكانت الزراعة للاكتفاء الذاتـــي. وتمـــتع أصحاب الملكيات الكبيرة بسلطات واسعة من فرض إيجارات نقدية أو عينية باهظة.

المرجع السابق – ص ٢٤.

وفــي روســيا جــاء التغير أكثر تأخراً فقد منح الفلاحون في سنة ١٨٦١ الأرض التــي كــانوا يزرعونها (مقابل دفع أثمانها على ٤٩ قسطاً سنوياً) ، ولم تكــن هذه الأراضي كافية (النصف الآخر من الأرض ذهب إلى طبقة الأشراف) ، فأصــبح لــزاماً علــيهم استئجار أراضي إضافية من كبار الملاك ، وبالتالي أصبحت الالتزامات المالية على المزارعين مرتفعة ، وبالتالي فلم يطرأ عليهم إلا قــدراً ضــئيلا من التحسن، نتيجة لتوزيع الأراضي عليهم. وظلت الزراعة في صــورة شــرائح متــباعدة ، مع زراعة نفس المحاصيل ، مع حظر شراء وبيع ورهن الأراضي. ولم يتم التحرر إلا عام ١٩٠٦ * .

وهكــذا نجــد أن العوامــل الخاصــة قد تمثلت في نظام الأسيجة والثورة الصناعية والثورة الفرنسية وبعض القوانين الثورية لأسباب سياسية واقتصادية.

---

* المرجع السابق ص ١٩ – ٢٦.

الفصل الثاني

الصناعة فيما قبل الثورة الصناعية

الحرف اليدوية

الإقطاعية (أو الضيعة) هي الوحدة الاقتصادية الأساسية التي تكون منها النظام الإقطاعي. وقد اتصفت هذه الوحدة -- كما سبق القول - بالاكتفاء الذاتي. فينتج داخلها كافة السلع الأساسية التي يحتاجها سكانها سواء كان ذلك من السلع الزراعية أو بعض المنتجات الحرفية البسيطة. فوجد في الإقطاعية الحداد والنجار والطحان والخباز ، كصناع يعملون لحساب السيد ، وتقديم خدماتهم لسكان الإقطاعية مقابل مدفوعات عينية. كما مارس المزارع بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته بعض الأعمال الحرفية التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو رأس مال يعتد به. فقد كان يقوم ببناء منزله ، وصناعة بعض الأدوات التي يستخدمها في الزراعة ، ونسج بعض الأقمشة التي تحتاجها أسرته.

وبجانب الأقطاعيات وجدت بعض المدن إما نتيجة عوامل اقتصادية (عند نقطة التقاء طرق مواصلات رئيسية أو على ضفة التقاء نهرين ...إلخ) أو عوامل دينية (قرب الأديرة والكنائس أو أماكن المزارات الدينية) أو عند قصور الأمراء أو الملك. وبالمدن وجدت طبقتي التجار والحرفيين.

فوجدت في المدن الحرف التي تحتاج إلى مهارات خاصة وقدر من رأس المال غير متيسر للمزارع في الإقطاعية. فعرف النظام الحرفي في المدينة،

حيث كان يباشر المعلم أو الأسطى حرفته بمساعدة بعض المساعدين، يطلق عليهم العريفين وعدد من الصبية تحت التمرين في محل يمتلكه، مستخدماً أدوات يمتلكها ومواد أولية خاصة به يمتلكها كذلك. فهو يساهم بالعمل ورأس المال بالإضافة إلى الإشراف والتسويق المباشر لإنتاجه. فيتم الإنتاج بناء على طلبيات يتفق عليها مسبقاً مع المستهلك. فالإنتاج لا يتم في الغالب للسوق، ولكن تلبية لطلبات محددة ومتفق عليها قبل بداية الإنتاج. فالحرفي هنا يقوم بدور الصانع والتاجر في نفس الوقت. ويستخدم في الإنتاج أساليب تقليدية ، أي فنون إنتاج بدائية ، تعتمد على أدوات الإنتاج البسيطة * ، ويتم العمل وفقاً لقواعد محددة بدقة.

واشتملت الحرف على العديد من النوعيات مثل الحدادين والنجارين والخبازين وصانعي الحلوى والكيالين والغزالين والنساجين والصباغين والترزية ودباغي الجلود والجزارين وصانعي الأحذية ... إلخ. وتفاوتت عدد الحرف من

---

* تميز الفن الإنتاجي الحرفي بصغر نسبة رأس المال إلى العمل في الوحدة الإنتاجية ، أي المشروع الحرفي. وقد كان هذا هو السبب في تمكين الأسطى من الاستقلال في مباشرة حرفته لعدة قرون طويلة ، مالكاً لمشروع إنتاجي مستقل. فطالما كان الفن الإنتاجي في أطواره الأولى وأدوات العمل بسيطة ، فإن نسبة رأس المال الثابت إلى العمل تكون صغيرة وفي إمكان الحرفي أن يمتلكها دون صعوبة. كذلك فإنه طالما كانت أدوات العمل بسيطة فإن دورة الإنتاج تكون بطيئة ، ومن ثم يكون رأس المال المتداول صغيراً ويستطيع الحرفي أيضاً أن يحصل عليه دون صعوبة.

أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – ص ٦٧ : ٦٨.

مديـــنة إلـــى أخرى ، فقد وصـــلت في المدن الصغيرة إلى ما يقرب من أربعين حرفة ، وتعددت في المدن الكبيرة عدد المائة حرفة.

واســـتمر الـــنظام الحرفي لعدة قرون إلى أن حلت محله تدريجياً وجزئياً الصناعة المنزلية والمصانع اليدوية، كما يأتي توضيحه فيما بعد.

الطوائف الحرفية *:

تجمـــع الحرفـــيون فـــي شـــكل طوائف مستقلة (نقابات)، تختص كل طائفة بممارســـة حرفة معينة. فظهرت الطوائف في أغلب مدن أوربا في القرن الثاني عشـــر ، وكانـــت تـــتألف الطائفـــة من المشتغلين بحرفة معينة سواء كانوا من المســـاعدين أو المعلمين المشتغلين لحسابهم الخاص. وجاء إنشاء الطوائف بناء على رغبة أصحاب الحرفة في الاتحاد والحفاظ على مصالحهم الخاصة ، وكذلك لرغـــبة الملـــك فـــي تســـهيل عملية جمع الضرائب عن طريق الطائفة بدلاً من تحصيلها من كل حرفي على حدة.

وقـــد اســـتهدفت تنظـــيمات الطائفة ، من جهة حماية مصلحة المنتجين. فقد جعلـــتهم يتمـــتعون باحـــتكار كامل في ممارسة حرفتهم. فقد ألغت المنافسة فيما بينهم، بإقامة العدالة المطلقة بين مختلف أعضائها ، ولم يسمح حتى بما من شأنه وضـــع أحدهم في مركز أحسن من الآخر ، سواء فيما يتعلق بظروف الإنتاج أو ظـــروف البيع. ومن هنا كان تقرير أثمان موحدة للسلع المنتجة ، وأجور موحدة للحرفيـــن ، وتحديد شروط العمل وأوضاعه بكل دقة فيما يتعلق بمدته والأدوات المستخدمة فيه والفن الإنتاجي المستخدم ، وإعداد الأفراد المشتغلين لدى كل معلم

---

* المرجع السابق – ص ٦٨.

وغير ذلك. وحظر الإعلان عن السلعة المنتجة أياً كان شكله، وحتى مجرد لفت نظر المشترين إليها فقد كان ممنوعاً.

وقد جاء تحديد عدد العمال (العريفين والصبية تحت التمرين) لدى كل عضو لهدف عدم زيادة فى حجم الإنتاج وتعرض أثمانه للانخفاض. فقد كانت ترى الطوائف أن أي زيادة فى حجم الإنتاج تؤدي إلى انخفاض أسعار السلعة المنتجة ، وبالتالي تأتي ضرورة تحديد الإنتاج. فالاقتصاد كان في حالة سكون ، فالطلب ثابت، نتيجة شبه ثبات عدد السكان ، وبالتالي فإن زيادة عدد العمال ، وما يتبعه من زيادة في حجم الإنتاج سوف يؤدي بالتبعية إلى انخفاض الأثمان. كما أن تحديد عدد المشتغلين عموماً في الحرفة، يعمل على الحفاظ على أجور العمال مرتفعة، ويمنع المنافسة فيما بينهم. ولهذا السبب منعت عناصر مختلفة من السكان – على الأخص سكان الريف – من مزاولة الحرفة ، بحجة المحافظة على مستوى جودة الإنتاج والحيلولة دون تدهوره.

ومن جهة أخرى استهدفت تنظيمات الحرفة حماية مصلحة المستهلكين للسلع المنتجة ، وذلك عن طريق تحديد ثمن عادل للسلعة ، كاف لتغطية نفقات إنتاجها وضمان أجر معقول لمنتجها ، والاهتمام بنوع السلع المنتجة ، ووضع مواصفات دقيقة لها ، وشروط يتعين مراعاتها عند إنتاجها وغير ذلك.

وأشرفت الطوائف على الإنتاج لضمان جودته ، فكانت تقوم بحملات تفتيشية على أصحاب الحرف للتأكد من جودة السلع المنتجة ، ومعرفة درجة مطابقتها للمواصفات المطلوبة ، وتطبيق العقوبات في حالة الإخلال بتلك الشروط والمواصفات المطلوبة.

واستلزمت الطوائف اتباع تعليمات معينة للاطمئنان إلى جودة الإنتاج ، منها أنهـا كانـت تمنع العمل ليلاً ،خوفاً على جودة الإنتاج من ناحية ، وزيادته عن الحاجـة مـن ناحية أخرى ، فيؤدي هذا إلى انخفاض الثمن. كذلك كانت بعض الطوائـف تحـتم على صاحب الحرفة العمل في محل عمله أمام الجمهور لكى يتمكـن الجمهـور من مراقبة العمال ، وفي نفس الوقت يصعب عليهم الغش ، كذلك كانت بعض الطوائف تحرم على العمال الاشتغال بحرفة أخرى* .

مـن هـذا يتضـح أن الطوائف الحرفية كانت ترعى مصالح أعضائها من نواحـي تقيـيد العضوية وتحديد الإنتاج وتقرير أسعار مجزية ، إلا أنها كذلك لم تهمـل مصـالح المستهلكين، ويستدل على ذلك من قاعدة تقرير السعر العادل ، وقواعـد الـتأكد مـن جودة السلعة. ومن القواعد التي كان يتعين على المنتجين اتباعها وإلا تعرضوا للعقوبات ** .

ومـن الناحية الاجتماعية ، قد كان في إمكان كل عريف أن يصبح معلماً. وكـان يشترط لهذا أن يصنع ، في مجال حرفته سلعة من الطراز الأول (تحفة). وكـان في مقدور كل عريف ماهر أن يقوم بهذا العمل ، كما كان يشترط فضلاً عـن هذا أن يدفع العريف رسوماً معينة عند تعيينه معلماً ، لكنها لم تكن رسوماً باهظـة. وأخيراً فقد كان يشترط أن تكون لدى العريف كفاية من الأموال لشراء

---

* محمـد عبد العزيز عجمية (دكتور) ، محمد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق ص ٣٠.

** المرجع السابق – ص ٣٠ – ٣١.

الأدوات اللازمــة للعمــل ولاستئجار محل يباشر فيه عمله. ولم يكن هذا الشرط بدوره عقبة أمام العريف الذي يريد أن يصبح معلماً.

اضمحلال الطوائف الحرفية

رأيــنا أن الطوائــف الحرفــية كان القصد منها عند البدء في إنشائها خلال القرنيــن الحادي عشر والثاني عشر أن تعمل على التوفيق بين مصالح المنتجين والمســتهلكين ، وضمان ثمن عادل للأولين وإنتاج كاف وصنف جيد للأخيرين ، إلا أنهــا مــع الوقــت تحولت إلى تنظيمات احتكارية جامدة تحول دون التغيير والــتطور والتوســع ، فــنجد أنهــا ابتدأت من منتصف القرن التاسع عشر في الاضمحلال نتيجة لعدة عوامل أهمها * :-

١- تحولــت الطوائف الحرفية شيئاً فشيئاً إلى أن تكون تنظيمات في صالح المنتجين فحسب دون المستهلكين، وإلى أن تتخذ شكلاً احتكارياً روتينياً. فبينما كان القصد من اللوائح المنظمة لشئون الحرفة في أول الأمر نشر أحســن الطرق الفنية للإنتاج ، والسهر على جودة المنتجات ، فقد تحول هــذا القصــد بالــتدريج إلــى المحافظة على الوضع الراهن للحرفة ، والوقــوف فــي ســبيل أي تجديد أو ابتكار في طرق الإنتاج المستعملة والمألوفــة ، ممــا أدى إلــى عدم تقدم الحرف وإلى اتصافها بالجمود والركود.

---

* المرجع السابق ص ٣١ – ٣٢ ، أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – ص ٦٨ – ٧١.

٢- عملت الطوائف الحرفية على تحديد حجم الإنتاج ، ووضع العقبات أمام دخــول العمــال الجــدد ، حتى يظل الإنتاج دون زيادة. ولضمان ذلك وزعــت حاجــة السوق بين أعضائها بالتساوي ، فلم تفرق بين المنتج الناجح والمنتج الفاشل ، وحددت مقدار الآلات وعدد العمال الذين يمكن اســتخدامهم ، ممــا قضى على طموح المنتجين النشطاء ، وقضى على كل تقدم وتوسع في الحرفة.

٣- اتجــه المعلمون اعتباراً من القرن الرابع عشر إلى جعل الطائفة نظاماً مغلقــاً ، وذلــك محافظة على مراكزهم الممتازة في داخلها . ولهذا فقد رفعــوا من الرسوم التي يتعين على العريف الذى يريد أن يصبح معلماً أن يدفعهــا ، كما صعبوا من شروط التحفة التي يتعين على العريف أن يصــنعها حتى يرقى إلى رتبة المعلم. وفي بعض الأقاليم عمد المعلمون على قصر مركز المعلم على من كان ابناً لمعلم أو صهراً له أو متزوجاً بأرملــة معلم ، وبذلك حرمت الطوائف من الدم الجديد، الذي يحاول أن يغزو سوق الإنتاج ، وأن يدخل عليه التجديد والتحسن.

٤- حالت الطوائف دون دخول الممولين ، مما أدى إلى بقاء أدوات الإنتاج علــى حالهــا، ومما أدى إلى شكوى أصحاب الحرف من ندرة رؤوس الأموال.

٥- كما تعددت المنازعات بين الطوائف ذات الحرف المتكاملة أو المتنافسة. وأبــرزها النزاع الذي نسب بين طائفة الطباخين وطائفة الشوائين وبين طائفــة الــترزية وطائفة تجار الملابس المستعملة ، وبين طائفة صناع

الأزرار من المنسوجات ضد الترزية الذين أرادوا استخدام أزرار من قرون الحيوانات. وهكذا حلت روح الامتيازات والمصالح الخاصة محل روح الخدمة كموجه للطوائف الحرفية.

كل هذه العوامل جعلت نظام الطوائف الحرفية ممثلاً فقط لفترة اتسمت بالجمود وعدم التطور ، وبذلك اضمحل بزوال تلك الفترة ، ووجد بالتوازي معه نظم أخرى مكملة وبديلة ، مثل نظام الصناعة المنزلية منذ القرن السادس عشر ونظام المصانع اليدوية منذ القرن السابع عشر ، كمرحلة انتقالية قصيرة المدى قبل بداية ظهور نظام المشروع الصناعي منذ منتصف القرن الثامن عشر، تاريخ بداية الثورة الصناعية في إنجلترا.

نظام الصناعة المنزلية :

لقد سيطر النظام الإقطاعي – كما سبق الشرح – على الريف وكذلك المدينة حتى القرن الثالث عشر. وابتداء من القرن الرابع عشر تخلصت المدينة من الالتزامات الإقطاعية، فقد حدثت تغيرات على النظام الاجتماعي والاقتصادي ازدهرت نتيجة له المدن. فانتشرت المبادلات في الداخل ومع العالم الخارجي – باكتشاف الأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح – على أساس استخدام النقود المعدنية (الذهب والفضة) ، واضمحلت سلطات سادة الإقطاع من الناحية السياسية. ثم بدأت تظهر الدولة القومية، التي يرأسها ملك يتمتع بالسلطة العليا الفعلية * . كذلك ظهرت المخترعات والاكتشافات والأفكار المتحررة، وأسهمت

---

* محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) ، محمد محروس إسماعيل (دكتور) .. المرجع السابق ص ٣٨.

فـــي رفـــع المســـتويات المادية والمعنوية ، وترسيخ سلطة العقل وحرية الفرد وتشـــجيع البحث العلمي ، وتقديس العمل، وتمجيد العقلية التي تسعى **إلى تحقيق** الـــربح والعـــناية بالعمل. وظهرت حركة الإصلاح الديني، بالتصدي لكثير من المعتقدات والأفكار البالية.

وهكـــذا استمرت الأحداث بمرور فترة انتقالية مداها ثلاثة قرون بين الإقطاع والرأســـمالية. ظهـــر خـــلال تلك الفترة طبقة اجتماعية جديدة سرعان ما احتلت مكانـــاً مرموقاً يكاد يجعلها بمثابة الطبقة الحاكمة في عدد من دول أوربا . كانت هذه الطبقة مؤلفة من كبار التجار ورجال المال وأرباب الأعمال، التي استطاعت أن تجمع ثروة طائلة، تمكنت بواسطتها على السيطرة على إدارة المدن، ثم على إدارة الدولـــة. وكـــان لهـــذه الطبقة شأن هام في تقرير سياسة الدولة لدرجة أن الـــبعض يطلـــق على أولى مراحل الرأسمالية " بالرأسمالية التجارية أو المالية " نسبة إلى هؤلاء التجار ورجال المال * .

فهـــذه الطـــبقة من التجار هي التي أوجدت نظام الصناعة المنزلية ، فبدأت طـــريق التحول التدريجي من النظام الحرفي إلى المشروع الصناعي في النهاية. فـــبما كـــان لهـــا من اتصال بالأسواق الخارجية، قامت في البداية – في القرن الخـــامس عشر – بشراء المنتجات من الحرفي، وتحمل صعوبة ومخاطر البحث عن مستهلكين لها بأثمان تحقق لها قدراً معقولاً من الربح. وبذلك سلبت الحرفي أقـــل المهـــام دخـــولاً في تخصصه ، وهي عملية تسويق إنتاجه. فدخل التاجر كوسيط بين الحرفي والمستهلك النهائي. وأصبح الحرفي يتلقى أوامر الإنتاج ليس

---

*المرجع السابق ص ٣٨ – ٣٩.

من المستهلك المباشر، ولكن من التاجر. وقد كانت هذه هي البداية التاريخية للانفصال ما بين الإنتاج والاستهلاك ، والتي تعد صفة من صفات النظام الرأسمالي، الذي قد لا يحقق على الدوام التوازن التلقائي ما بين الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي قد يتعرض من وقت لآخر لمشكلة نقص الطلب الفعال ، بما قد يعرضه أحياناً لفترات من الكساد وأخرى (عكسية) من الرواج.

وقد كانت عملية سلب مهمة تسويق الإنتاج من الحرفي وتحولها إلى التاجر، بمثابة الخطوة الأولى من سلسلة الخطوات المتتالية ، لاتساع مهام التاجر على حساب تناقص اختصاصات الحرفي ، التي اقتصرت في النهاية على مساهمته فقط بالعمل. فتحول التاجر إلى ما سمي في نهاية عمليات التحول بطبقة " الرأسماليين"، وتحول الحرفي إلى ما أطلق عليه طبقة "العمال"، التي يقتصر مساهمتها في العملية الإنتاجية على ما تقدمه من جهد " العمل ".

ثم جاءت الخطوة التالية وانتشرت خلال القرن السادس عشر ، فلم يقتصر الأمر على قيام التاجر بتسويق الإنتاج ، بل أصبح يشتري بنفسه ولنفسه المواد الأولية التي يسلمها إلى الحرفيين لتصنيعها طبقاً للمواصفات التي يحددها ويطلبها منهم ، ثم يستلم المنتجات منهم مقابل أجر معين متفق عليه يدفعه لهم. وقد انتشر هذا الأمر في صناعة غزل ونسج الصوف خلال القرن السادس عشر في كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، حيث كان يقوم التاجر بتسليم الصوف الخام للغزالين ثم يستلم منهم الغزل ، فيقوم بعد ذلك بتسليم غزل الصوف للنساجين ، ليستلمه منهم منسوجاً. ويدفع لكل من الغزالين والنساجين أجورهم ، ويقوم هو بتسويق المنسوجات في الأسواق الخارجية ، محتفظاً لنفسه بما قد يحققه في ذلك من أرباح.

وقــد كــان يحــدث أحياناً أن يقوم التاجر بتأجير أدوات الإنتاج للحرفي أو يعــيرها له ، خاصـــة النول اليدوي ، وبذلك نجد أنه باعتبار أن المساهمة برأس المال في العملية الإنتاجية تتكون من ثلاث عناصر :-

١- ملكية المواد الأولية. ٢- ملكية أدوات الإنتاج ٣- ملكية مكان العمل.

فإنه بما تم من تقسيم للعمل بين التاجر والحرفي في نظام الصناعة المنزلية كان التاجر يقدم العنصرين الأول والثاني من عناصر رأس المال ، ويقتصر ما يقدمه الحرفــي من عناصر رأس المال على ملكية مكان العمل ، نظراً إلى أن الإنتاج يتم في منزل الحرفي ، يضاف إليه أحياناً ملكية أدوات الإنتاج.

وجــاء انتشار نظام الصناعة المنزلية أساساً في الريف خارج المدن ، وذلك بصــفة رئيسية لاقتصار لوائح الطوائف الحرفية على النشاط الحرفي في المدن وعــدم امتدادها إلى الريف. فالتنظيمات والقيود الخاصة بساعات العمل والأجور والتصــميمات والفــن الإنتاجــي والأسعار وتحديد حجم الإنتاج وعدد العاملين وغيرها لا تسري خارج المدن ، وبالتالي تمتع التاجر بحرية اقتصادية واسعة - وهــي مــن الســمات التي سيطرت فيما بعد على النظام الرأسمالي- في توجيه وإدارة إنتاجه طبقاً لما تتطلبه الأسواق التي يسوق فيها إنتاجه.

وبتوجــيه الصــناعة المنزلية إلى الريف ، استفاد التاجر من ميزة انخفاض معدلات الأجور فيها ، وعدم خضوع تحديدها لسيطرة الطوائف. واستفاد الحرفي أيضــاً نظــراً إلــى أن هذه بمثابة أجور إضافية يحصل عليها بجانب دخله من النشــاط الزراعــي. فكان يقتصر العمل الحرفي على أوقات الفراغ من النشاط الزراعــي ، خاصـــة خلال موسم الشتاء ، حيث يتوقف العمل الزراعي. وعمل

الحرفي في منزله مكنه من اشتراك كافة أعضاء الأسرة معه في العمل ، ومن ثم كانت تسمية هذا النظام "بنظام الصناعة المنزلية" تسمية سليمة.

وفي النهاية نشير إلى أن نظام الصناعة المنزلية استخدم نفس أساليب الإنتاج التقليدية التي كانت سائدة في مختلف الحرف.

نظام المصانع اليدوية

حـدث مـنذ القرن السابع عشر أن عمل بعض التجار على تجميع العمال المتفرقيـن في منازلهم ، للعمل معاً في مكان يمتلكه التاجر ، مستخدمين أدوات إنـتاج يمتلكها في الغالب التاجر، وذلك حتى يسهل عليه الإشراف عليهم والعمل تحـت توجيهه وإدارته المباشرة. وبذلك فقد الحرفي عنصر الاستقلال في إدارته لعملـه،كما أصبح لا يقدم مكان العمل، وبالتالي فقد كلية المساهمة بعنصر رأس المال في العملية الإنتاجية (في حالة عدم استخدامه لأدوات إنتاج يمتلكها)، علاوة على ما فقده من قبل، وأصبح الحرفي تحت ظل المصانع اليدوية لا يقدم للعملية الإنتاجـية إلا مجهـود العمـل بالإضافة إلى أدوات الإنتاج البسيطة في بعض الأحوال.

وقـد جـاء نظام المصانع اليدوية للعديد من الأسباب ، قد يكون أهمها رغبة الـتجار في الإشراف بأنفسهم على العملية الإنتاجية، ضماناً لتحقيق المواصفات المطلوبـة لتسويق السلعة ، علاوة على تقليل تكاليف النقل التي تنفق على تجميع الإنـتاج مـن العديـد مـن الحرفيين المتفرقين في أماكن إنتاجهم ، ولكي يمكن الاسـتفادة من تقسيم العمل، بزيادة الإنتاج وتوفير الوقت في الانتقال من مرحلة لأخـرى مـن مـراحل العملية الإنتاجية. والواضح أن السبب الرئيسي لإنشاء

المصـــانع اليدوية يتعلق بعملية الإنتاج ذاتها ، وذلك لأن ذلك النوع من المصانع وجد بالذات في الأنشطة التي تتطلب تجميع العمال في مكان واحد، وتقسيم العمل بدقة فيما بينهم ، بالإضافة إلى حاجتها لموارد مالية ضخمة ، مثل صناعة النقش علـــى المنســـوجات. فلا بد من مساحة واسعة لتبييض المنسوجات ، ومن مبان تحتوي على غرف كبيرة لتجفيفها، أما أدوات العمل فمتعددة وغالية الثمن. كذلك يحتاج العمل إلى كميات كبيرة من المنسوجات، ومن مواد الصباغة. وفضلاً عن هذا فإن تعدد خطوات العملية الفنية للصباغة وتباينها، والتي يجب أن تتم جميعها فـــي مكـــان واحد، إنما تحتم تقسيم العمل بين مختلف العمال المتخصصين الذين يجب أن يعملوا في تعاون تام تحت سقف واحد*.

وكمـــا كـــان الأمر في نظام الصناعة المنزلية، فلقد اتبعت المصانع اليدوية نفـــس فـــنون الإنتاج التقليدية ، التي تستخدم نفس أدوات الإنتاج الخاصة بنظام الحرف السائد. ولقد وجدت المصانع اليدوية– والتي كانت قليلة العدد حتى القرن الثامـــن عشـــر– جنباً إلى جنب مع النظام الحرفي ونظام الصناعة الحرفية. بل وجـــدت المصانع اليدوية في مراحل إنتاج معينة في بعض الصناعات ، ووجدت الصـــناعة المنزلـــية فـــي مـــراحل أخرى في نفس الصناعة. ومثال ذلك وجود المصانع اليدوية في مرحلة النسيج، ووجود الصناعة المنزلية في مرحلة الغزل.

واقتصر وجود المصانع اليدوية كمرحلة انتقالية قصيرة الأجل لحين تحولها إلى " المشروع الصناعي " مع ظهور الثورة الصناعية والانتقال إلى النظام الرأسمالي من النصف الثاني للقرن الثامن عشر.

---

* أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – ص ٨٦ – ٨٧.

الفصل الثالث

الدولة والتجارة والاقتصاد

التجار والتحرر من الإقطاع

واضـــح من كل ما سبق ذكره عن طبقة التجار في العصر الإقطاعي أنها كانـــت بمثابة الطبقة الديناميكية فى ذاك العصر. فعلى يدها جاءت العديد من التغـــيرات ، التي أدت خلال فترة ممتدة من الزمن إلى انتهاء العصر الإقطاعي والدخول إلى مرحلة النظام الرأسمالي.

فلقـــد كانـــت طبقة التجار في العصر الإقطاعي أغنى طبقة في المدن ، فهم يســـبقون في ذلك طبقة الحرفيين. فقامت على أيديهم التجارة الداخلية في المدن، والـــتجارة مـــا بيـــن المـــدن وموانى البحر الأبيض المتوسط (جنوا وفينيسيا)، والتجارة الممتدة إلى بحر الشمال وبحر البلطيق. فانتظمت على أيديهم المبادلات الـــتجارية بين مدن غرب أوروبا وشمالها وشرقها ، وما بين هذه المدن وموانى الـــبحر الأبـــيض المتوســـط ، كذلـــك التجارة (والسلـــــب والنهـــب – من بعد الاكتشافات الجديدة) مع العالم الجديد بالأمريكتين وغرب وجنوب أفريقيا وآسيا.

ولقـــد كان في أول الأمر سكان المدن الواقعة في نطاق الإقطاعيات يلتزمون فـــي مواجهـــة الســـيد الإقطاعي ببعض الالتزامات العينية والنقدية ، كما كانوا يخضـــعون لدائرة نفوذه الإدارية والقضائية. وقد قاوم سكان المدن بقيادة التجار هـــذه الالـــتزامات، وتمكـــنوا بعد كفاح طويل استعملوا فيه القوة إلى جانب دفع

الأمـوال إلـى سادة الإقطاع من الحصول على استقلالهم ، والتحرر من التبعية الإقطاعـية ، وقـيامهم أنفسـهم بإدارة مدنهم ، وفرض الضرائب على سكانها لمصلحة إدارة المدن ذاتها ، وإنشاء المحاكم الخاصة بهم ، وسك نقودهم ، وغير ذلك من مظاهر الاستقلال.

وقد كان لاستقلال المدن وتقدمها ونمو التجارة فيها تأثيراً بالغاً على الريف الإقطاعي وعلى النظام الإقطاعي نفسه ، فمن جهة أولى دخل الريف شيئاً فشيئاً في نطاق اقتصاد المبادلة واستخدام النقود ، وأصبح السادة الإقطاعيون في حاجة إلـى الأمـوال بشكل متزايد لشراء ما يلزمهم من السلع المصنوعة في المدينة، ومـن المنتجات التي يأتي بها التجار من بعيد. وقد كانت هذه الحاجة هي السبب فـي إحـلال الالـتزامات النقدية على عبيد الأرض محل ما كانوا يقدمونه من الـتزامات عينـية وعمل بالسخرة ، مما أدى إلى شيء من التطور والتحرر في علاقة العبيد بالسيد الإقطاعي ، والتخفيف من وطأة ارتباطهم الشخصي به. ومن جهة ثانية فقد أصبحت المدن مأوى للهاربين من عبيد الأرض، الذين لم يتحملوا الاسـتمرار في الإقامة في الإقطاعية، بسبب شدة الالتزامات المفروضة عليهم . وقـد سـبب هجـرهم للأرض اضطرار السادة الإقطاعيين إلى إعادة النظر فى الإلتزامات وتخفيفها على عبيد الأرض شيئاً فشيئاً ، مما أسهم بدوره في تحررهم التدريجي من الروابط الإقطاعية المتعددة.

ولقـد تولى التاجر الغني في المدينة قيادة أولى مراحل التطور نحو علاقات الإنـتاج الجديدة (العلاقة بين طبقتي الرأسماليين والعمال) ، وذلك عندما لم يقنع هـذا التاجر بأن يقتصر دوره على التجارة فحسب ، بل اتجه لكي يكون صاحب عمـل، فجـاء بـنظام الصناعة المنزلي ، ثم بنظام المصنع اليدوي ، كما سبق

توضيحه من قبل. وتطلب هذا التحول قرنين ونصف من الزمان ، القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر حتى جاء التحول إلى الرأسمالية الصناعية.

وبهذا يعود إلى المدن وإلى التجار الفضل الأول في وضع نهاية للنظام الإقطاعي، وإن كانت نهاية بطيئة وممتدة لعدة قرون بطبيعة الحال* .

السياسة التجارية (الميركانتلية)

ليس من المبالغة القول بأن ظهور الدولة الأوربية الحديثة كان نتيجة لزيادة قوة وثراء فئة التجار، واتحادهم مع الملك، للاشتراك معه في القضاء على الأمراء والنبلاء وسادة الإقطاع، وإخضاعهم لقوة مركزية واحدة. كما تتجلى قوة سلطان ونفوذ فئة التجار – وعلى الأخص في إنجلترا – في تبني الدولة للسياسة التجارية أو ما يطلق عليه السياسة الميركانتلية التي انتشرت في كل من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وأجزاء من إيطاليا وروسيا في الفترة من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر.

والنظام الميركانتلي يحقق مصالح التجار، وفي نفس الوقت يقوي سلطان الدولة واقتصادها، بدعوتها إلى التدخل في كل جوانب النظام الاقتصادي. فبتكون رأس المال التجاري، ونمو حركة الكشوف الجغرافية، وتوحد السوق العالمي، ظهر الفكر المركنتلي وتبنته الدولة. فدعمت رأس المال التجاري، بالتدخل في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات الضخمة عبر البحار (شركة الهند الشرقية – شركة الهند الغربية – شركات

---

* أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – ص ٧٠ – ٧٢.

الشـمال والمشـرق...). فالفكر المركانتلي عكس آنذاك مصلحة التجار ورأس المـال الـتجاري، والدعوة إلى التدخل الحكومي لدعم نمو الرأسمالية التجارية ، مـبرراً كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة، لفرض الهيمنة على البلاد الأقل قوة ، والتدخل لتحقيق فائض في الميزان التجاري. هذا الفائض يتبلور فى شـكل تدفقـات المعادن النفيسة (رمز الثروة آنذاك)، الذى يستلزم تشجيع ودعم كافـة الأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير والرقابة على تصدير المواد الخام وعلى الواردات وتوسيع الأسواق الخارجية*.

فيتلخص فكر الميركانتالين لمناصرة قوة الدولة في أربع مبادئ أساسية**:-

١- إن زيادة القوة الاقتصادية للدولة يعتمد على زيادة السكان.

٢- إن ثـراء الدولـة وتقدمهـا الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة (الذهب والفضة).

٣- الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الذي يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة.

٤- إن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة وتقع أهمية التجارة في المكان الأول.

فـنادى المـبدأ الأول بزيادة السكان، لأن الدول الأوربية كانت تعاني من نقص السـكان فـي ذلك العهد، نتيجة للحروب الدموية في العصور الوسطى، ونتيجة مـرض الطاعون الأسود وغيره من الأوبئة الخطيرة، التي لم يكن هناك علاجاً

---

* رمزي زكي (دكتور) – الليبرالية المتوحشة – السابق ذكره ص ٤٥.

** عـبد الرحمـن يسري أحمد (دكتور) – تطور الفكر الاقتصادي – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية – ١٩٨٧ – ص ص ١٤٦ : ١٤٨.

لها آنذاك. كما اقترنت الاكتشافات الجغرافية بالهجرة على نطاق واسع من أوروبا إلـــى الـــبلاد المكتشـــفة. وفي ظل هذه الظروف وجد أنه من العسير زيادة حجم النشـــاط الـــتجاري والصناعي دون زيادة حجم السكان ، خاصة مع الحاجة إلى جيش قوي لمقاومة بقايا الإقطاع، والاستحواذ على المستعمرات الغنية بالثروات بالخارج.

أمـــا بالنسبة للمبدأ الثاني فهو يرجع إلى اعتقاد التجاريون، أن زيادة المعادن النفيســـة – وهي أشكال النقود في ذلك الحين – يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي والاقتصادي* ، هذا من ناحية ، ومـــن ناحية أخرى فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ، مما يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي.

وبخصـــوص المبدأ الثالث وهو الخاص بالتجارة الخارجية ، فقد اعتقدوا أن الفـــائض الـــذي يـــتكون منها يزيد من ثراء الدولة ، ويعوضها عن افتقارها إلى مـــناجم المعـــادن النفيســـة. والفائض هام فهو يزيد ثروة الدولة ، وبالتالي النقود وبالتالـــي الأسعار والإنتاج ، ومن أجل ذلك تدخلت الدولة لمحاربة الواردات أو تقيـــيدها من جهة ، والعمل على إنعاش تجارة الصادرات، وتحقيق أكبر مكسب منها من جهة أخرى.

---

* لا يعتمد هذا على تحليل علمي متماسك.

الطبيعيون (الفيزيوقراط)

الفيزيوقراط Physiocrates هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ، ظهروا في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر ، واستمر فكرهم خلال القرن الثامن عشر . فقد كان لفكرهم نفوذاً عظيماً قبل الثورة الفرنسية ، وإليهم تعزي أغلب النتائج الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الفرنسية. ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعيات. فلقد أكتشف نيوتن فى ذلك الحين قوانين الجاذبية، كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب، وأصبحت هذه الاكتشافات عاملاً هاماً ومؤكداً أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها. كما أن الفكر الديني في هذا العصر جاء بآراء جديدة تؤكد أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه قانونه الخاص الذي يسير به ، وأنه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية. فلو تركت الأشياء حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أي اضطراب ، وأنها قادرة على تحقيق توازنها طبيعياً. فهذا الفكر الديني أثر على الفكر الاقتصادي للطبيعيين، وكذلك فيما بعد على فكر المدرسة الكلاسيكية.

فرفض الطبيعيون فكر المركنتالية الخاص بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة ، ورفضوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، على أساس اعتقادهم بأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام بالغ ، تماماً كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية في جسم الإنسان ، فيجب ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه تلقاء التوازن الطبيعي . فيجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي. ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة

فـــي التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية، وبتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية*

ويمكن تلخيص أهم المبادئ الاقتصادية للفيزيوقراط فيما يلي** :-

١- إن مصـــالح الأفـــراد لا تـــتعارض مـــع بعضها البعض ، كما أنها لا تـــتعارض مع مصلحة الجماعة ، ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل فـــي الشـــئون الاقتصـــادية، وإذا تدخلت فإنها في العادة تسبب مشاكل وارتـــباكات. ويمانع الطبيعيون في تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية، إلا فـــيما يخـــتص بحمايـــة الأفـــراد، وصـــيانة حقوق الملكية، والقيام بالمشـــروعات العامـــة التـــي لا يقـــوى الأفراد على القيام بها كالتعليم والصـــحة العامة وشق الترع والمصارف وإنشاء الطرق ... إلخ. فيجب أن يقـــل تدخل الحكومة في الأعمال الاقتصادية إلى أدنى حد. ورفعوا فـــي هـــذا الشـــأن شعار "دعه يعمل ، دعه يمر" , Laissez Faire Laissez Passez بمعـــنى حـــرية النشاط الاقتصادي والعمل وحرية التجارة وانتقال السلع دون قيود.

٢- أن المنافســـة الحرة (دون تدخل حكومي) كفيلة بتحقيق ما أسموه الثمن العادل Bon prix .

---

* المرجع السابق – ص ص ١٥٩ : ١٦٠.

** محمـــد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمد محروس إسماعيل (دكتور)- السابق ذكره – ص ٤٩ : ٥٢.

٣- قسموا الأعمال إلى قسمين : أعمال منتجة وهي التي تحقق ناتجاً صافياً Produit net وأعمــال عقــيمة ، وهــي التي لا تحقق ناتجاً صافياً. واعتــبروا أن الــزراعة هــي العمل المنتج الوحيد، لأنها تحقق ناتجاً صافياً. أما الصناعة والتجارة والمهن المختلفة فلا تعتبر أعمالاً منتجة، لأنها لاتخلق ناتجاً ، بل تغير من شكل السلعة أو مكانها وهكذا.

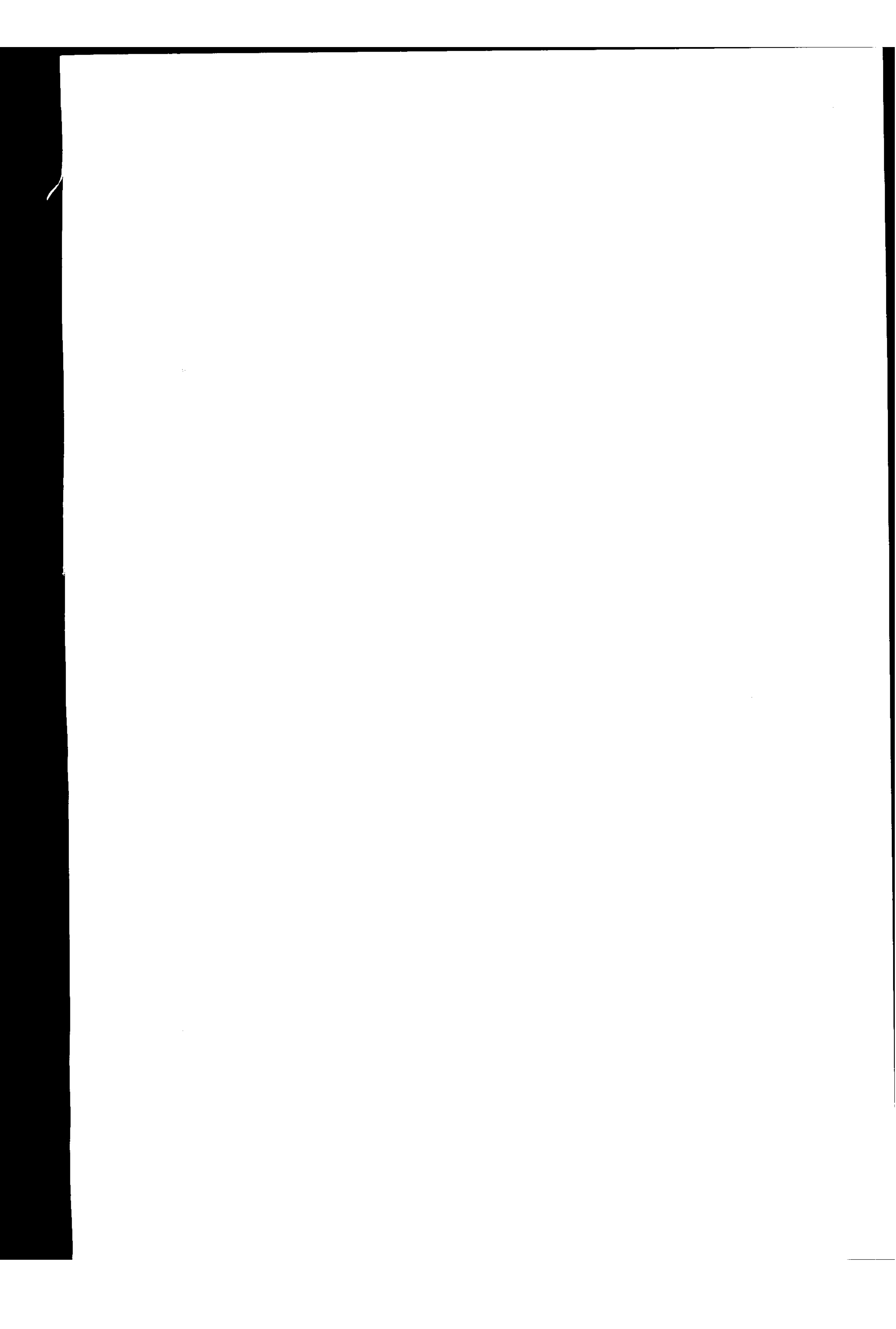
٤- يروا توحيد الضرائب في ضريبة واحدة تفرضها الدولة على الأراضي الزراعية، لأنها مصدر الثروة الوحيد الذي يغل فائضاً.

وكانعكــاس لهــذا الفكر تقررت بعض الحريات الاقتصادية في إنجلترا مثل إلغاء السخرة ، وتقرير الحق في إقامة الأسيجة حول المزارع، وإلغاء نظام الطوائف الحرفية ، وإلغاء الامتيازات لبعض الطبقات ، كما تحررت التجارة بين إنجلــترا وفرنسا في عام ١٧٨٦ من القيود التي فرضتها سياسة الميركانتلية، إلا أن قيام الحرب بينهما أعادت مرة أخرى بعض القيود.

وفــي فرنســا نجــد أن ثورة ١٧٨١ جعلت مبدأ الحرية أحد المبادئ الهامة في دســتورها ، واتخــذت بعــد ذلك مباشرة الخطوات اللازمة لتطبيقه في المجال الاقتصــادي. كمــا أن تقرير الحريات الاقتصادية أخذ به في مختلف دول القارة الأوربية بصدور قوانين تحقق تلك الغاية ، بوقف التدخل الحكومي وتقرير حرية التجارة ، وحرية التصرف في الممتلكات الخاصة، وحرية التعاقد (حرية التسعير ، وحــرية تحديد الأجور...)، وحرية البقاء أو المغادرة من مكان إلى آخر. ولقد كــان تقريــر الحــرية الاقتصادية أمر لازم لتحقيق التقدم الاقتصادي في أوروبا، بالقضــاء علــى القيود المتعددة التي فرضتها العادات والأنظمة النقابية والحكام

المســـتبدين خـــلال فترة طويلة نسبياً. وقد تقرر نفس الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لثورة ١٧٧٦ ، واستمر الأمر فيها على مبدأ الحرية الاقتصادية حـــتى سنة ١٩٣٣ ، حيث وضع برنامج اقتصادي للتدخل في الشئون الاقتصادية لمواجهة ما حدث من كساد عالمي كبير * .

* المرجع السابق – ص ص ٥٠ : ٥٢.



الباب الثاني
اقتصاد أوروبا في فترة الثورة الصناعية

مقدمة :

جــاء اكتشاف قوة البخار في منتصف القرن الثامن عشر ،ليكتب بداية عصر جديد في تاريخ البشرية .

عصــر استخدام الحديد والفحم ، والاعتماد علي الآلة الميكانيكية ، التي تدار بقوة صناعية، لا تتوقف علي قوة الإنسان أو الحيوان أو الهواء والماء.فبدأ قـيام المشروع الصناعي ،وتغيرت علاقات الإنتاج، وحدث الانفصال بين العمل ورأس المــال، وزادت أهمــية رأس المال والتراكم الرأسمالي، واتسعت التجارة الخارجــية ، وزادت الــثروة القومــية للــبلاد الأوروبية ، وارتفعت مستويات المعيشة، واحتلت الصناعة الدور القائد لعمليات النمو الاقتصادي .

وامــتد الــتقدم إلــي الزراعة ، فحدث تغير كبير في وسائلها ونظمها . فتحســنت وســائل الصرف، واستخدمت الأسمدة الصناعية ، واخترعت الآلات الزراعــية . فحدثــت طفــرة فــي الإنتاج الزراعي . ولعبت الظروف المحلية والعســكرية بيــن مختلف البلاد الأوربية دورا في تنشيط أو تباطؤ الإنتاج ، بما اســتدعي الــتدخل بسياسات حكومية معينة خلال فترات معينة في بعض البلاد الأوربية ، دعما أو حماية للإنتاج المحلي .

ويتم تناول الأحداث الاقتصادية الهامة لتلك الفترة التاريخية في الفصول التالية :

الفصل الرابع : الثورة الصناعية

الفصل الخامس : الزراعة فى فترة الثورة الصناعية.

الفصل الرابع

الثـــورة الصناعيـــة

مفهوم الثورة الصناعية :

مـــن الطبيعـــي إن يتصف التطور بالتدرج ،الذي يجعل ما يتم من تغير يمتد خلال اجل زمني ليس بالقصير . إما أن يتم التغير بشكل كبير خلال اجل قصير ويكـــون له أثار هامة ، فانه يخرج عن مفهوم التطور المألوف إلي مفهوم التغير الـــثوري ، هـــذا هـــو ما حدث خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبـــا وبـــالذات فـــي إنجلترا . فما حدث من تغير كان هائلا ، وما أنجز كان خـــلال فـــترة قصيرة من الزمن ، وما ترتب عليه كان ذا اثر كبير علي الهيكل الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية .

فهناك اتفاق بين الاقتصاديين بان ما حدث في الهيكل الصناعي لإنجلترا فـــي الفترة من عام ١٧٦٠ حتى عام ١٨٣٠ هو " ثورة صناعية " Industrial Revolution ".فـــان الاخـــتراعات العظيمة (من الآلات التي استخدمت طاقة الـــبخار المكتشـــفة " التي ظهرت في فروع الصناعة المختلفة ، وخاصة الغزل والنســـيج وتعديـــن الفحم وصناعة الحديد وتوليد القوة المحركة (بالإضافة إلى السكك الحديدية) وما ترتب عليها من نتائج ، كان من الأهمية بحيث يبرر إطلاق تسمية " الثورة الصناعية" وتحديد عام ١٧٦٠ بالذات كبداية للثورة الصناعية، لا

يعنــي عــدم وجــود أي تقدم فني في طرق الإنتاج قبل هذا التاريخ* فمنذ وجود الصــناعة كحــرفة مســتقلة في القرن الثاني عشر حدث بعض التقدم في طرق الصناعة ، ولكنه تم ببطء ، حيث استغرق حوالي ستة قرون من الزمان ، بعكس ما حدث في سنة ١٧٦٠ فقد كان سريعاً لدرجة هائلة. كما أن تحديد عام ١٨٣٠ كـنهاية للثورة الصناعية لا يعني نـهاية التقدم الفني في طرق الإنتاج الصناعي ، ولكــنه يعني فقط نـهاية الفترة التي شهدت التغيرات الكبيرة في الهيكل الصناعي بإنجلترا، وما ترتب عليها من نتائج عظيمة الأهمية. فالتقدم الفني مستمر وسوف يستمر حتى نهاية البشرية **.

ويطلق على الثورة الصناعية التي بدأت بإنجلترا عام ١٧٦٠ مسمى "الثورة الصــناعية الأولــى" تمييزاً لها عما تلاها من ثورات صناعية أخرى. لقد لقبت

---

* فقــد شهدت العصور الوسطى اختراع الطاحونه الهوائية والعجلة المائية، كما شهد القــرنان الســادس عشــر والسابع عشر بعض الإكتشافات التى أرست الأسس الفنية للــتجارب الأولــى للــنظام المصــنع، وذلك مثل التحسينات التى أدخلت على مضخة الــتفريغ، والــتى أدت إلــى تسهيل العمل فى المناجم على عمق بعيد بعد تفريغ الماء الموجــود فى باطن الأرض. ومثل الدراسات العلمية عن الحركة الدائرية التى طبقت عملا فى صناعة الساعات وغيرها من الصناعات المماثلة. وكذلك وجدت فى العصور القديمــة بعض الآلات الحربية المعقدة إلى حد ما. وبالرغم من ذلك فإن عصر الآله البخارية قد فاق كل ما سبق من العصور. ذلك أن تطبيق هذه الآلة كمصدر للطاقة على الآلات الميكانيكــية التى أخترعت فى هذا العهد قد فتح مجالات لم يسبق لها مثيل أمام احلال الآلات محل العمل الانسانى.

أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق ذكره – ص ٧٩.

** على لطفي (دكتور) – المرجع السابق ذكره – ص ٩٧ – ٩٨.

الـثورة الصـناعية الأولـى "بعهد الفحم والحديد" واستخدام الطاقة البخارية في تشغيل الآلات المتخصصة. فقد حدثت طفرة في استخدام الفحم والحديد في إنتاج الآلات التي تدار بالبخار المستمد من حرق الفحم.

أسباب حدوث الثورة الصناعية * :

لـم تحـدث الـثورة الصـناعية في دول أوروبا في وقت واحد ، نظراً إلى اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كلاً منها. فحيث توفرت مقدمـات النهضـة الصناعية ، وحيث كانت الأوضاع السياسية مواتية ، قامت الـثورة الصناعية ، فبينما كانت إنجلترا أسبق الدول جميعاً في هذا الشأن ، حيث قامـت الثورة الصناعية فيها ابتداء من عام ١٧٦٠ ، نجد أن الأمر لم يحدث في فرنسـا إلا منذ عام ١٨١٥. ثم تأتي بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بـدأ الـتطور الصناعي بها منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولم يظهر التطور الصـناعي فـي روسـيا بوضـوح إلا بعد عام ١٨٦٠ ، وفي ألمانيا بدأ التقدم الصـناعي بعـد تكويـن الإمبراطورية عام ١٨٧١ ، وتوحيد البلاد تحت إدارة حكومية مركزية قوية.

ويمكن عرض العوامل التي أدت إلى ظهور الثورة الصناعية فيما يلي:-

---

* أنظـر : المرجع السابق – ص ٩٩ – ١٠٣ ؛ محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمـد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق – ص ٥٦ – ٧٨ ؛ أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – وغير ذلك من المراجع المشار إليها.

١- تراكــم رأس المــال :

المقصــود بــتراكم رأس المال هو تجمع قيم وحقوق في يد طبقة معينة ، قــادرة علــى تحويلها إلى وسائل إنتاج مادية. وقد جاء هذا التراكم خلال مرحلة الرأســمالية الــتجارية (الميركانتلية) خلال الثلاث قرون السادس عشر والسابع عشــر والثامن عشر عن طريق التجارة في المكانة الأولى والعمليات المالية في المكانــة الثانــية ، ثم الأراضي الزراعية والمباني في المرتبة الثالثة. ثم استمر الــتراكم الرأســمالي مــع نشــأة المشروع الصناعي كإعادة استثمار واستنزاف للمستعمرات.

ويــرجع الفضل في التراكم الرأسمالي التجاري إلى ما حدث من اكتشافات للعالم الجديد في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القــرن السادس عشر ، وما تلى ذلك من استعمار للعالم الجديد ، ومناطق عديدة من آسيا وأفريقيا ، واستنزاف ثروات هذه المناطق* ، هذا بالإضافة إلى ما حدث

---

* إن المدفوعات الدولية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية قد سادتها الفوضى الشديدة، إلى امتزجت بأعمال القرصنة والسرقة والغزو الحربي والإبادة الجماعية وإراقة الدماء . وهــي الأعمــال التــي مارسها الأوروبيون بوحشية ضد الشعوب المسالمة في آسيا وأفريقــية وأمريكا. وقد ساعدهم في ذلك التفوق النسبي الذي حققوه في مجال صناعة الســفن الحربية والأسلحة والذخيرة ونمو معرفتهم بأسرار الطرق البحرية. وتحطمت في ضوء ذلك كله العلاقات التجارية والنقدية التقليدية التي عرفتها التجارة الدولية إبان العصــور الوســطى. وخلال هذه المرحلة كان حجم المغانم التي حققها الأوربيون من الــتجارة والقرصــنة والغزو كبير للغاية. إن الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خــلال هذه الفترة عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والبشر (تجارة=

قــبل هــذا وذاك مــن انفتاح التجارة البحرية مع الشرق من بعد انتهاء الحروب الصليبية.

ولقد كانت البرتغال من ناحية أسبق الدول الأوربية في كشوفها الجغرافية ، واستيلائها على الكثير من المناطق في أفريقيا ، والتوغل في الشرق حتى الصين واليابان ، وكانت أسبانيا من ناحية أخرى أولى الدول التي فرضت هيمنتها على الكثــير من مناطق العالم الجديد (أمريكا). وعمل كل من البرتغال والأسبان على سلب ونهب الذهب والفضة من المناطق التابعة لكل منهما علاوة على التجارة ، وبــالذات تجارة الرقيق التي حققت للبرتغال أرباحاً ضخمة ، شجعت غيرهم من الــدول الأوربــية (الأسبان – الهولنديون – الإنجليز – الفرنسيون) في الدخول إلــيها. ولكــن لم يستمر الوضع كثيراً فقد سيطرت أسبانيا على البرتغال في عام ١٥٨٠ ، ومن بعد ذلك تحطمت الإمبراطورية الأسبانية تحت زحف المستعمرين الجــدد (هولــندا – فرنســا – إنجلــترا) ، ولم تصمد كثيراً هولندا (لضآلة عدد سكانها) وكان السيطرة لكل من فرنسا وإنجلترا.

فخلال القرن السادس عشر شهدت فرنسا ازدهاراً تجارياً وصناعياً واضحاً ســاعدها على المغامرة في اقتحام خطوط التجارة البحرية والاستيلاء على كثير مــن الأراضي في العالم الجديد وأفريقيا وآسيا. كما انغمس الفرنسيون في تجارة العبــيد ، الذين كانوا ينقلونهم إلى أوروبا وأمريكا. وبفضل السياسة الميركانتيلية

=الرقــيق) هــي أولى بشائر فجر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي.

رمــزي ذكــي (دكتور) – التاريخ النقدي للتخلف – عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت – ١٩٨٧ – ص ٢٩ – ٣٠.

اســـتطاع التجار الفرنسيون تكوين تراكم مالي ضخم، استخدم فيما بعد في تمويل الصناعة في مرحلة الثورة الصناعية.

وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا ، فبعد انتصارها على أسبانيا، سرعان ما بنت إمبراطورية واسعة في مختلف أنحاء العالم. فقد تطور فيها الإنتاج السلعي الحرفـــي ، خصوصـــاً إنتاج الصوف وصناعة بناء السفن ، ووسعت من نطاق أســـواقها الخارجـــية للسلع الصناعية البريطانية، وأنشأت الشركات الاحتكارية الخارجـــية (شركة الهند الشرقية ، الشركة الإفريقية الملكية .... إلخ) التي نهبت العديـــد من الثروات الخارجية بشكل لا رحمة فيه خـــلال قرنين من الزمان إلى أن قامـــت حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥ – ١٧٨٣) التي أفقدتها الكثير من المســـتعمرات ، إلا أنـــه بانتصـــار إنجلترا على فرنسا في حروب السنين السبع كونـــت مـــرة أخرى الإمبراطورية البريطانية الثانية من مناطق لا تقل مساحتها عمـــا كان لديها من قبل ، ثم اتجهت بريطانيا إلى التوسع نحو الشرق الأقصى ، وما أن حل عام ١٨١٥ حتى كان لبريطانيا إمبراطورية تلف الكرة الأرضية من كـــندا والبحر الكاريبي في نصف الكرة الغربي مروراً برأس الرجاء الصالح إلى الهند واستراليا *.

فالمصـــدر الأول للـــتراكم الرأسمالي الابتدائي كان التجارة الخارجية، وما اقترنت به من استنزاف وسلب ونهب لثروات المستعمرات. والمصدر الثاني كان العملـــيات المالـــية ، أي تشـــغيل الأموال عن طريق إقراضها مقابل فائدة ، وما

---

* انظر تفاصيل هامة كثيرة فى :

المرجع السابق – ص ص ٣٠– ٤٨.

ارتبط بالأموال من مضاربات ، والذي سمح لأفراد وعائلات مشهورة في تاريخ أوروبــا بتكوين ثروات ضخمة أسهمت أكبر الإسهام في تراكم رؤوس الأموال. كمــا يذكــر في هذا الشأن نشأة البنوك وحصولها على ودائع ضخمة في الأفراد والهيــئات وخلقهــا للودائــع والإقراض، وقد تأسس في وقت مبكر بنك إنجلترا المركــزي عــام ١٦٦٤ وشركة إدوارد لويد للتأمين البحري سنة ١٦٩٠ ليقوما بــدور هام للتجارة وتأمينها وأعمال الصرافة وتسهيل الائتمان وجمع المدخرات والتمويل والتوسع التجاري الصناعي.

ويمــثل المصــدر الثالــث تراكم رأس المال العقاري ، مما كان يجمع من ضــرائب ورســوم وإتــاوات والإسهامات الاختيارية التي تمكن الملوك وكذلك الكنيســة والأمراء وملاك الأراضي من الاستيلاء بواسطتها على فائض أو ريع مــا كانت تنتجه الأراضي الأكثر خصوبة ، وكذلك على معظم الزيادة في الناتج الزراعــي الراجعة إلى تقدم طرق الزراعة. بالإضافة إلى ريع المدن الذي ظهر مــع نمو المدن الصغيرة ، والذي مكن صاحب الأرض التي تقوم عليها البيوت الصــغيرة المملوكة للحرفيين وللتجار من الحصول على بعض المال كريع لهذه الأرض. وقــد نمــا هذا الريع فيما بعد وأصبح مصدراً كبيراً لتراكم رأس المال العقاري.

تلك الأموال من مصادرها الثلاث كانت جاهزة للاستخدام في أول مراحل الــتقدم الصناعي لتمويل المخترعات وتشجيعها والتعرض لمخاطر عدم نجاحها. وأضيفت إليها ما حققته المشروعات الصناعية التي أقيمت من أرباح وفيرة أعيد اســتثمارها فــي التوســع وإقامــة المشروعات الأخرى ، نظراً لما اتصفت به

مســتويات الأجور من تدني ، وما اتصف به صاحب رأس المال في ذلك الوقت من رغبة جامحة لزيادة التراكم الرأسمالي والاقتصاد في معيشته الخاصة.

وقــد جاء الابتكار القانوني للمشروعات التي يطلق عليها مسمى الشركات المســاهمة Joint Stock كوســيلة جيدة لتجميع المدخرات من صغار وكبار المدخريــن في إقامة مشروعات صناعية ذات متطلبات رأسمالية مرتفعة ، فعمل على توفير التمويل الرأسمالي اللازم لإقامة المشروعات الصناعية العملاقة.

ويعتــبر توفــر رأس المال عامل هام وحاسم في تحديد تاريخ بداية الثورة الصـــناعية فـــي مختلف الدول الأوربية ، فقد كان لإنجلترا السبق في هذا الشأن نظــراً لظــروفها المتمــيزة في وفرة رأس المال. أما فرنسا فتأخرت في بداية ثورتها الصناعية بسبب ظروفها المالية السيئة التي ترتبت على مشاكلها الحربية والسياســية ، ولم يكن حال ألمانيا أفضل من فرنسا فقد أثرت ظروف حربها مع فرنسا على أوضاعها المالية وقد كانت تعاني عجزاً في ميزانها التجاري.

٢- اكتشاف قوة البخار واختراع الآلة :

جـــاء بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر باكتشاف قوة البخار ، وقد فاق هذا الاكتشاف في تطبيقاته للآلة التي تدار بقوة البخار، كل ما تحقق من قبل ســواء باكتشـــاف قـــوة الهـــواء أو قـــوة المياه. فقد نمت بهذا الاكتشاف حركة الاختراعات لآلات معقدة تحركها قوة البخار، فحدثت تغيرات جوهرية في طرق الإنـــتاج، تمثلـــت فـــي إحـــلال الآلات محل المجهود البشري والحيواني ، فنشأ المشـــروع الصـــناعي الـــذي يستخدم الفن الإنتاجي الآلي، الذي أحل قوى ذات طبـــيعة ميكانيكية، ممكن خلقها صناعياً والإكثار منها بحسب الإرادة محل قوى

الإنســان والحــيوان والماء والهواء كمصدر للطاقة في عملية الإنتاج. فقد حلت الآلــة محــل أدوات العمــل البدائــية ، واستخدم البخار بدلاً من قوى الإنسان والحيوان والماء والهواء.

ويقصــد بالآلــة تركيب مادي يحتوي على أدوات تؤدي تلقائياً نفس العملية الفنــية التــي كان يؤديها العامل قبل اختراع الآلة. وتحتوي الآلة في ذاتها على الوســائل الميكانيكــية التي تحرك الأدوات المركبة فيها. ومن هنا نجد أنه وإن كانــت كل أداة من أدوات الإنتاج اليدوي تمثل شيئاً سلبياً في يد العامل، يحركه بما له من خبرة ومهارة وذكاء ، ويكيف به الإنتاج في أدق تفاصيله ، فإن الأمر يخــتلف عن ذلك بالنسبة للآلة ، فيعمل العامل على أن يبدأ تشغيل الآلة وإيقافها وتغذيــتها، لكــنه لا يتدخل في العمل العقلي التي تؤديه ، ولا يمكن أن يغير من تفاصيل الإنتاج الذي تقوم به. فهو لا يقوم بالعمل الذي تكفلت الآلة بتأديته عنه ، ولكنه يقوم فقط بتنظيمه وتحديد كميته.

والــتراكم الرأسمال رغم أهميته كان لا يمكن أن يحقق ثورة صناعية ما لم يجــد المجــال الخصــب الذي خصص للإنفاق عليه بما تحقق من اكتشاف لقوة الــبخارية واستغلالها تكنولوجيا في ابتكار واختراع وسائل آلية تحل محل أدوات الإنــتاج البسيطة. وهكذا كانت بداية الثورة الصناعية باقتران ما تراكم من رأس المــال بمــا تحقــق من معرفة بقوة البخار وترجمتها إلى العديد من الابتكارات والمخــترعات الآلــية. وقــد تحققت بداية هذا الاقتران في إنجلترا بدءاً بصناعة غــزل القطــن وصناعة التعدين ، ولم يمتد في البداية إلى بقية الصناعات رغم زيــادة إنــتاجها. ولــم تبدأ الثورة الصناعية في فرنسا إلا من بعد أن صرح في إنجلترا بتصدير الآلات.

٣- اتساع التجارة الخارجية والداخلية وتقدم وسائل النقل والمواصلات :

العــاملان السابقان يعتبرا أساسيان ، إلا أن فاعليتهما لم تتحقق إلا بوجود عوامــل أخــرى مكملــة مثل اتساع الأسواق وتوفر مستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وتوفر الحريات. ويأتي اتساع الأسواق وتوفــر مستلزمات الإنتاج باتساع التجارة الخارجية والداخلية وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، كما يأتي اتساع الأسواق – كذلك – وتوفر الأيدي العاملة بتوفير النمو السكاني. ومن ثم نتناول هنا عامل اتساع التجارة الخارجية والداخلية وتقدم وســائل الــنقل والمواصــلات ، ونتناول في النقاط التالية عاملي النمو السكاني والاستقرار السياسي وتوفر الحريات.

لقد سيطرت بعض الدول الأوربية – كما أوضحنا من قبل – خاصة إنجلترا وفرنسا على العديد من دول العالم في آسيا وأفريقيا واستراليا والأمريكتين ، مما جعلهــا أســواق سهلة لتصريف ما تحقق من نمو صناعي، في منتجاتها ، وفي نفــس الوقــت مــورد مضمون لما احتاجت له من مواد أولية وغذائية. فوجود الأســواق التــي تسـتوعب ما تحقق من نمو صناعي،خلقت الحافز الاقتصادي للتوســع الصــناعي وزيــادة حجم المشروعات ، واتباعها لمبادئ تقسيم العمل واســتخدام الآلات، والإفادة من وفورات الإنتاج الكبير الداخلية والخارجية. مما أدى إلــى تخفــيض كبــير فــي تكاليف الإنتاج،ساهم أكثر في اتساع الأسواق الخارجــية ، وقضــى على منافسة ما كان يوجد من إنتاج محلي تقليدي في تلك الأســواق. فــتوفر الأسواق المتسعة كان المحرك الهام لتعجيل النمو الصناعي وتحديــثه والســير في حركة الاختراعات وتطبيقها، بإقامة مشروعات صناعية كبــيرة والتوســع فى إنتاجها ونشاطها بزيادة التراكم الرأسمالي.خاصة وأن كان

الطلــب كبــير ومتنامــي علــى السلع بسيطة الصنع مثل المنسوجات الصوفية والقطنية ، التي تحقق التوسع في إنتاجها باستخدام الآلات الميكانيكية الحديثة.

وقــد ســاهم فــي اتساع الأسواق ما تحقق من تقدم في وسائل النقل المائي والــبري. فلقد اتجهت حركة الاختراع والابتكار إلى استخدام قوة البخار كمحرك لوســائل النقل الحديثة السريعة. فظهرت السفن التجارية الكبيرة السريعة والسكك الحديديــة كوســيلتان سريعتان منخفضة التكلفة للنقل إلى مسافات بعيدة ، تربط مراكز الإنتاج بالأسواق البعيدة المتسعة.

ولــم تقتصــر أهمــية المستعمرات الخارجية على تصريفها للإنتاج الكبير المتنامــي فحسب ، بل كانت الدعم الحقيقي للنمو الصناعي الكبير في أوروبا بما وفرته لهذا النمو من مواد أولية لازمة لهذا الإنتاج الكبير ، ولما وفرته من مواد غذائية لازمة لإطعام جيش العاملين في النهضة الصناعية. ويسرت وسائل النقل الحديــثة تدفق المواد الأولية والغذائية من الخارج إلى أوروبا من ناحية، وتدفق الســلع الصناعية من مراكز الإنتاج الصناعي في أوروبا إلى الأسواق الخارجية مــن ناحية أخرى، وقد أدى هذا إلى خفض أجور الشحن لتوفر ما يمكن نقله في الاتجاهين.

وهكــذا كان انخفاض كل من أجور الشحن وتكاليف الإنتاج عاملاً هاماً في توسع الإنتاج الصناعي، لما يتمتع به الطلب على المنتجات الصناعية من ارتفاع فــي مــرونة الطلــب، وبالتالي يتصاعد الطلب بمعدلات مرتفعة نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الصناعية.

ولــم يقتصــر النمو في الطلب على الأسواق الخارجية لأوروبا فحسب بل حــدث اهــتمام بــالغ بمشكلة الفصل ما بين الدول الأوربية وبين أجزاء الدولة. فحدث اهتمام بوسائل النقل المائي الداخلي – خاصة في إنجلترا وفرنسا – بربط الأنهار الهامة بعضها ببعض وتوفير المواني والمخازن والسفن التجارية وتنظيم الملاحة الداخلية. علاوة على إنشاء الخطوط الحديدية والتوسع السريع فيها، مما أدى إلى اتساع الأسواق الداخلية، وتسهيل تدفق مستلزمات الإنتاج.

ولقد كانت إنجلترا من أولى الدول التي استفادت من هذا العامل (على الرغم من انخفاض عدد سكانها بالمقارنة بفرنسا) فتحركت قبل غيرها في تحقيق النمو الصــناعي. وعلــى العكــس مــن ذلك كانت ألمانيا ، فلم تتوفر لها مستعمرات خارجــية إلا في وقت متأخر قرب نهاية القرن التاسع عشر ، علاوة على تفتتها الداخلــي إلى أقاليم غير موحدة ، ومن ثم كان هذا عاملاً من ضمن عوامل تأخر بدايتها بالثورة الصناعية عن غيرها من الدول الأوربية.

٤- النمــــو السكـــــانى :-

لعــب القصــور في عدد سكان إنجلترا – في فترة بداية الثورة الصناعية – في مواجهة تصاعد الطلب على المنتجات الصناعية ، والحاجة إلى زيادة الإنتاج إلــى الحث على استحداث وسائل تعمل على مساعدة العمال على زيادة الإنتاج ، بابتكار آلات تحقق وفرة في الإنتاج ، دون حاجة إلى رفع الأجور. هذا الأمر لم يوجــد فــي فرنســا ، فحتى نهاية القرن الثامن عشر لم يتعد سكان إنجلترا رقم العشر ملايين نسمة بينما كان سكان فرنسا ثلاثة أضعاف هذا الرقم. فقد كان في

إمكـان الصـناعة الفرنسـية الحصـول على المزيد من العمال بنفس مستويات الأجور دون الحاجة إلى تغير فنون الإنتاج.

وإن كـان هـذا هو الحال في البداية، إلا أن انتشار الوعي الصحي والطب الوقائـي وتقـدم طرق العلاج أدى إلى انخفاض معدل الوفيات في مختلف البلاد الأوربـية ، مما أدى إلى الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني قرب نهاية القـرن الثامـن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وقد شمل هذا الأمر إنجلترا ، ممـا دفـع المفكر الاجتماعي الاقتصادي مالتس – كما نعلم – إلى إبداء نظرية التشـاؤمية نحـو الأثـر السـلبي لتصـاعد السـكان على النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن حقـيقة الأمـر كانت في التأثير الإيجابي للنمو السكاني كعامل دعم للثورة الصناعية في مختلف الدول الأوربية. فمن المعلوم لنا أن ثبات عدد سكان أوروبـا وعـدم تصـاعده طـوال عصر الإقطاع كان سبباً في تمسك الطوائف الحرفـية بعـدم زيادة كمية الإنتاج والوقوف ضد أي مخترعات تزيد الإنتاج أو توفـر من عدد العمال. أما وقد تغير هذا الأمر وتصاعد عدد السكان ، فقد زال التخوف من زيادة الإنتاج وتطوير أساليب الإنتاج ، ومن ثم أصبح النمو السكاني عـاملاً مشجعاً على الثورة الصناعية في مختلف الدول الأوربية ، لما له من أثر إيجابـي علـى النمو الصناعي من زاويتين: توسيع السوق المحلي بزيادة الطلب الداخلـي علـى المنـتجات الصـناعية هذا من ناحية ، وتوفر احتياجات النمو الصـناعي مـن زيـادة في العمالة دون الاضطرار إلى رفع مستوى الأجور ، وبالتالي المحافظة على انخفاض تكاليف الإنتاج من ناحية أخرى.

٥- توفر الحريات السياسية والدينية والاستقرار السياسي.

أوضحنا من قبل ما حدث من تحرر في الفكر الديني في القرن الخامس عشر ، وما ظهر من فكر "الفيزيوقراط" في أواخر القرن السابع عشر، وسيطرته خلال القرن الثامن عشر من مناداة بالحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية. وقد تأثر بهذا الفكر ما ظهر في إنجلترا مع ظهور الثورة الصناعية من فكر مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، الذي تجلت فيه أعمال آدم سميث أبو الليبرالية ، وأعمال ريكارد المبدع النظري لها. فقد ساهم هذا الفكر في (حدود منجزاته العلمية ونتائجه النظرية وما ترتب عليها من سياسات حرة) تعضيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي، بما كشفه من قوانين وقوى اجتماعية تحكم مسيرة الإنتاج الرأسمالي وآفاق نموه ، منادياً بالقضاء على بقايا النظام الإقطاعي التي تحد من نمو تراكم رأس المال ، مثل جمود نظام الطوائف الحرفية والقيود الاحتكارية ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة في مرحلة الرأسمالية التجارية ، والتدخلات الواسعة التي تمارسها الكنيسة وبلاط الأمراء في مجال حرية العمل والفكر والإبداع.

وقد تمسك الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بثلاث مبادئ هامة ترسم في مجموعها الإطار الرئيسي لليبرالية الاقتصادية.

أ- الإيمان بالقوانين الطبيعية الخالدة التي تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع ، وذلك أخذاً بفكر مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط). فقد أطلقوا على القوانين الاقتصادية التي اكتشفوها صفة الموضوعية ،

بمعـنى أنهـا تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.

ب- الإيمان بالحرية الاقتصادية المطلقة وعدم التدخل الحكومي. ويشمل هذا حـرية الـتجارة (الداخلية والخارجية) وحرية العمل ، وحرية التعاقد ، وحـرية ممارسة أي مهنة أو نشاط اقتصادي. وتمثل الدعوة نحو الحرية الاقتصادية أعظم سند لطبقة الرأسماليين الصناعيين الصاعدة.

جـ- التمسـك بالمنافسـة الكاملة وتمجيد آليات العرض والطلب، لأن هذا يرسـم إطـار لآلـيات اقتصـادية يتحقق من خلالها التوزيع الأمثل للموارد والدخـل ، حيث تعكس أسعار السوق الحرة التكلفة الحقيقية للسلع وندرتها ، وتعكس أيضاً إنتاجية عوامل الإنتاج.

والنتـيجة التي انتهى إليها الكلاسيك من وراء الإيمان المطلق بالحرية الاقتصـادية والمنافسـة الكاملة هي أنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعـة (المجـتمع). وقـد رفعـوا مصلحة رأس المال إلى مستوى مصلحة الجماعـة. وهـم في ذلك عبروا عن مصلحة الطبقة الصاعدة التي قادت عملية التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي*. وبهذا كان فكرهم دعماً للثورة الصناعية ودفعاً للنمو الصناعي وزيادة التراكم الرأسمالي ، وذلك بتحوله مـن فكـر إلـى ممارسـة فعلية ألغت (أو على الأقل) حدت من سلطة النقابات الطائفية، واحتكاراتها وتدخلها في الإنتاج والتجارة ، وحدت من التدخل الحكومي

* رمـزي زكـي (دكـتور) - الليبرالـية المتوحشـة - المـرجع السـابق ذكره- ص ص٣٩ : ٤٥.

وسـمحت بحـرية الأفـراد فـي دخـول ميادين الإنتاج ، وخفضت الضرائب المفروضـة على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة وصدرت قوانين حماية حقوق الاختراع ... إلخ.

ولقـد كانـت إنجلـترا سابقة لغيرها من الدول الأوربية في توفير الحريات السياسـية التـي تكفل للأفراد التمتع بحقوقهم الكاملة في ميادين العمل والتجارة. وقـد اتصفت الطوائف الحرفية فيها بالضعف ومحدودية ما بقي منها حتى أوائل القـرن الثامـن عشـر. كما كان فيها قدر أكبر من الحرية والتسامح لاتباعها المذهب البروتستانتي. فهاجرت إليها الأجناس المضطهدة في أوروبا مثل اليهود والفلمنكـيون (سـكان بلجيكا) وأقاموا فيها نشاطاً تجارياً وصناعياً يمتاز بالخبرة والدقة ، كما هاجر إليها الهيوجنوت من فرنسا وأقاموا فيها صناعات هامة تحتاج إلـى خبرة واسعة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الطوائف الحرفية ظلت قائمة في ألمانيا لحين صدور قانون في سنة ١٨٦٩ بإلغائها.

وبجانـب الحـرية التي تمتعت بها إنجلترا فقد كانت تنعم باستقرار سياسي طويل لم تره دولة أوربية أخرى في ذاك الوقت ، ويعتقد البعض أنه لولا الثورة الفرنسـية لتقدمـت الصـناعات فـي فرنسـا عمـا حدث في إنجلترا. فالثورة والاضـطرابات والانقسـامات التـي وقعـت في فرنسا أدت إلى تأخير التقدم الصـناعي فيها ، فاستطاعت إنجلترا أن تفوز بقصب السبق ، ثم قامت بإصدار قوانيـن تحـرم تصـدير الآلات الجديدة. ولذلك لم تبدأ الصناعة في فرنسا على نطاق كبير إلا عندما رفعت إنجلترا الحضر على تصدير الآلات عام ١٨٢٥. أما ألمانـيا فكانـت منقسـمة سياسياً ، فحتى عام ١٨٢٣ كانت مؤلفة من ٣٧ ولاية مسـتقلة ، لكل الحرية المطلقة في رسم سياستها الاقتصادية ، ولم تتقدم الصناعة

فـــي ألمانيا إلا بعد تكوين الإمبراطورية عام ١٨٧١ ، وتوحيد البلاد تحت إدارة حكومية مركزية قوية * .

نتـائج الثـورة الصنـاعية :-

تعتبر الثورة الصناعية بما ترتب عليها من نتائج ، من الأحداث الهامة التي تركـت بصـمات واضحة على تاريخ البشرية. فلم تقتصر نتائجها على الجانب الاقتصـادي فحسـب بل كانت لها تأثيرات واضحة في كافة الأصعدة السياسية والاجتماعـية والتقنية والحربية بحيث يقسم التاريخ في أحداثه إلى ما كان عليه قـبل الـثورة الصناعية وما جد بعد الثورة الصناعية. ويكفي أنها كانت اللمسات الأخيرة في عهد نظام اجتماعي اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي فتم التحول مـن الرأسـمالية الـتجارية (كمـرحلة انتقالية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسـمالي) إلى الرأسمالية الصناعية ، ما تحمله من صفات وخصائص مغايرة لكافة ما سبقها من نظم ، وبما حققته من نهضة شاملة تفوق كل ما حققته البشرية في تاريخها الطويل لمئات وآلاف المرات.

المهم ننتقل بعد هذه المقدمة من التعميم إلى التخصيص ، بذكر نبذة عن أهم ما ترتب على الثورة الصناعية من نتائج فيما يلي :

١- ظهـــور النظـــام الرأسمـــــالى :

(المشروع الصناعي والانفصال التام بين رأس المال والعمل)

---

* محمـــد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٥: ٦٦.

وجدت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامــن عشــر بعض المظاهر المادية والمعنوية المتفرقة للنظام الرأسمالي ، بما عــرف بالرأسمالية التجارية ، والتي ازدهرت خلالها التجارة الخارجية لما وراء الــبحار والتــي اقترنــت بالتحول الجزئي في النظام الحرفي إلى نظام الصناعة المنزلــية ، ثم جزئياً إلى نظام المصانع اليدوية. ولم يكتمل النظام الرأسمالي إلا فــي خــلال النصــف الثانــي من القرن الثامن عشر بفضل الاختراعات الفنية والعلمــية لآلات ضــخمة معقدة تدار بالقوة المحركة المستمدة من البخار ، وما توفــر من تراكم لرأس المال ، استغلا في إيجاد "المشروع الصناعي". بمعنى أنه قــد اكتملــت مظاهــر الــنظام الرأسمالي بظهور الثورة الصناعية ممثلة في " المشــروع الصناعي" الذي حل محل "المصنع اليدوي" ، بما استخدمه المشروع الصــناعي مــن آلات تدار بقوة البخار (حلت محل الأدوات) وبما استلزمه من رأس مــال كبير، لم يستطع أن يدبره إلا طبقة التجار وكبار الحرفيين. فتحول صــغار الحرفيين إلى عمال أجراء فى المشروع الصناعى الكبير، وبالتالى تم الفصل الكامل بين طبقتي أصحاب العمل (الرأسماليين) وطبقة الأجراء (العمال).

"ومن الخطأ الكبير أن نعتقد أن نظام المشروع الصناعي (أو الرأسمالي) قــد أصــبح الشــكل السائد في بداية القرن التاسع عشر، وأن كافة نظم الإنتاج الصــناعي الســابقة عليه، قد اختفت نهائياً في ذلك الوقت، وذلك حتى في أكثر الــبلاد تقدمــا مــن الناحــية الاقتصادية. فالواقع أن بعض الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية والمصانع اليدوية قد ظلت قائمة في هذه البلاد طوال القرن التاســع عشــر وحتى أوائل القرن العشرين، وذلك بنسب تختلف باختلاف هذه الــبلاد وباختلاف قطاعات الصناعة. ويرجع السبب في هذا إلى أن النظم السابقة كانــت تفضل في بعض الأحيان عن المشروع الصناعي ، وذلك طالما لم تتوافر

بعـد الشــروط الضرورية اللازمة لاتخاذ النشاط الصناعي شكل هذا المشروع، مثلاً إذا كان استعمال الآلات ليس ممكناً لإنتاج سلع لا بد أن تتوافر فيها صفات معيــنة تستلزم اللمسة اليدوية للعامل أو طالما لم تتوافر بعد السوق الواسعة التي تسمح باستيعاب كميات كبيرة من المنتجات أو غير هذا من الأسباب. وفي بعض الحــالات كــان فــي إمكان هذا النظام أو ذاك من النظم السابقة على المشروع الصناعي أن ينافس المصنع الآلي بنجاح ، مثلاً إذا وجت يد عاملة مستعدة للعمل فــي المنزل بأجور منخفضة جداً كالمزارعين خلال فصل الشتاء أو اليد العاملة النســائية. إلا أنــه بالــرغم من كل شيء فإن نظام المشروع الصناعي قد وجد واكتمل خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأصبح حقيقة تاريخية مؤكدة ، وباكتماله اكتملت الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي * ".

---

* أحمد جامع (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٩٣ : ٩٤.

ولا يجــب أن نــبالغ في مدى التغيرات التي حدثت في بريطانيا حتى عام ١٨١٥م حيــث لــم يكــن قد حدث بعد أي تغيير جوهري في وسائل إنتاج الغالبية العظمى من الصــناعات على الرغم من زيادة كمية السلع المنتجة. ولقد كانت الصناعة القطنية من أســبق الصــناعات استفادة من التطور ، وذلك لحداثة تلك الصناعة وعدم قيام مصالح خاصة تحول دون إدخال الوسائل الجديدة ، كما أن منتجات تلك الصناعة تمتعت بسوق واســعة ، مما شجع على إدخال التحسينات التي تعمل على زيادة ورخص الإنتاج. هذا ولم تكن معظم الصناعات قد بدأت في استخدام الطاقة البخارية ، وكان القدر الأكبر من الطلب الإجمالي على الآلات البخارية صادراً من المناجم ومعامل الخمور ومشروعات المياه.

محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) ، ومحمد محروس إسماعيل (دكتور) المرجع السابق ص ٦٨: ٦٩.

وبنشأة المشروع الصناعي الذي يستخدم الآلات الكبيرة المرتفعة الثمن، والذي يشـــتغل فيه أعداداً كبيرة من العمال ، احتاج الأمر إلى من يقوم بدراسة المسائل الفنـــية والإعـــداد والتنظـــيم الداخلي للعمليات الإنتاجية ، والإشراف على شئون العمـــال ، وتوفـــير مستلزمات الإنتاج ، وتدبير الشئون المالية ومتابعة العمليات الحســـابية ، وتنظـــيم ورعاية شئون التسويق ... إلخ. مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين في التخصصات والمهارات المختلفة.

وهكـــذا نجـــد أنـــه بظهـــور المشروع الصناعي ظهرت طبقتي الرأسماليين والعمـــال عـــلاوة علـــى نشأة فئة جديدة وهي فئة المديرين. فلقد وجدت طبقتي الرأسماليين والعمال وفئة المديرين لكي يقتسموا معاً الوظائف التي كان يمارسها وحـــده فـــي الســـابق صاحب الحرفة في ورشته، حيث كان يتولى بنفسه العمل والإشراف على من معه من عمال، وشراء مستلزمات الإنتاج، والاتصال والبيع للمســـتهلك النهائي بالإضافة إلى تدبير المال اللازم لتأجير أو شراء مكان العمل وشـــراء المعـــدات ومستلزمات الإنتاج. فسلبت تدريجياً وظائف الحرفي صاحب الورشـــة بالانـــتقال من نظام الحرفة إلى الصناعة المنزلية إلى المصنع اليدوي وإلى أخيراً "المشروع الصناعي" الذي اقتصرت فيه وظيفة الحرفي الصغير على مجـــرد العمل بأجر ، أما بقية الوظائف والمهام فانتقلت إلى طبقة الممولين (من الـــتجار وكبار أصحاب الحرف وما أطلق عليهم الرأسماليين) بالإضافة إلى فئة المديرين.

٢- كبر حجم المشروعات (نمو الشركات الاحتكارية وزيادة دور رأس المال)

نشـــأة المشـــروع الصـــناعي واتجـــه حجمه إلى الكبر ، فقد فضل رجال الأعمـــال مواجهـــة الزيادة في الطلب بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية القائمة وليس

بـتعدد المنشـآت ، وذلك للاستفادة بوفورات الحجم الكبير الداخلية والخارجية ، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة إلى أقل ما يمكن.

واخـتلف حجـم المشـروع من صناعة إلى أخرى ، فقد مال إلى الارتفاع خاصة في صناعة الحديد والصلب الذي وصل عدد العاملين في بعضها إلى عدة آلاف مـن العمال ، وكذلك صناعة الغزل والنسيج ، الذي وصل عدد العمال في بعضـها إلى عدد من المئات من العمال ، إلا أن الكثير من المشروعات كان لا يتعدى عدد العاملين فيها عدد المائة عامل.

ولـم يخـتلف حجم المشروع من صناعة إلى أخرى فحسب ، ولكنه اختلف كذلـك مـن دولة إلى أخرى. فقد مال حجم المشروعات في إنجلترا إلى الكبر ، واتجهت بعض المشروعات إلى التكامل الرأسي ، بالجمع لمعظم مراحل الإنتاج الخاصـة بسـلعة معينة في مشروع واحد ، كما هو الحال في صناعة الأقمشة. بقيام المشروع الواحد بجميع مراحل الغزل والنسيج والصباغة. وكذلك الحال في ألمانيا ، فقد تميزت بالوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم ، وذلك عن طريق الاندماج للمشـروعات الصـغيرة داخـل المشـروعات الكبيرة والتكامل الرأس وإقامة المؤسسات الاحتكارية التي قد تصل في بعض الأنشطة إلى الاحتكار الكامل.

أما في فرنسا فقد كانت الصفة الغالبة للمشروعات (باستثناء صناعة النسيج) هـو الميل نسبياً نحو الحجم الصغير ، فقد كانت أقرب إلى الورشة عن المصنع. ويـرجع السـبب فـي ذلك إلى ندرة الفحم ، وإلى تخصص فرنسا في صناعات تعـتمد علـى المهـارة اليدوية أكثر من احتياجها إلى عمل الآلة ، فقد اشتهرت

فرنسا بالسلع الفنية الكمالية التي تتصف بالفن والذوق الرفيع. بالإضافة إلى عدم اتساع أسواق فرنسا الخارجية.

وباتجاه حجم المشروعات الصناعية إلى الكبر ، قل عدد المشروعات التي تمـارس نفـس النشـاط ، مما أعطاها الفرصة على التنسيق فيما بين سياساتها وتحقيق قدر من الاتحاد بينها. فظهرت الاحتكارات في صورة الشركات القابضة والترسـت والكارتل ، وانتشرت اتحادات المنتجين في كل من ألمانيا والولايات المتحدة ، وعلى نطاق أقل في إنجلترا. ووصلت في ألمانيا في بعض الصناعات (التعديـن والحديـد والصـناعات الكهربائية) إلى ما يقرب من الاحتكار الكامل باسـتخدام الكارتل Cartel. أي بعقد اتفاقات خاصة بين المنتجين لنفس السلعة بتنظـيم الإنـتاج وتوزيع السوق بينهم وتحديد الأثمان. وبمقتضى هذه الاتفاقات تظـل شخصـية الشركات قائمة ولاتحد حريتها إلا فى حدود ما اتفق عليه فقط. وقد شجعت الحكومة الألمانية هذه الاتفاقات حتى تقضي على التبذير الراجع إلى المنافسة ، واتباع سياسات موحدة في الأسواق الخارجية.

أمـا في الولايات المتحدة فقد أخذت الاحتكارات صورة الترست Trust ، وذلـك باندماج الشركات تحت إدارة واحدة ، فينتهي التنافس فيما بينها سواء في الإنـتاج أو الـتوزيع أو تحديـد الأسعار. إلا أن الحكومة الأمريكية قد أصدرت قوانيـن للقضاء على الترست في سنتي ١٨٩٠ ، ١٩١٤ ، وإن كان هذا لم يمنع الاتفاقات الشفوية بين المنتجين المتماثلين.

هـذا وقد ترتب على إقامة المشروع الصناعي وزيادة نشاطه وزيادة حجمه زيادة نفوذ أصحاب الأعمال والممولين. فأصحاب الأعمال استثمروا أموالهم في

الصناعة وحققوا أرباحاً كبيرة ، وفي استطاعتهم رفع أو خفض الأسعار الجارية والتأثـير على الأوضاع الاقتصادية. وقد فتح المجال أمام رجال المال فأقرضوا رجـال الأعمال الحكومات، فأصبحوا على قدرة من السيطرة على المشروعات الصناعية وعلى سياسة الدولة المالية وغيرها. فبازدياد النشاط الصناعي وأهميته وزيادة دور رأس المال والإقراض ازداد نفوذ أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في النواحي الاقتصادية والسياسية لمختلف البلاد الأوربية.

٣- تركـز السكـان في المـدن :

سـبق أن ذكرنا أن معدلات نمو سكان الدول الأوربية شهدت ارتفاعاً قرب نهايـة القـرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وقد ترتب على الثورة الصـناعية أن صاحب هذا النمو السكاني حركة هجرة من الريف إلى المدن. فقد تركـزت المشـروعات الصناعية في مناطق معينة، وعلى الأخص في المناطق الجبلـية بالقرب من مساقط المياه وحقول الفحم والحديد. واتجه السكان إلى تلك المـناطق فأصـبحت أكـثر المناطق الأوربية ازدحاماً بالسكان على الرغم من طبيعـتها الجبلية ، واتصفت بمشاكل عجز الإسكان ونقص الخدمات الاجتماعية والمشـاكل المعيشية المختلفة، مما جعلها – فيما بعد – الأرض الخصبة لظهور النقابات العمالية وانبعاث الأفكار الاشتراكية.

فقـد كـان سـكان المدن قبل الثورة الصناعية لا يتعدوا عشر سكان الدولة الواحدة ، بينما الغالبية من السكان تسكن الريف وتعمل في النشاط الزراعي. هذا الأمـر تغير بعد الثورة الصناعية فتعدى سكان المدن نصف سكان كل دولة من الدول الأوربية التي قامت بها الثورة. ففي إنجلترا بلغ سكان المدن حوالي ٨٥%

مـــن مجمـــوع السكان ، وفي ألمانيا حوالي ٦٥% وفي فرنسا حوالي ٥٥% * . فلقد تحولت المدن إلى مراكز للصناعة والخدمات وأسواقاً تجارية ومراكز إدارية وسياســية وثقافية وعلمية. فلم تعد المدن مناطق جذب وهجرة العمالة الزراعية فقــط بــل أيضــاً الملاذ لجذب وإقامة كبار الملاك والزراعيين ، الذين انجذبوا لنوعــية حياة المدنية. فلقد حدثت طفرة في النمو والتوزيع السكاني نتيجة للثورة الصناعية.

٤- اتســاع حجــم التجــارة الدوليــة :

لقــد كانــت التجارة الخارجية واتساعها - كما سبق القول - سبباً من أســباب قــيام الثورة الصناعية. وتعتبر كذلك التجارة الخارجية واتساعها نتيجة مـــن نتائج الثورة الصناعية فقيام المشروع الصناعي وزيادة حجمه وإنتاجه بما استخدمه من آلات ومعدات ، أدى إلى تحقيق إنتاج وفير بتكلفة إنتاجية متوسطة منخفضـــة. هـــذا الإنتاج الكبير الوفير منخفض التكلفة احتاج إلى أسواق متسعة، وكذلك احتاج خدمات ومستلزمات انتاج وفيره لايتوفر بعضها فى البلاد المنتجة. هـــذا بالإضـــافة إلى الاحتياج إلى الغذاء، لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان المهاجـــرة مـــن الـــريف إلـــى المدينة، وذلك للعمل في المشروعات الصناعية المتزايدة المتنامية.

ومـــن هـــنا كـــان اتساع حجم التجارة الدولية الحل لاستمرار النهضة الصـــناعية التي ترتبت عليها الثورة الصناعية ، حيث يتم عن طريقها تصريف

---

* على لطفي (دكتور) - المرجع السابق - ص ص ١٠٤ : ١٠٥ ، الواثق بالله عبد المنعم (دكتور) - المرجع السابق - ص ١٣٨.

الإنـتاج الصـناعي الوفير في مختلف الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية تسلب الأسواق الخارجية من منتجيها المحليين. ويتم في نفس الوقت عن طريق التجارة الخارجـية انتظام الحصول من الخارج على مستلزمات الإنتاج والغذاء. فالإنتاج الصناعي الوفير تطلب تجارة خارجية كبيرة لتصريف الإنتاج الصناعي المتنامي من ناحية والحصول على مستلزمات الإنتاج والغذاء من ناحية أخرى.

فإذا كانت المشكلة الاقتصادية قبل الثورة الصناعية هي مشكلة نقص إنتاج، فإنهـا أصبحت بعد الثورة الصناعية مشكلة نقص استهلاك أو نقص في الطلب. فلـو لم يتم تصريف الإنتاج الصناعي الزائد في الأسواق الخارجية لكانت توقفت النهضـة الصـناعية. وكذلك الأمر من حيث ضرورة الحصول على مستلزمات الإنـتاج مـن الخارج. ومن ثم كان التوسع في التجارة الخارجية نتيجة طبيعية للثورة الصناعية، طالما كانت التجارة الخارجية المنفذ الطبيعي لاستمرار النهضة الصـناعية ، خاصـة إذا عرفنا أن التقدم الصناعي الأوربي اقترن بالتخصص والتقسـيم الدولـي للعمـل ليس فقط على نطاق محلي أو إقليمي بل أيضاً على الـنطاق العالمـي. ففـي مقابل تخصص أوروبا في الإنتاج الصناعي وتصدير المنتجات الصناعية واستيراد الخامات والغذاء ، تخصصت دول أخرى في إنتاج مسـتلزمات الإنـتاج أو الغـذاء وتصـديرها لهـذه السلع للبلاد الأوربية مقابل اسـتيرادها للسلع الصناعية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حدث تحسن في معـدلات التبادل الدولي للمنتجات الصناعية ، مما عاد بالربح الوفير على البلاد الأوربـية ، خاصـة إنجلـترا التـي كانـت أربعة أخماس صادراتها من السلع الصناعية وثلاثة أخماس وارداتها منتجات زراعية.

وقــد ترتب كذلك على الثورة الصناعية وحاجتها المستمرة لتجارة خارجية متصاعدة إلى زيادة الصراع الدولي. فاستجابة لأطماع الطبقات الرأسمالية لزيادة ثــروتها تحركــت حكوماتها لاستعمار كثير من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينــية لاســتغلال مواردها وجعلها امتداداً لأسواقها. حتى ألمانيا التي لم يكن لديهــا مســتعمرات خارجــية من قبل اتجهت مؤخراً إلى الاستعمار من بعد ما انطلقت فيها شرارة الثورة الصناعية.

ويكفــي أن نقول في النهاية أنه نتيجة للثورة الصناعية تحسنت وسائل النقل الــبحري والــبري باستخدام طاقة البخار في تسيير السفن وإقامة خطوط السكك الحديديــة بمــا أدى إلى حدوث طفرة في عمليات النقل الدولي بما جعل البعض يعتــبر أن التجارة الدولية ظاهرة حديثة بحداثة حدوث الثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي رغم أنها نشاط موجود منذ القدم.

٥- زيادة الثروة القومية :

ما ذكر من قبل من نتائج للثورة الصناعية كاف لتوضيح ما ترتب عليها من زيــادة في الثروة القومية للبلاد الأوربية. فإقامة المشروعات الصناعية وزيادتها العدديــة وتعاظم حجومها ، وتحقيقها للأرباح وإعادة استثمارها ، أدى إلى إنشاء مــدن جديــدة ومراكز صناعية ، والتوسع في المدن التي كانت موجودة وزيادة سكانها ومرافقها، وشق الطرق البرية، والربط بين الأنهار، وحفر القنوات المائية وإقامــة شــبكات السكك الحديدية، وإقامة والتوسع في أنشطة الخدمات التجارية والمصــرفية والمالــية ، والتوسع في المواني والمخازن ووسائل النقل البحري ووســائل ومعدات القتال لتحقيق التوسع في الأسواق، وإعادة الاستثمار المستمرة للفوائــض المترتــبة علــى كافة الأنشطة الاقتصادية. وما تنفقه الحكومات (من

حصـــيلة الضرائب المباشرة على الدخل وغير المباشرة والجمارك) على التوسع فـــي المـــرافق المخـــتلفة والتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه الأصـــول تمثل ثروة حقيقية قومية، تحققت نتيجة للثورة الصناعية ونقلت الدول الأوربية إلى مصاف الدول الغنية القوية بإمكانيتها ، والقادرة على تحقيق دخول مـــرتفعة للمقيمين فيها. وقد انعكس هذا على عملاتها فزادت قوة ، وعلى رأسها الجنيه الاسترليني.

وقـــد ترتب على زيادة الأرباح ، خاصة في إنجلترا توفر أموال وفيرة أمكن توظـــيف بعضها في الخارج ، وبالذات المستعمرات باستغلال مواردها الطبيعية التـــي تدعـــم وتوفـــر احتـــياجات الدول الأوربية من مستلزمات الإنتاج والغذاء والخدمـــات المدعمـــة لتوســـيع الأســـواق الخارجية وربط المستعمرات بالدولة المســـتعمرة. وقـــد أدى هـــذا إلى استنزاف جانب كبير من الفائض المحقق في الخـــارج وتدفقـــه إلـــى الدول الأوربية فساهم في زيادة قوتها الإنتاجية وتعاظم ثروتها الحقيقية.

٦- ارتفاع مستويات المعيشة:

أدت الـــثروة الصناعية إلى نشأة المشروع الصناعي وتركز أعداد كبيرة منه فـــي أماكـــن معينة محددة ، وزيادة أهمية الآلة ، وتصاعد نفوذ وسلطة صاحب رأس المال ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تناقصت مهام ووظائف الحرفي ، واقتصـــرت في المشروع الصناعي على تقديمه للعمل مقابل أجر. فمرت العقود الأخـــيرة من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر والعامل يعانـــي من شروط عمل قاسية وظروف معيشية صعبة ، خاصة في إنجلترا. إلا أن تجمـــع العمـــال بـــأعداد كبيرة في مكان واحد أو صناعة واحدة ، ومناقشتهم

لأحوالهم ، مكنهم بعد فترة من الزمن من الاتحاد والحصول على أجور أعلى ، وعلى شروط أفضل للعمل. واستطاعوا التمتع بخدمات صحية واجتماعية ، ما كان يمكن لهم أن يحصلوا عليها لو كانوا متفرقين يعملون في وحدات إنتاجية صغيرة متباعدة. فارتفعت أجورهم ، وقلت ساعات العمل ، وتحسنت ظروفهم المعيشية ، وما يتمتعون به من تأمينات وخدمات اجتماعية.

هذا ومع التقدم في النمو الصناعي وزيادة التراكم الرأسمالي وانخفاض التكاليف المتوسطة ، انخفضت أثمان المنتجات الصناعية ، فزادت القوة الشرائية للنقود ، مما رفع من مستوى الأجور الحقيقية ، وعمل على رفع مستويات المعيشة. فاستطاع العمال المشاركة في جني ثمار التقدم وزيادة الثروة القومية. وقد جاء هذا الارتقاء بعد أن مر العمال بفترة تضحية ليست بالقصيرة. وذلك لما كان يعتقد من ضرورة بقاء الأجور عند مستوى الكفاف ، حتى تظل التكلفة منخفضة ، ويستمر ارتفاع الأرباح التي يعاد استثمارها وزيادة الثروة.

هذا وقد قوى موقف العمال باتحادهم وتكتلهم تحت نقابات تدافع عن حقوقهم أمام أصحاب رأس المال ورجال الأعمال ، وأصبح لهذه النقابات صوت مسموع ومؤثر. فقد استطاعت النقابات إقناع الدول باستصدار تشريعات في صالح أعضائها. كالتشريعات التي تحدد ساعات العمل وعدم استخدام الصبية والنساء في بعض الأعمال، والتشريعات التى تحد من هجرة العمال الأجانب إلى الدولة، وذلك للتحكم فى عرض العمل والمحافظة على ارتفاع مستويات الأجور. كما تمارس النقابات بعض أنشطة التكافل بين أعضائها بما توفره من مساعدات عند الفصل أو الوفاة أو الإضراب .... إلخ.

وعمومـاً نجد أنه بعد مرور عدة عقود على قيام الثورة الصناعية وزيادة الثروة الحقيقـية للبلاد الأوربية قد تحسنت أحوال العمال ، بعد أن انتظموا تحت نقابات تدافع عنهم ، وارتفعت مستويات المعيشة.

الفصل الخامس
تطـــور الزراعـــة
خلال فترة الثورة الصناعية

مقدمة :

يوجـد تـرابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فكل منها يتأثر بنمو أو تأخـر أي مـنها. فمـا حدث من تطور كمي ونوعي في الصناعة ، كان بمثابة انقـلاب أو ثـورة في قطاع الصناعة ، أدى في نفس الوقت إلى تحريك عوامل الـتطور الشـامل في كافة أنشطة الاقتصاديات القومية في البلاد الأوربية التي شـهدت تلك الثورة الصناعية. فقد حدثت نقلة كبيرة في قطاع الزراعة من حيث الوسائل والنظم.

ويهمنا أن نوضح هنا كل من العوامل التي أدت إلى تقدم الزراعة ، ومظاهر هـذا الـتقدم الزراعي ، ومن قبل ذلك نشير إلى ما وصل إليه التطور في نظام ملكـية الأرض وكيفية توزيعها كإطار منظم لكل ما حدث على هذه الأرض من تغير وتقدم.

الملكية الزراعية :

يخـتلف الانقـلاب الزراعـي على الملكيـة في إنجلترا عنه في القارة الأوربـية ، فلقـد استطاع السيد أو المالك الكبير في إنجلترا أن ينتزع الأراضي

مــن المؤجرين فمالت الملكية إلى الكبر، أما في دول القارة فقد تخلص المزارع من معظم القيود الإقطاعية وتحول من مؤجر إلى مالك* .

ففــي إنجلترا كانت العوامل الاجتماعية خلال فترة طويلة تهدف إلى تحقيق الملكية الفردية في الزراعة ، والقضاء على الأرض المشاعة التي تتنافى مع هذا الاتجــاه الفردي ، كما سبق الشرح. فقد تشبع المالك الزراعي بالأفكار التجارية التــي ســادت إنجلــترا ، بحيث جعلته يفكر في أن تحقق له الأرض أكبر ربح ممكــن. فحول الأرض من زراعة القمح إلى رعي الأغنام وتربيتها خلال الفترة التــي فاقت خلالها أهمية الصوف أهمية القمح ، وترتب على ذلك القضاء على نظام القرية الذي ساد في العصور الوسطى ، واضطر المزارعين للهجرة لتحول الأرض من الزراعة إلى الرعي. وبحدوث الثورة الصناعية وزيادة الطلب على القمح ، وبتصاعد أهمية القطن على الصوف ، قلت تدريجياً أهمية المراعي إلى أن وصل الأمر فيما بعد إلى الاعتماد على استيراد خام الصوف من الخارج.

وعلــى ذلــك نجد أن حجم الملكيات الزراعية قد مال إلى الكبر في إنجلترا. ففــي عــام ١٨٥١ (أي منتصــف القــرن التاسع عشر) نجد أن ٨٧% من كل المــزارع في إنجلترا وويلز يبلغ متوسط مساحتها مائة فدان وأكثر. ويرجع هذا إلى العوامل التالية:

١- أدت حركة إقامة الأسيجة التي بمقتضاها أقيمت الأسوار حول المزارع إلى حرمان صغار المزارعين من الإفادة من الأراضي المشاعة ، والتي

(*) محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٩٧ : ١٠٣ ، ١٠٦.

كـــانوا يعتمدون عليها في مزاولة الصيد ورعي أغنامهم وزيادة دخلهم. وفي المناطق التي كان يوجد بها مستأجرون لم يجد الملاك أي صعوبة في طردهم من الأرض. أما في المناطق التي كان فيها حقوق للمستغلين اتـــبع الطـــريق القانوني بإصدار قانون من البرلمان (الذي يسيطر عليه كـــبار الملاك) بالسماح لإقامة الأسيجة طالما طالب أغلبية الملاك بذلك. فلـــم يســـتطع المزارع الصغير البقاء بجانب المالك الكبير لتوقف تمتعه بـــالأرض المشـــاعة، وفضل الهجرة من الريف للعمل بأعمال أخرى، فتحولـــت الملكـــيات الصـــغيرة تدريجياً إلى كبار الملاك، وساهمت في زيادة حجم الملكيات الزراعية.

٢- اتجـــاه الـــزراعة ناحـــية الإنـــتاج الرأسمالي بزيادة عدد سكان المدن والمراكـــز الصناعية وزيادة طلبهم على المنتجات الزراعية. فأصبحت المـــزرعة مشـــروع تجاري يعمل للربح ، يختار المحاصيل والمنتجات الملائمـــة ويحاول تخفيض النفقات ، باستخدام العدد والأدوات والطرق العلمـــية والاســـتفادة مـــن اقتصاديات الإنتاج الكبير وزيادة رأس المال المســـتثمر ، مما عرض المالك الصغير لمنافسة غير متكافئة ، فاضطر إلى بيع أرضه والهجرة من الريف.

٣- حققـــت الطـــبقة الرأســـمالية الجـــديدة أربـــاحاً وفيرة من التجارة والصناعة ، أعادت استثمار جزء كبير منها في الداخل والخارج ، كما وجهـــت قـــدراً مـــن هذه الأرباح إلى امتلاك الأراضي الزراعية حتى تكتســـب مركزاً اجتماعياً وسياسياً، علاوة على ما حققته من سلطة في مجال الصناعة والتجارة.

٤- يجعل نظام الوراثة في إنجلترا من الابن الأكبر الوارث الوحيد ، ومن ثم انتقلت الملكيات الزراعية من جيل إلى آخر دون أن تتعرض للتفتيت أو النقص ، بعكس الحال في معظم الدول الأخرى.

كل هذا أدى إلى سيادة الملكيات الكبيرة في إنجلترا ، فالطبقة الأرستقراطية هي التي سادت الزراعة البريطانية ، فوجد الرأسماليين المزارعين إلى جوار العمال الزراعيين غير المالكين للأرض. وعلى العكس من ذلك نجد أن الزراعة في دول القارة الأوربية تتصف بسيطرة الملكيات الصغيرة ، وذلك لأن الطبقة المالكة الأرستقراطية في معظم الدول الأوربية – وعلى الأخص في فرنسا – لم تكن من طبقة رجال الأعمال ، فنجدهم يتركون ضياعهم وأراضيهم ليستغلها المستأجرون ، ويفضلوا العمل في الشئون السياسية أو في السلك الدبلوماسي أو في القوات المسلحة. وكانوا دائماً على استعداد لبيع أراضيهم ، وبمرور الوقت أصبح المستأجرون – وبعضهم قد تمكن من شراء بعض الأراضي – بمثابة الملاك الحقيقيين. وحقيقة أن هؤلاء المزارعين لم يكونوا ملاكاً ، يتمتعون بكافة حقوق الملكية ، إذا كان عليهم دفع بعض الإيجارات ، وكان عليهم التزامات قبل الطبقة الإقطاعية ، إلا أنهم تمتعوا بالاستقرار في حيازة الأرض ، وضمنوا انتقالها من بعدهم إلى أبنائهم وورثتهم.

ففي فرنسا نزح العديد من النبلاء عن الريف ، قبل الثورة الفرنسية ، واضطروا نتيجة ارتفاع مستويات الأسعار في المدن وشدة حاجتهم إلى نقود إلى بيع مساحات كبيرة من أراضيهم إلى صغار المزارعين ، لذلك فإن توزيع ملكية الأرض في فرنسا قبل الثورة لم يكن متسماً بمفارقات كبيرة. إلا أن الملكية المطلقة لم تكن متوفرة تماماً ، حيث إن الفلاح كان ملتزما بدفع إيجار

اســـمي إلـــى النبيل، وبدفع ضرائب للكنيسة. وبقيام الثورة الفرنسية ألغيت تلك الالتزامات ، فتحققت الملكيات التامة.

وفي ألمانيا اختلف القسم الشرقي عن الغربي ، فقد كان القسم الشرقي (شرق نهــر الألـــب) لا يختلف كثيراً عن الوضع في إنجلترا ، حيث انتشرت الملكيات الواسعة ، والتي كانت تزرع في معظمها عن طريق السخرة ، حيث كان للملاك مـــيول تجاريـــة (كمـــا كان الوضع في إنجلترا) إلا أنهم اختلفوا عن الملاك في إنجلـــترا مـــن ناحية أنهم أداروا مزارعهم واستغلوها بأنفسهم مستخدمين عمالاً زراعييـــن. حقـــيقة أن العمـــال الزراعييـــن كانوا يتمتعون بالحرية وكان عليهم الـــتزامات وأعـــباء وقـــيود حدت من حريتهم ، أما في غرب ألمانيا فإن التنظيم الزراعي كان يسير في نفس خطوط التنظيم الزراعي في فرنسا. فبينما اضمحل دور طـــبقة النـــبلاء والأشراف في البيئات الزراعية تزايد نصيب صغار الملاك مـــن الملكـــية. وكان المزارعون يستأجرون الأراضي لمدى الحياة، ومن بعدهم كـــان أبنائهم يتمتعون بمعظم حقوق التملك مقابل ما يقومون بدفعه من إيجارات. وقـــد تحقق التطور في غرب ألمانيا نتيجة لوعي الساسة وبعض الطبقات العليا ، ولم يأت نتيجة للثورة كما حدث في فرنسا. وعلى العموم فإن ألمانيا خلال القرن التاســـع عشـــر بالـــرغم من قيام اختلاف ظاهر بين شرقها وغربها ، فإن ملكية المزارعيـــن فـــيها للأراضي كانت من الأمور الواضحة ، فلقد كانوا خلال هذه الفـــترة يمـــتلكون حوالي ثلاثة أرباع المساحات المنزرعة. وعلى حين انتشرت الملكـــيات الكبـــيرة فـــي الجانـــب الشرقي ، فإن المناطق الأخرى انتشرت فيها

الملكيات الصغيرة ، حيث كان متوسطها ٣٣,٥ فداناً، وحيث كان الملاك يزرعونها* .

عوامل تقدم الزراعة :

لقد كان من الطبيعي أن تتأثر الزراعة بما حدث من نهضة صناعية هائلة ، فيوجد العديد من العلاقات التبادلية ما بين الزراعة والصناعة ، بحيث يجعل كل منها يتأثر بما يحدث في الأخر. ويهمنا أن نتعرف هنا على العوامل التي أثرت في التقدم الزراعي ، والتي يرجع معظمها إلى ما حدث من ثورة صناعية. فلقد أوجدت الثورة الصناعية من ناحية الحافز نحو تقدم الزراعة ، وذلك بما وفرته من زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية واتساع أسواقها ، ووفرت الثورة الصناعية من ناحية أخرى الوسيلة لتحقيق هذا التقدم ، بما يسرته من أساليب لزيادة عرض المنتجات الزراعية.

فعوامل تقدم الزراعة ترجع إلى حوافز التقدم أو أسبابه ، وترجع أيضاً إلى تيسير أساليب تحقق التقدم أو مظاهره. ونتناول هنا العوامل المباشرة لتقدم الزراعة ، مقتصرين على أسبابه ، كعوامل أدت إليه :

١- النمو السكانى والهجرة من الريف إلى المدن :

شهدت أوربا في القرن التاسع عشر – كما سبق القول – زيادة مستمرة في عدد السكان. واقترنت هذه الزيادة – نتيجة للثورة الصناعية – بهجرة كبيرة للسكان من الريف إلى المدن. فازداد عدد المدن والمراكز الصناعية ، وازدادت

---

* المرجع السابق – ص ص ٩٧ : ١٠٣.

في أعداد سكانها ، وبالتالي ازداد الطلب على المنتجات الزراعية. فنجد أن أسعار المنتجات الزراعية قد تعرضت للارتفاع المستمر منذ ١٧٦٠ ، لما حدث من زيادة في الطلب وعدم مواجهته بزيادة بنفس المعدل في العرض ، إذ لم تكن قد بدأت بعد الدول الحديثة نسبياً مثل الولايات المتحدة وكندا وغيرها في الإنتاج والتصدير على نطاق واسع.

ولم يقتصر هذا الأمر على إنجلترا – التي واجهت ظروفاً صعبة في هذا الشأن أدت إلى ظهور النظرية التشاؤمية المعروفة لمالتس عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الغذائي – بل نجده كذلك في فرنسا ، التي نمى سكان مدنها نتيجة للتقدم الصناعي الذي أحرزته في القرن التاسع عشر، مما أدى إلى تحول الزراعة فيها من الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة التجارية الرأسمالية.

٢- اتساع شبكة الطرق والقنوات ووسائل النقل:

وجود شبكة واسعة من الطرق البرية والقنوات المائية وانتشار وسائل النقل البري ، وخاصة السكك الحديدية كان عاملاً هاماً نحو اتساع الأسواق أمام المنتجات الزراعية. ففي إنجلترا استمر العصر الذهبي للزراعة من عام ١٨٣٧ حتى عام ١٨٧٠ ، وذلك للعديد من الأسباب ومنها التقدم الهائل الذي تحقق في وسائل المواصلات والذي ساعد على اتساع السوق أمام المنتجات في حين كانت وسائل المواصلات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا متخلفة ، واعتبرت عائقاً كبيراً أمام تقدم الزراعة فيها. وترتب على اتساع السوق أمام المنتجات الزراعية الإنجليزية أن أصبحت قادرة على إدخال الأساليب العلمية والتي أدت إلى زيادة الاستثمارات في التسميد والصرف وإلى

زيـــادة الاهتمام بالثروة الزراعية ، فنجم عن ذلك زيادة إنتاجية الأرض وإنتاجية الفرد وانخفاض في تكاليف الإنتاج.

كذلــك الأمـــر في فرنسا ، فقد كان لإصلاح الطرق وحفر القنوات وانتشار وسائل النقل البرية وعلى الأخص السكك الحديدية أثراً كبيراً في اتساع الأسواق وانتعاش الزراعة.

واتســـاع الأســـواق العالمية أمام المنتجات الفرنسة خلال النصف الثاني من القـــرن التاســـع عشـــر يرجـــع أيضـــاً إلى العديد من المعاهدات التجارية التي اشـــتملت شـــرط الدولـــة الأولى بالرعاية ، أي كانت تهدف نحو تحقيق الحرية الـــتجارية ، ممـــا أدى إلى زيادة كبيرة في المساحات المزروعة في فرنسا وإلى زيادة كبيرة في معدلات الإنتاج نتيجة لقيام الزراعة الكثيفة.

٣- حرب نابليون مع إنجلترا :

أدت حـــرب نابلـــيون مـــع إنجلـــترا إلى ضرورة الاهتمام بتحسين الإنتاج الزراعي وزيادته حتى لا تتعرض الدول إلى صعوبات بصدد إشباع حاجاتها من الســـلع الضرورية ، ولم يقتصر هنا الأثر على إنجلترا وفرنسا فحسب ، بل امتد أيضاً إلى دول أخرى.

فلقـــد جـــاء التأثـــير الكبير على الزراعة الفرنسية نتيجة لمتطلبات العمليات الحربية بالإضافة إلى أثر ما أدخل من تطورات على الطرق ووسائل النقل، كما ذكـــر فـــي النقطة السابقة. فالجانب العسكري كـــان له الأثر الأكبر على تغيير الـــزراعة الفرنسية. فقد أدخل نابليون زراعة البنجر ، والاعتماد عليه في إنتاج السكر ، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه ، وعدم الاعتماد في الحصول عليه من

الخــارج حيث كانت معظم مناطق زراعة قصب السكر في جزر الهند الغربية تحــت سيطرة بريطانيا ، علاوة على أهمية بقايا نبات البنجر كغذاء للماشية. كما أن حاجــة فرنسا الشديدة إلى الصوف جعلها تستورد أغنام المرينو ، وتوسع في تربيتها. وشجع نابليون كذلك إنتاج الدخان وبعض المحاصيل الأخرى.

ولقــد اســتفاد المزارعون في فرنسا من معركة الحصاد التي بدأت عندما تجــددت الحرب بينها وبين بريطانيا في عام ١٨٠٣ واستمرت حتى نهاية حكم نابلــيون. فترتبت على تلك السياسة مقاطعة فرنسا للسلع البريطانية ، وأصدرت كذلــك حــذر باستيراد جميع السلع من العالم الخارجي ، خشية أن تقوم بريطانيا بتهريــب سلعها إلى الأسواق الفرنسية عن طريق دول أخرى. ولما كان نابليون مســيطراً على معظم دول أوربا فإنه أجبرها على عدم استيراد السلع البريطانية. وعرفــت تلــك السياسة باسم النظام القاري Continental System وكان لها أثراً على تنمية الزراعة الفرنسية.

وإن كــان للحروب الفرنسية أثراً إيجابياً على تنمية الزراعة الفرنسية ، فإن أثــر الــثورة الفرنســية على الزراعة كان محدوداً ، ولم يتعد الجوانب القانونية لملكية الأرض. فقد أصبح مالك الأرض – بناء على قانون الحريات الاقتصادية لعام ١٧٩١ – يتمتع بالحرية في زراعة المحاصيل التي يختارها ويتصرف فيها بالوجهــة التي يراها. كما أصبحت الأرض المشاعة – عدى أراضي الغابات – تابعة للقرية وليس للسيد ، فقسمت بطرق عادلة* .

---

* المرجع السابق – ص ص ٩٢ : ١١٠

مظاهر تقدم الزراعة :

اتسم تقدم الزراعة بالعديد من المظاهر الخاصة بالزراعة الحديثة ، التي ترتبت على تغير أو تحديث الزراعة ، وهي في حد ذاتها تعتبر في نفس الوقت – طالما أنها وسائل – عوامل مشتركة في تحقيق النهضة الزراعية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي** :

- تحسن وسائل الصرف.
- استخدام الأسمدة الصناعية.
- اختراع الآلات الزراعية.

وقد أدى استخدام هذه الوسائل إلى زيادة كثافة رأس المال في المشروعات المختلفة ، محققاً التوسع الرأسمالي في الزراعات القائمة ومتيحاً فرصة التوسع الأفقي في الأراضي الجديدة.

فلم يكن يدرك الفلاح في الماضي الأضرار التي تتعرض لها المحصولات نتيجة بقاء المياه في الأرض بعد الري ، إلى أن اكتشف الأسكتلندي دنستون في عام ١٨٢٠ طريقة بسيطة لصرف المياه الزائدة ، فأدت إلى زيادة كبيرة في إنتاج الأرض.

كذلك كان لاكتشاف السماد الزراعي أهمية كبيرة في تقدم الزراعة وتطورها. فلقد توصل جستس فون ليبج في عام ١٨٤٠ إلى أن مقومات الحياة

(** المرجع السابق – ص ص ٩٣ : ٩٤.

النباتــية تقــوم على البوتاس والفوسفور والأزوت. وكان من نتائج ذلك أن تفرغ المــزارعون للعملية الزراعية ، ولم تعد هناك ضرورة لاهتمامهم بتربية الماشية الــتى تمدهــم بالأســمدة الطبيعية. لذلك يمكن لكيماويون من تركيب أسمدة تلك المــواد.مــن ناحية أخرى فإن بعض المزارع تخصصت كلية في تربية الماشية وإنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، واستطاعت أن تستنبط سلالات على درجة عالية من الكفاءة الإنتاجية، سواء فى إنتاج اللحوم أو منتجات الألبان.

كذلــك فــإن اختراع الآلات الزراعية (نتيجة للتطور الصناعي) أثر بصورة واضــحة فــي الزراعة الأوربية ، إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكــية ســبقت أوربــا في مدى استفادة الزراعة من استعمال العدد والآلات الزراعــية الحديثة. فلقد استخدمت الآلات الزراعية في مساعدة العامل الزراعي فــي إنجاز عمله ، وبذلك استطاعت أن توفر العديد من الأيدي العاملة مما أدى إلــى إمكان زراعة مساحات أوسع. وفي أوربا استطاعت الآلات أن تحل محل العمال الذين هاجروا من الريف إلى المصانع أو إلى خارج أوربا.

ومــن الجدير بالذكر أن الأساليب الحديثة في الزراعة لم تستخدم في أغلب الــدول الأوربــية إلا مــن بعــد منتصف القرن التاسع عشر. ففي فرنسا كانت الوســائل المســتخدمة في الزراعة بدائية ، وظلت دون تغير ملموس حتى عام ١٨٥٠. وكان التقدم من بعد ذلك أسرع في شمال فرنسا عنه في جنوبها. فبدأت الــزراعة تستخدم بعض الآلات وتتبع بعض الأساليب العلمية. وكان تطورها في تلــك الفــترة يعود أساساً إلى إنشاء السكك الحديدية وإلى نمو السكان والى اتباع بريطانــيا لسياســة حركة التجارة. فترتب على ذلك زيادة المساحات المنزرعة

بمعدل الثلث في الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٩ ، وزاد إنتاج النبيذ بصورة كبيرة في الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠.

وفــي ألمانــيا ظلت الزراعة بدائية حتى مطلع القرن التاسع عشر. فكانت لا تزال تتبع نظام الثلاثة حقول ، كما كانت تترك مساحات واسعة بوراً ، وكانت معــدلات الإنــتاج منخفضة ، ولم تنتعش الزراعة فيها بصورة ملموسة إلا منذ ســنة ١٨٣٠ ، فانتشــرت فــيها زراعة نبات البنجر ، وحققت تطوراً في اتباع الأســاليب العلمية في الزراعة. وكانت سباقة في إدخال نظام التعاون الزراعي. فؤنشــئت البــنوك التعاونــية مــنذ ١٨٦٢ ، لجمع مدخرات المزارعين وتقديم القروض لهم ، وشراء البنوك للأدوات والآلات الزراعية والحيوانات والأراضي ثــم بــيعها للمزارعيــن دون استغلال أو تحكم ، بالإضافة إلى تسويق منتجات الأعضــاء المزارعين بأثمان مجزية. فلعبت تلك البنوك التعاونية دوراً كبيراً في تطــور وتنمية الزراعة الألمانية. وانتشرت تجربة تلك البنوك في هولندا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا ، وقدمت خدمات جليلة لصغار المزارعين.

الباب الثالث
أوروبا واليابان في عصر الرأسمالية الناضجة
١٨٧٠ — ١٩١٤

مقدمة :

أوضحنا من قبل كيف كان التمهيد للنظام الرأسمالي بظهور الرأسمالية التجارية (المرحلة الميركانتيلية) وسيطرتها طوال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر ، إلى أن جاءت الرأسمالية الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر أولاً في إنجلترا ثم تتابع امتدادها إلى مختلف البلاد الأوربية وانتقالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في وقت متأخر من القرن التاسع عشر. وهكذا نجد أنه قبل انتهاء القرن التاسع عشر كانت الرأسمالية قد تبلورت مظاهرها بوضوح واستقرت أوضاعها وازدادت قوة بما حققته من تطورات تكنولوجية جديدة. وامتدت أصابعها خارج حدودها الجغرافية ، في شكل هجرات بشرية ، وتدفقات مالية ، وتحركات سلعية ، صاحبت توجهاتها الاستعمارية. فقد وصلت الرأسمالية الأوربية إلى مرحلة النضوج قبل انتهاء القرن التاسع عشر وخلال بدايات القرن العشرون. ويهمنا التعرف على سمات تلك الفترة الهامة لنضوج النظام الرأسمالي في المجتمعات الأوربية (١٨٧٠ - ١٩١٤).

وخلال نفس الحقبة الزمنية ، وبالذات من ١٨٦٨ إلى ١٩١٢ ، جاءت مرحلة تحول اليابان من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الغربي ، فكانت البداية لما تشهده حالياً من تقدم اقتصادي ، بما أطلق عليه عصر "عودة الميجي"

ويهمنا كذلك دراسة تلك الفترة الهامة من التاريخ الاقتصادي لليابان ، للتعلم مما حدث خلال تلك الفترة.

وبذلك نتناول هنا :-

الفصل السادس: أوروبا تحت ظل الرأسمالية الناضجة.

الفصل السابع : فترة بداية التقدم الياباني (عودة الميجي) (١٨٦٨ - ١٩١٢)

الفصل السادس

أوروبا تحت ظل الرأسمالية الناضجة

مقدمة :

شـــهدت فـــترة نهايـــة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون تطورات تكنولوجيـــة جديـــدة، نقلت البشرية نقلة جديدة إلى الأمام ، أطلق عليها لأهميتها " الثورة الصناعية الثانية " فجاءت تالية ومستقلة عن الثورة الصناعية الأولى في كـــل مـــن إنجلـــترا وفرنسا وبلجيكا وحتى السويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكـــية. وحدثت بعد مرحلة قصيرة من الثورة الصناعية الأولى في ألمانيا. أما الدول الأوربية الأخرى الأقل تقدماً مثل النمسا ودول البلقان وروسيا فتزامن حـــدوث الـــثورتان الصناعيتان معاً. وبما حدث من تقدم استقرت أوضاع النظام الرأســـمالي واتضـــحت مظاهره وتبعاته على الدول الأخرى ، فحدثت تطورات ســـكانية وهجـــرة بشـــريـــة مـــن دول فـــاضت بالسكـــان إلى دول دعمـــت بالســـكـــان ، وتدفقـــت الســـلع ورؤوس الأموال والقروض تحت مظلة التوسع الاســـتعماري الغربي. فقد وصلت الرأسمالية إلى مرحلة النضوج ، ويهمنا تناول تلك المرحلة (١٨٧٠ – ١٩١٤) بالتعرف على النقاط التالية :-

- الثورة الصناعية الثانية.
- الزراعة والمنافسة الخارجية.
- التطورات السكانية وحركات الهجرة.

- التوسع الاستعماري.
- التجارة الدولية.
- التدفقات المالية.

- الثورة الصناعية الثانية :

اتصفت الثورة الصناعية الثانية بالعديد من الخصائص ، التي تميزها عن الثورة الصناعية الأولى ، التي سبقتها (من حيث بداية ظهورها) بحوالي مائة عام ، وذلك كما يبدو فيما يلي :-

١- قامت الثورة الصناعية الأولى على " الفحم والحديد " ، فاستخدم الفحم في صنع آلات متخصصة تدار بقوة البخار المستمد من الفحم ، فكان من ثمرات تلك الثورة صناعة التعدين والفحم والصلب والمنسوجات والسكك الحديدية. أما الثورة الصناعية الثانية التي حدثت من بعد عام ١٨٧٠ ، فقد قامت على الكهرباء ، ففتحت آفاق أوسع وأرحب ، ليس باعتبارها قوة محركة فحسب في تسيير الآلات ووسائل النقل ، بل أيضاً في عمليات التحليل الكيميائي والاختزال وتنقية المعادن ووسائل الاتصال والإضاءة. فكان من ثمرات تلك الثورة الصناعات الكهربائية والكيميائية وصناعة الآلات والمطاط وغيرها.

٢- ما تحقق في الثورة الصناعية الأولى من اختراعات في صناعة الغزل والنسيج والصلب وغيرها تم بمعرفة أشخاص يزاولون تلك الصناعات، أما ما تم في الثورة الصناعية الثانية فقد جاء نتيجة ما بذل من عناية واهتمام كبير وشاق لعدد كبير من العلماء ، وما أنفق من نفقات باهظة

علـــى البحث العلمي ، الذي لقي عناية واهتمام كبير. فوجد التعاون بين هيئات البحث العلمي وبين الجهات المستفيدة من الاختراعات.

٣- تركـــزت المصـــانـــع في الثورة الصنـــاعية الأولى بالقرب من مناجم الفحـــم ، لتحقيق الاقتصاد في تكلفة نقله ، أما باستخدام الثورة الصناعية الثانـــية للكهرباء فقد تحررت المصانع من ضرورة التمركز في مناطق وجـــود مـــناجم الفحـــم ، وذلك لإمكانية توليـــد الكهربـــاء من مصادر مـــتعددة ، وانخفـــاض تكلفـــة نقل الكهرباء بالمقارنة بتكاليف نقل الفحم وصـــعوبته. فأصـــبح ميسراً إقامة المشروعات الصناعية في العديد من الأماكن البديلة.

٤- أدى اخـــتراع واستخدام الكهرباء إلى تحسين وسائل الصناعات القديمة وأدى إلـــى ظهـــور صناعات وسلع جديدة. فقد استخدمت الكهرباء في صـــناعة الصـــلب ، فـــزاد الإنتاج ، وانخفضت التكاليـــف ، واتســـع الطلـــب ، فقامت بدور أكبر في دفع النمو الصناعي إلى الأمام. وبدأت مـــن بعـــد عام ١٩٠٠ الألياف الصناعية (صناعة الرايون) في الظهور للدخـــول فـــي منافســـة مع القطن. وظهرت سلع جديدة من أهمها مواد الصـــباغة الصـــناعية والنتروجيـــن ، واستخلاص الألومنيوم بالأقطاب الكهربائـــية وتنقـــيـــة النحـــاس وغيرهـــا. وتحقـــقت طفرة في آلـــة الـــبخار ، فاســـتخدم المكـــثـــف ثـــم التوربيـــنات في محطات توليد الكهـــرباء ، واخترعت آلة الديزل وآلة دياملر Daimler وبدأ استخدام البترول وتنافسه مع الفحم.

٥- كانـــت إنجلترا الأسبق عن غيرها من الدول الأوربية في حدوث الثورة الصـــناعية الأولى بالاستفادة من قوة البخار واختراع الآلات التي تدار بهـــا واستخدام السكك الحديدية. أما اختراع الكهرباء فقد جاء من أرض الاســتيطان الجديد بالولايات المتحدة الأمريكية. فكانت الأسبق في توليد الكهــرباء عـــام ١٨٨٣ وفـــي الصناعات الكهربائية ، ومن بعدها تأتي الـــدول الأوربية ألماني ثم السويد فسويسرا وفرنسا ، حيث كانت تتوفر فـــيها القـــوى المائـــية. وكانـــت ألمانيا أسبق دول العالم في الصناعات الكيماوية.

٦- ســـاهم اســـتخدام الكهرباء في زيادة حجم المشروعات الصناعية ، مما جعل معظمها يميل إلى الكبر ، والتمتع بوفورات الحجم الكبير. واتجهت عـــلاوة علـــى ذلـــك المشروعات إلى التكامل الأفقي والرأسي. فانتشر الـــتكامل الأفـــق فـــي صـــناعات الفحـــم والحديـــد والأسمنت والسكر والصـــناعات الكـــيماوية. أمـــا التكامل الرأسي فقد انتشر في صناعات الصـــلب والصـــابون والأمونيا في كل من إنجلترا وألمانيا. كما ظهرت الشركات القابضة في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا. وترتب على زيادة حجم المشروعات وتكتلها في حجوم كبيرة إلى بداية التحول من مرحلة الرأسمالية التنافسية إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

٧- شهدت الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ تطور الصناعة الألمانية بدرجة لم تشهدها الصناعة في أي من الدول الأوربية الأخرى ، ويمكن إرجاع هذا التقدم إلى العوامل التالية* :

أ- حدث في تلك الفترة تطور وتقدم في النظام المصرفي ، والذي استفاد من تجارب بريطانيا وفرنسا في هذا المجال.

ب- كان للإعداد العلمي المتين للفنيين والكيميائيين آثارا بعيدة المدى على الهيكل الصناعي.

جـ- الإفادة الكبيرة من الاختراعات التي تحققت فى الدول الأخرى في المجال الصناعي وعلى الأخص في صناعة الحديد والصلب وإدخال تعديلات وتحسينات عليها تتفق ووضع ألمانيا.

د - لعل من أهم العوامل التي دفعت الصناعة بعيداً إلى الأمام ، اتحاد الولايات المختلفة تحت قيادة بسمارك. فلقد أعلن بسمارك عندما تولى مقاليد الحكم في عام ١٨٦٢ أن ألمانيا تستطيع أن تتحد ليس عن طريق الكلام أو الأغلبية البرلمانية ولكن عن طريق الدم والحديد.

أما إنجلترا فقد تراجعت نسبياً في تلك الفترة بالمقارنة بألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في كل من صناعة الفحم وصناعة الحديد والصلب. وفقدت

---

* محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – محمد محروس إسماعيل (دكتور) – المرجع السابق ص ص ١٣٠ : ١٣١.

صناعة المنسوجات البريطانية تربعها على العرش الذي كانت تحتله لسنوات طويلة بظهور منافسين لها في اليابان والصين والهند. وبدأت تتحول صناعة المنسوجات الصوفية البريطانية إلى استخدام الأصواف المستوردة من أستراليا وجنوب أفريقيا ثم الأرجنتين.

الزراعة والمنافسة الخارجية

استمرت الزراعة الأوربية تنعم بالازدهار حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلا أنها بدأت في التدهور بعد ذلك ، وكان العامل الرئيس للتدهور هو إغراق الأسواق الأوربية بالحبوب الأمريكية الرخيصة. في هذه الفترة شهدت الزراعة الأمريكية ازدهاراً وتوسعاً نتيجة لزراعة الأراضي الواسعة والخصبة والممتدة غرباً ، والذي تحقق نتيجة لتدفق المهاجرين ، واستخدامهم أدوات وآلات جديدة ، وكذلك نتيجة لقيام حركة واسعة لبناء الطرق والسكك الحديدية والكباري والمستودعات. فكانت السكك الحديدية تصل إلى إقليم البراري، وتزود المزارعين بما يحتاجون إليه من أدوات ومؤن ، كما كانت تعود محملة بالحبوب. فتم إنشاء أول سكة حديد عبر القارة في عام ١٨٦٩. وساهمت التحسينات التي أدخلت على النقل البحري في تخفيض نفقات النقل إلى أوربا بدرجة كبيرة * . كذلك فإن تزويد السفن بوسائل الحفظ والتبريد ، أدى إلى إمكان نقل اللحوم المثلجة من جنوب أمريكا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا إلى دول أوروبا.

---

* انخفضت فئات نقل الفحم من شيكاغو إلى ليفربول إلى النصف في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٠.

ومما زاد من حدة الكساد الزراعي في أوروبا أنه تم في عام ١٨٨٦ افتتاح خط سكة حديد عبر كندا ، فتدفق القمح الكندي إلى أوروبا.

وكان رد فعل الدول الأوربية – عدا بريطانيا – على تدفق الغلات الأجنبية ورخص أثمانها مزيداً من العوائق الجمركية وذلك لحماية المصالح الزراعية فيها. وأدى تمسك بريطانيا بالحرية الاقتصادية إلى تدفق المنتجات الزراعية الأجنبية – وعلى الأخص الأمريكية – إليها مما أنهى حالة الرواج الزراعي التي كانت سائدة فيها خلال الأربعين عاماً السابقة لعام ١٨٧٥. فانخفضت المحاصيل الزراعية فيها، والدخول المشتقة منها ، ولم يعد يعمل في الزراعة فيها سوى ١٣% من القوة العاملة في عام ١٩١٣. فلقد كانت إنجلترا قد تحولت إلى دولة صناعية تعتمد في قدر كبير من حاجتها إلى الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى على العالم الخارجي.

وقد كانت سياسة بريطانيا في مواجهة نقص إنتاج القمح والغلات الأخرى، زيادة إنتاج الثروة الحيوانية بالتوسع في الرعي ، والتوسع في زراعة الخضر والفاكهة.

أما فرنسا فقد اتجهت كبقية الدول الأوربية الأخرى إلى سياسة الحماية الجمركية ، لوقف منافسة المحاصيل الأمريكية الأقل تكلفة ، فحمت الزراعة من التدهور ، ولكن على حساب ارتفاع تكلفة الغذاء ، والإبقاء على طرق زراعية غير اقتصادية. فحققت ما يقرب من الاكتفاء الذاتي ، وقدراً من الاستقرار الاقتصادي. وإن كان قد حدث فيها مع ذلك تحولاً واضحاً من زراعة الحبوب إلى إنتاج الثروة الحيوانية ، فحلت زراعة الحشائش ومواد العلف الحيواني محل الحبوب في مساحات واسعة. وأدخلت تحسينات على السلالات الحيوانية وعلى

طـرق الإنـتاج ، كما استخدمت الوسائل الحديثة في الزراعة. فأصبحت فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى مكتفية ذاتياً في اللحوم ، في حين بلغت وارداتها من القمـح ١٣ % مـن حاجـتها إلـيه. وقد ظلت الزراعة أساس الاقتصاد القومي الفرنسي ، وكان يعمل بها في عام ١٩١٣ حوالي ٤٣% من القوة العاملة * .

التطورات السكانية وحركات الهجرة :

شـهدت الفـترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ زيـادة كبيرة في السكان ، خاصة في بريطانـيا وألمانـيا ، ساهمت في مواجهة احتياجات النمو الاقتصادي من القوة العاملـة. وإن اختلف الأمر عن ذلك في فرنسا ، فقد اتصفت فرنسا خلال القرن التاسـع عشـر بحالـة ثبات تقريبي في السكان ، ويعزي ذلك إلى رغبة معظم السـكان فـي تحقـيق مسـتويات معيشية مرتفعة لهم ولأبنائهم ، حيث لم تثمر مجهـودات الحكومـة الفرنسـية في منتصف القرن التاسع عشر لزيادة معدلات المواليد ، بدفع مبالغ كبيرة للأسر الكبيرة ، تشجيعاً على كثرة الإنجاب. فقد كان الوعي نحو الحفاظ على مستوى معيشة مناسب أقوى من الحافز الاقتصادي.

وقـد اقـترن الـنمو السكاني خلال الفترة المعنية بارتفاع كبير في معدلات الهجـرة من الريف إلى المدن ، خاصة في بريطانيا وألمانيا ، التي بلغت الهجرة فـي كـل مـنها حداً لم تبلغه من قبل ، نتيجة لحركة التصنيع الكبيرة في هاتين الدولتين في تلك الفترة.

ولم يقتصر الأمر على الهجرة الداخلية ، فقد بلغ عدد المهاجرين من أوروبا خـلال القـرن التاسع عشر حوالي ٤٦ مليون مهاجر ، كانت بريطانيا وإيطاليا

---

* المرجع السابق – ص ص ١١٦ : ١٢٣.

وألمانيا مصدراً لأكثر من ٦٦% منهم ، والباقي من الدول الأوربية الأخرى. وقد استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا حوالي ٧٨% من المهاجرين ، واستأثرت الولايات المتحدة وحدها بأقل قليلاً من ثلثي إجمالي المهاجرين ، كما استقبلت الأرجنتين والبرازيل وأمريكا اللاتينية حوالي ١٦% من هؤلاء المهاجرين * .

وإن كان الدافع إلى الهجرة حتى عام ١٨٠٠ دينياً أو سياسياً ، إلا أنه أصبح خلال القرن التاسع عشر اقتصادياً واجتماعياً ، فقد لعب دوراً هاماً فيه من ناحية ما تحقق من ارتفاع في نمو السكان (نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات)، وفقدان عدد من الحرفيين لعملهم (نتيجة للقضاء على حرفهم بما حدث من ثورة صناعية) ، وتضييق الخناق على بعض لمزارعين ، واضطرارهم إلى ترك أراضيهم ، وعدم استيعاب الصناعة الناشئة للتدفق الكبير من العمال إلى المدن. ومن ناحية أخرى كان هناك تشجيع من البلاد المستضيفة لاستقبال مهاجرين إليها ، بالإضافة إلى إلغاء القيود وتقديم المساعدات لراغبي الهجرة من جانب بريطانيا وألمانيا.

التوسع الاستعماري ** :

شهدت الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ صراعاً جديداً بين القوى الاستعمارية للتسابق على التوسع الاستعماري واقتسام المستعمرات ، كما تميزت ببروز قوى استعمارية جديدة مثل ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا. فجاء بداية القرن العشرين (١٩٠٠) وقد احتلت ٩٠% من

---

* أحمد عبد الرحيم (دكتور) – التطور الاقتصادي – القاهرة – ٢٠٠١ – ص ١٧٥.

** رمزي زكي (دكتور) – التاريخ النقدي للتخلف – عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ١٩٨٧ – ص ص ٥١ : ٥٥.

مساحة أفريقيا ، و٥٧% من مساحة آسيا ، و ١٠٠% من مساحة أستراليا و ٢٧% من مساحة أمريكا ، و٩٩% من مساحة جزر الهند الغربية ، كما يتضح من الجدول رقم (١). بحيث وصلت في عام ١٩١٤ مساحة المستعمرات الخاصة بالدول الاستعمارية الست الكبرى إلى حوالي ٦٥مليون كيلو متر مربع، أى ما يساوى حوالى ٥٠% من إجمالى مساحة المعمورة التى تقدر بحوالى ١٣٣,٩ مليون كيلومتر مربع. وبإضافة مساحة المستعمرات وشبه المستعمرات التي خصت الدول الرأسمالية الصغرى (البرتغال وهولندا ... إلخ) ترتفع النسبة إلى ٦٧%، أي أن مساحة المعمورة بأكملها انقسمت في أغلبيتها أما إلى مساحات تمثل الدول المستعمرة وإما مساحات أخرى تمثل المناطق التي تم استعمارها.

جدول رقم (١)

زيادة المساحة المستعمرة في مناطق العالم المختلفة

١٨٧٦ – ١٩٠٠

المنطقة	المساحة المستعمرة %		مقدار الزيادة
	١٨٧٦	١٩٠٠	
أفريقية	١٠,٨	٩٠,٤	+ ٧٩,٦
جزر الهند الغربية	٥٦,٨	٩٨,٩	+ ٤٢,١
آسيا	٥١,٥	٥٦,٦	+ ٥,١
أستراليا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	--
أمريكا	٢٧,٥	٢٧,٢	٠,٣٠-

وقد شهدت الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ النشاط الأكبر من التوسع الاستعماري خاصة من جانب بريطانيا وفرنسا ، كما يبدو من الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

مساحة المستعمرات وعدد سكانها موزعة بحسب الدول الاستعمارية خلال الفترة ١٨٧٦ – ١٩١٤

الـــــدول الاستعمارية	نصيبها من المستعمرات في مناطق العالم المختلفة			
	عام ١٨٧٦		عام ١٩١٤	
	مليون كيلو متر مربع	سكان المستعمرات بالمليون نسمة	مليون كيلو متر مربع	سكان المستعمرات بالمليون نسمة
بريطانيا	٢٢,٢	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢٠
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥
ألمانيا	--	--	٠,٣	٩,٧
الولايات المتحدة	--	--	٠,٣	١٩,٢

وقد يثار التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى اتصاف الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ بالذات بالتوسع الاستعماري الغربي ، بحيث كان ظاهرة عامة لم يقتصر على الدول الاستعمارية التقليدية ، بل اشتمل على دول أخرى امتدت إليها الثورة الصناعية وانتقلت إلى النظام الرأسمالي.

والإجابة على هذا التساؤل تبدو واضحة في الربط بين نشأة النظام الرأسمالي وظهور ضرورات التوسع الاستعماري. فبتحقق الثورة الصناعية (الأولى) خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر ، بدأت الدول الرأسمالية الأوربية في تطويع وتكييف المناطق المسيطرة عليها عبر البحار لكي تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية. فلم تعد حاجة هذه الدول قاصرة على السكر والدخان والشاي والبن والبهارات والرق والمعادن النفيسه، كما كان الحال إبان المرحلة الميركانتيليه (الرأسمالية التجارية) ، بل اتسعت هذه الحاجة لتشمل بالإضافة إلى ذلك المواد الخام التي تلزم للصناعة والمواد الغذائية (كالقمح واللحوم والزبد ..) التي يحتاج إليها اطعام سكان المدن الصناعية الذين تزايدت أعدادهم. وفي هذه المرحلة أرسيت دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة. وبذلك أدمجت مناطق ما وراء البحار في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، والتي كانت مكتفية ذاتياً ، وذات بنيان إنتاجي متنوع ، وكان يوجد بها قدر من الفائض الاقتصادي ، أدمجت بفعل القوة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعاً لتوريد المواد

الخـــام والســـلع الغذائية ، في حين أصبحت المراكز الرأسمالية تمدها بالمنتجات المصنعة * .

فبعد أن كانت الدول الأوربية مشترية ومستوردة أساساً لبضائع هذه البلاد – كمـــا كـــان عليه الحال إبان فترة الميركانتيلية – أصبحت هذه الدول أساساً بائعة لمنتجاتها ، وتبحث بشكل مستمر عن زبائن لتصريف فائض إنتاجها السلعي بعد أن ضـــاقت أســـواقها المحلـــية عن استيعابه بسبب التناقض القائم بين قدرة نمط الإنـــتاج الرأســـمالي المتسعة للإنتاج وقدرته المحدودة على الاستهلاك ، نتيجة لعلاقات الملكية والتوزيع. من هنا جاءت ضرورات غزو هذه البلاد واستعمارها وإعادة تشكيل بنيتها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية ، لكي تتجاوب مع متطلبات تراكم رأس المال واستمرار ديمومته بالعواصم الاستعمارية.

التجارة الدولية :

حلـــت أســـواق الإنتاج Producers Markets ممثلة في البورصات محـــل المعـــارض السنوية أو نصف السنوية التي كانت تستمر لبضعة أسابيع ، وكان يلتقي فيها المنتجون والتجار من الدولة ومن خارجها. فقد ترتب على تقدم وســـائل المواصلات وتطور ونمـــو استخـــدام السكـــك الحديدية أن قلت أهمية

---

* قـــد أدت سياســـة الـــباب المفـــتوح وحرية التجارة التي فرضها المستعمر على المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى خراب واسع للحرف والصناعات اليدوية والمحلية الوليدة.التي كانت تنتج من قبل كثيراً مـــن المنـــتجات الصناعية. ففي ظل هذه السياسة ومع عدم التكافؤ في مرحلة النمو بين الدول الرأسمالية والدول التابعة لها ، تعرضت المنتجات المحلية لمنافسة ساحقة من المنتجات الصناعية المستوردة. وبهذا الشـــكل ماتـــت الصـــناعات الناشـــئة في المستعمرات وأشباه المستعمرات ، ولم تتح لها فرصة النمو أو التطور التي أتيحت لها في الدول الرأسمالية.

المعـــارض ، مما أدى إلى عدم إقامة العديد منها ، وأصبحت أهمية البورصات مـــنذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تفوق أهمية المعارض. فهي تمتاز عن المعـــارض فـــي أن عملياتها تعقد يومياً - وليس سنوياً أو نصف سنوياً - وأن الســـلع المـــتعامل فيها يتم التعامل عليها على أساس العينة أو المواصفات ، فلا يـــتحمل المـــتعاملون مشقة وصعوبات جلب السلع للأسواق. وأخيراً فإن عمليتي البـــيع والشـــراء قـــد تتم مقدماً ، وعلى ذلك فإن المتعاملين كثيراً ما يجدون في البورصـــات وسيلة لتغطية معاملاتهم المستقبلية التي تعاقدوا عليها ، وبذلك فإنها تقيهم مخاطر تقلب الأثمان في المستقبل. ويصبح التعامل فيها سعياً وراء التحوط والتغطية.

وقـــد كـــان التعامل مع البورصات يتم لصالح مساحات أوسع، وفي معظم المـــواد الأولـــية الهامة في التجارة الدولية والداخلية كالحبوب والقطن والمطاط ومختلف السلع الأساسية. بل أصبح التعامل في تلك المنتجات يشمل العالم أجمع. أمـــا الـــتعامل في السلع تامة الصنع فيتم عن طريق خدمات تجار الجملة وتجار التجزئة والوسطاء.

وقد نمت التجارة الدولية نمواً كبيراً خلال الفترة المعنية (١٨٧٠ - ١٩١٤) نتيجة لما أشرنا إليه من تقدم وسائل النقل البري (السكك الحديدية) ووسائل النقل الـــبحري والانخفاض الكبير في تكاليف النقل. بل أساساً نتيجة للثورة الصناعية ومـــا ترتـــب علـــيها من نظام رأسمالي ، يتطلب تصريف سيل السلع الصناعية المـــتزايدة التـــي تنتجها عجلات الإنتاج ، ويستلزم تلقي سلع غذائية ومواد خام حـــتى يستمر الإنتاج وينمو. وقد يسر تلك التدفقات السلعية الممثلة في صادرات مـــن الـــدول الصناعية وواردات إليها ما حدث من هجرة الملايين من الأوربيين

إلـــى دول العالم الجديد ، وما تدفق من استثمارات إلى الخارج ما ساد واتسع من سـيطرة اسـتعمارية على الأسواق الخارجية ومراكز الحصول على مستلزمات الإنـتاج والغـذاء فـيما وراء الـبحار. وقـد ساعد على نمو التجارة الخارجية وازدهارهـا ما ساد خلال الفترة المعنية من نظام نقدي عالمي " قاعدة الذهب" ، ضـمن ثـبات أسـعار الصرف. فتجنبت المعاملات التجارية مشاكل تقلب القيم الخارجية للعملات ، مما ساهم في ازدهار حركة الصادرات والواردات *

---

* مع رسوخ قاعدة الذهب وامتثال غالبية دول العالم لقواعدها تزايدت حركة التصدير السـلعي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد المتخلفة. ففي ظل هذه القاعدة ، كان المصدر الرأسمالي يصدر سلعة للخارج مقابل ما يحصل عليه من وعد بالدفع مستقبلا بأي عملة خاضـعة لقاعدة الذهب ، وهو مطمئن إلى أنه لم يتكبد خسارة حينما يحل موعد السداد بسـبب ثـبات سـعر الصرف الذي بنى عليه تقديره لحصيلة صادراته. والشيء نفسه ينطـبق أيضـاً بالنسبة للمستورد ، حيث يكون في مقدوره أن يعقد صفقات الاستيراد مقـابل الوعـد بالدفع مستقبلاً بعملته المحلية ، الخاضعة لقاعدة الذهب ، وهو مطمئن تماماً إلى سلامة تقديره لكلفة الواردات مقدرة بعملته المحلية ، حين يحين موعد السداد. وقـد استفادت البلاد الرأسمالية من هذا الإطار المستقر لسعر الصرف في الاتجار مع مستعمراتها. وتشير بعض الدراسات إلى أن ثلثي صادرات بريطانيا ونصف صادرات فرنسـا كانـا يذهـبان إلى مستعمراتهما. ونظراً للنمو اللامتكافئ بين مجموعة الدول الرأسـمالية ومجموعـة المستعمرات وأشباه المستعمرات فإن العلاقات التجارية بينهما كانـت تـتم فـي إطار تبادل غير متكافئ ، أفاد المجموعة الأولى وأضر بالمجموعة الثانية.

رمزي ذكي (دكتور) – المرجع السابق – ص ٦٦.

وقــد اتســعت الــتجارة الخارجية نتيجة لاتباع سياسة الحرية. فبعد الحرب الأهلــية الأمريكــية فتحت الأسواق أمام المنتجات الأوربية. كذلك نتيجة لتحرر واســتقرار دول أمريكا الجنوبية أصبحت أسواقها هامة أمام المنتجات الصناعية الأوربــية. وفي آسيا فتحت الهند أبوابها ابتداء من عام ١٨١٣ أمام جميع السلع الأجنبية بعد أن كانت إنجلترا تحتكر البيع فيها ، واضطرت الصين بعد هزيمتها في حرب الأفيون إلى فتح خمس موان للتجارة مع العالم الخارجي وإلى تخفيض الــتعريفة الجمركــية. كذلك أرغمت الولايات المتحدة اليابان في منتصف القرن التاسع عشر لفتح أبوابها للتجارة الدولية * .

التدفقــات المــاليـة ** :

كــان عصر قاعدة الذهب (١٨٧٠ – ١٩١٤) كنظام نقد عالمي هو العصر الذهبــي لــنمو الــتدفقات المالــية التي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية الخاصة والقــروض التــي تدفقت من البلاد الرأسمالية المتقدمة إلى البلاد التي خضعت للاســتعمار. فقــد قدم ثبات أسعار الصرف الذي انطوت عليه هذه القاعدة ميزة هامــة لكــل مــن الاســتثمارات الفردية والقروض في انتقالها بين دول العالم المخــتلفة. فطالما أن صاحب رأس المال ينتقل من بلد لأخر وهو مطمئن أنه لا فــرق بين قيمة النقود في بلده وقيمة النقود في البلد الذي ينتقل إليه ، لأن الرباط الــذي يربط بينهما واحد – وهو الذهب – فإنه لا يتوجس أي خوف حينما يحول عملــته المحلية إلى عملة الدولة التي ينتقل إليها ويستثمر فيها ، وأن يحول هذه

---

* محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٣٦ : ١٤١.

** رمزي زكي (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٦٧ : ٧٨.

العملـــة الأجنبية إلى عملة بلده الأصلي بسعر الصرف الثابت حينما يحول عائد استثماره إلى موطنه الأصلي.

ومـــع الثـــبات فـــي أسعار الصرف ، وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجـــية ، ومـــع الصـــرخة التي أطلقها الاقتصاد الكلاسيكي أمام زحف نمو الإنـــتاج الصناعي الرأسمالي : " دعه يعمل دعه يمر" توافر الإطار المنظم لنهب الفـــائض الاقتصـــادي المتحقق داخل البلاد المتخلفة من خلال الشركات الأجنبية الخاصة. وقد كانت البلاد المتخلفة آنذاك مصدر إغراء واضح لأنياب رأس المال الأجنبـــي. فقد تميزت هذه البلاد بوجود فرص استثمارية واسعة ، وموارد غنية للـــثروات الطبيعـــية والمـــواد الخام ، وأن أجور العمال فيها منخفضة، وأثمان الأراضي متواضعة للغاية.

ولعل البيانات الخاصة ببريطانيا ، تؤكد كيف أن المستعمرات والبلاد التابعة لهـــا كانـــت توفـــر مجالاً هاماً لاستثماراتها الخارجية وذلك خلال الفترة ما بين ١٨٦٥ - ١٩١٣ (انظر جدول رقم ٣) حتى أنه في السنوات الثلاث التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت إستثمارات بريطانيا فى الخارج ضعف حجم ما تستثمره بالداخل.

جدول رقم (٣)

توزع الاستثمارات البريطانية بين الداخل والخارج خلال الفترة

١٨٦٥ – ١٩١٣ كنسبة مئوية من الدخل القومي

الفترة	الاستثمارات الخارجية	الاستثمارات الداخلية	الإجمالي
١٨٦٥ – ١٨٦٩	٤,٥	٦,٢	١٠,٧
١٨٧٠ – ١٨٧٤	٦,٩	٦,٤	١٣,٤
١٨٧٥ – ١٨٧٩	٢,٤	٧,٧	١٠,٢
١٨٨٠ – ١٨٨٤	٥,٠	٥,٧	١٠,٨
١٨٨٥ – ١٨٨٩	٦,٥	٣,٨	١٠,٣
١٨٩٠ – ١٨٩٤	٤,٧	٤,٢	٨,٩
١٨٩٥ – ١٨٩٩	٢,٧	٥,٩	٨,٦
١٩٠٠ – ١٩٠٤	٢,٢	٨,٢	١٠,٤
١٩٠٥ – ١٩٠٩	٦,٧	٥,٢	١١,٩
١٩١٠ – ١٩١٣	٩,٣	٤,١	١٣,٤

وقد أدى نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلاد المتخلفة إلى إحداث تغيير شامل وجذري في الهياكل الإنتاجية في هذه البلاد بما يتمشى مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية. حيث اتجه نشاط هذه الاستثمارات إلى التركيز

الشـديد في مجال إنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية ، ونشأت نتيجة لذلك المـزارع الرأسمالية الواسعة Plantations والمناجم الضخمة. وبعد أن كان الإنـتاج المحلـي فـي البلاد المتخلفة متنوعاً ويغطي الجزء الأكبر من حاجات الاسـتهلاك المحلي ، أصبح إنتاجاً مشوهاً يتميز بالتركيز الشديد في سلعة واحدة أو سـلعتين علـى أكـثر تقديـر. ونشأ من جراء ذلك قطاع ضخم ينتج أساساً للتصدير. أما المشروعات الأجنبية الأخرى التي تركزت في مجال النقل والبنوك والتأميـن والموانـي ومشـروعات توليـد الطاقـة ، إلخ ، فقد كانت من قبيل الاستثمارات الملحقة والمكملة لقطاع الصادرات.

ومـع ذلـك ينبغـي الإشارة هنا إلى أن تصدير رأس المال إلى المناطق المـتخلفة فـي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لم يقض على أهمية تصـدير السلع إلى هذه المناطق. بل على العكس من ذلك نشأت علاقة متداخلة بيـن هذيـن النوعيـن مـن التصدير. فقد أصبح تصدير رأس المال هو السبيل الرئيسـي لتوسـيع نطاق الصادرات السلعية وكسب الأسواق الجديدة والمحافظة عليها. كما أن زيادة التصدير السلعي أصبحت ضرورة لزيادة حجم الاستثمارات الخاصـة فـي هـذه المـناطق. فما كانت تحققه إنجلترا من فائض في ميزانها التجاري (لأن صادراتها كانت تفوق كثيراً وارداتها من المواد الخام والغذائية) كانت تستخدمه في زيادة أرصدة استثماراتها في المستعمرات والبلاد التابعة لها. ومن ناحية أخرى ، أدى نمو الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تلك المناطق إلى اضطراد نمو الصادرات السلعية لبريطانيا.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الإنجليزية في الخارج خلال الفترة ما بين ١٨٧٠ – ١٩١٣ ، تبيـن أن دخـول وعوائد هذه الاستثمارات كان يجاوز كثيراً مقدار

رؤوس الأموال التي صدرتها إنجلترا خلال هذه الفترة. فقد وصل صافي صادرات رؤوس الأموال الإنجليزية في تلك الفترة حوالي ٢,٤ مليار إسترليني في حين أن الدخل الناتج من هذه الاستثمارات قد بلغ ٤,١ مليار جنيه إسترليني.

وليس بخفى أن هذا النهب المنظم للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في المستعمرات وأشباه المستعمرات من خلال "بالوعات" الاستثمارات الأجنبية الخاصة كان يمثل آنذاك أحد مصادر التراكم الهامة التي شيد عليها تقدم ونمو النظام الرأسمالي في البلاد المتقدمة الآن.

وعلاوة على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فقد عملت البنوك والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية على إقراض حكومات الدول المتخلفة بأي عملة خاضعة لقاعدة الذهب. فقد تمت القروض الدولية التي انسابت من العواصم الاستعمارية إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، وذلك لتمويل مشروعات البنية التحتية لتنشيط سرعة عجلة النشاط الاقتصادي ، وبالتالي كانت تعود بالخير على الاستثمارات الأجنبية الخاصة نظراً لتأثيرها الإيجابي في رفع قدرة هذه الاستثمارات على اجتناء معدلات ربح مرتفعة لا تحققها أصلاً في بلادها "الأم". ناهيك عن أن حركة القروض كانت تعني في النهاية زيادة التصدير السلعي للمستعمرات وأشباه المستعمرات. لا عجب ، والحال هذه ، أن يكون لحركة الإقراض التي امتدت خيوطها بين العواصم الاستعمارية والبلاد التابعة لها فيما وراء البحار دوراً أساسياً في تدعيم تراكم رأس المال للنظام الرأسمالي وأحكام التبعية على هذه الدول. فمن خلال القروض تمكنت الدول المقرضة أن تفرض سيطرتها ورقابتها المالية والتجارية والإدارية على هذه المستعمرات. وكلنا نتذكر حالة مصر وما عانته في هذا الشأن في عهد إسماعيل باشا ، بحيث جاء التدخل الأجنبي ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر.

الفصل السابع

فترة بداية التقدم الياباني (عودة الميجي)

(١٨٦٨ — ١٩١٢)*

مقدمة :-

يعتقد البعض أن ما تشهده اليابان من تقدم ونهضة صناعية معاصرة أمر حديث العهد ، قد تحقق خلال فترة قصيرة من الزمن ، جاء من بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هذا الاعتقاد يتجاهل البداية الحقيقية للنهضة الصناعية في اليابان التي جاءت – كبعض الدول الغربية المتقدمة– بعد منتصف القرن التاسع عشر وبالذات منذ تاريخ "عودة الميجي" عام ١٨٦٨.

فلقد بدأت الدولة اليابانية منذ عهد الإمبراطور "ياماتو" في ١١ فبراير عام ٦٠٠ قبل الميلاد. ويقسم اليابانيون التاريخ الياباني إلى ثلاثة عصور:–

---

* ارجع في هذا الشأن إلى رسالة الدكتوراه التي أشرف عليها كاتب هذه السطور: محمد موسى محمد عثمان – دراسة مقارنة بين التنمية الاقتصادية في اليابان ومصر بعد الحرب العالمية الثانية – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – كلية التجارة ببنها جامعة الزقازيق – دراسة غير منشورة – ١٩٩١. والدراسة المشتقة منها: محمد موسى عثمان (دكتور) – النظام الاقتصادي في اليابان ومصر – سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية (٧) – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع طنطا – ١٩٩٧.

- الأول : عصر الحكومات المستبدة (الأوتوقراطية) من ٦٦٠ قبل الميلاد إلى ١١٩٢ ميلادي.

- الثاني : عصر الإقطاع من عام ١١٩٢م إلى ١٨٦٨م.

- الثالـث : عصر التقدم الاقتصادي ، ويبدأ من تاريخ عودة الميجي عام ١٨٦٨. فخـلال الخمسـة والأربعين عاماً السابقة لعام ١٩١٤ تحولت الـيابان من مجتمع زراعي منعزل إلى دولة صناعية وطنية تشترك في توجيه العالم اقتصادياً وسياسياً.

وللتعرف على ما حدث خلال فترة بداية عصر التقدم الاقتصادي الياباني (١٨٦٨ – ١٩١٢) مـن إنجازات ، نشير إلى ما كانت عليه اليابان من خصائص خلال عصر " التوكوجاوا " (١٦٠٣ – ١٨٦٧).

خصائص العصر الإقطاعي :

امـتد العصر الإقطاعي في اليابان خلال المدة من عام ١١٩٢ حتى عام ١٨٦٨ ، ولكـن نكتفـي بعرض خصائص السنوات الأخيرة من هذا العصـر ، وهـي سنـوات حكـم "التـوكـوجـاوا " (١٦٠٣ – ١٨٦٧). و "التوكوجاوا " هـي الأسرة الحاكمة منذ بداية القرن السابع عشر حتى عام ١٨٦٨. فكان كبير هذه الأسرة يعمل حاكما مطلقاً وقائداً عاماً للجيش الياباني. فتوارثت تلك الأسرة الحكم (منصب الشوجونية) لمدو حوالي ٢٦٠ عام ، بينما كان يعيش الإمبراطور فـي عـزلة وقدسية بعيداً عن الحياة والحركة فى مدنية كيوتو، التي كانت ترمز رسمياً إلى المصالح الدينية.

ولقد وصل البرتغاليون إلى اليابان عام ١٥٤٣ فأدخلوا إليها التبغ والأسلحة النارية والديانة المسيحية ، ولكنهم طردوا عام ١٦٣٨ بعد اشتراكهم في محاولة لإشعال الثورة * . ومن ثم أغلق التوكوجاوا بلادهم في وجه جميع الأجانب ماعدا الهولنديين والصينيين، وحرم السفر للخارج على أي ياباني وإلا تعرض لحكم الإعدام. فعاشت اليابان في عزلة عن العالم الخارجي ، لتجنب ما قد يهدد استقرار نظام الحكم ، ووقف تيار المسيحية دون الدخول في حرب مع الغرب، لما كان يسود من خوف أن تكون الكنيسة طليعة غزو أجنبي. ولقد كان من المستحيل مقاومة تهريب المبشرين إلى البلاد ، ولها تقرر إنهاء التجارة مع جميع الغربيين ما عدا الهولنديين الذين لا يرغبون في العمل بشئون التبشير.

وقد كانت تخضع اليابان بالكامل للنظام الإقطاعي ، فقسم المجتمع إلى مائتي مقاطعة ، يدير كل منها "الديمو" أو اللورد تحت سيطرة الشوجون (الحكام). ولكل مقاطعة حكم ذاتي. وامتلكت أسرة " التوكوجاوا " طبقاً للنظام الإقطاعي السائد آنذاك ربع أراضي اليابان ، كما كانت تشرف على سائر الأشراف الإقطاعيين.

وقد كانت الزراعة الحرفة الرئيسية للسكان ، حيث مثلت طبقة الفلاحين نسبة ٧٥% من سكان اليابان ، ومثل الناتج الزراعي نسبة ٦٤% من إجمالي الناتج القومي ، كما كان يمثل الإيرادات الخاصة بالحكام من الضرائب. ويعتبر الأرز المحصول الغذائي الرئيسي في اليابان ، كما يعتبر خام الحرير المحصول التجاري الأول بجانب الشاي. ويتم استهلاك الإنتاج الزراعي ذاتياً ، ولكن مع

* وذلك بعد ثورة المزارعين المسيحيين في سيمبارا (كيوشو) فيما بين عام ٣٧ / ١٦٣٨.

نمـو المدن وازدهارها أخذ القطاع الزراعي الطابع التجاري. واستخدمت طرقاً أولـية بدائـية فـي الزراعة باعتمادها المركز على الأيدي العاملة ، وباستخدام الأسـمدة الطبيعية، تحققت زيادة الإنتاج. وظهر تقدم تكنولوجي في الزراعة في منتصـف القـرن الثامـن عشـر. ولم يكن مسموح للفلاحين بمغادرة أو تأجير الأرض لأي سـبب من الأسباب، كما يمنع القانون بيع الأراضي ، خاصة ذات المحاصيل الغذائية.

وفـي الصناعة وجدت فئة الصناع المهرة ، طبقاً للنظام الأسري الوراثي للحـرفة. ولقـد مثل الحرفيون أهل الحضر ، وكانت صناعة غزل ونسج القطن أهـم الصـناعات. ويظهر الارتباط القوي بين الصناعة والزراعة في صناعات المنسـوجات الحريـرية ، وصـناعة فـول الصويا والخل وزيت الخضراوات وشـراب السـاكي وصـناعة الخـزف. فقد حدث تقدم في الصناعات الزراعية وجاءت صناعة الحديد عام ١٧٨٩ وصناعة الأسلحة عام ١٨٠٤.

أمـا التجارة فقد كانت تعتبر النشاط العليل طبقاً لمنطق المجتمع الإقطاعي. فقد وضع التوكوجاوا التجار، في أدنى مستوى في الدولة. ولكن ضرورة التجارة وجمع وتوزيع السلع بواسطة العملة النقدية ، جعل التجار يمثلوا الطبقة الثانية في المجـتمع ، بسـيطرتهـم على الشئون الاقتصادية للبلاد ، فلقد أصبح اللوردات مدينيـن للـتجار. ولقد ساعد تجار القرى – في بداية القرن الثامن عشر – على تحقـيق التنمية الاقتصادية في الريف الياباني. وبدأت التجارة بين الإقطاعيات ثم بيـن المدن ، وبذلك سيطر التجار على أسواق الريف والحضر وأصبحوا طبقة ممتازة. ويرى بعض الكتاب اليابانيين أن رأس المال التجاري ذو دور فعال في

تحـول الاقتصـاد اليابانـي من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي في عهد التوكوجاوا.

هـذا عن التجارة الداخلية ، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإنها كانت ضئيلة للغاية في هذا العهد لوجود سياسة الانغلاق التي فرضتها حكومة التوكوجاوا.

وقـد تعرض عهد توكوجاوا للانهيار الكامل ، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نوضحها فيما يلي:

١- كانـت العوامـل الداخلية هي السبب المباشر لانهيار عهد التوكوجاوا وتتمثل في :

- المشـكلات المالية التي واجهت الحكومة نتيجة زيادة الإنفاق وانخفاض الإيرادات لتكرار الزلازل وما يترتب على ذلك من ضرورة إصلاح ما أفسـد. فـأخذت الشـوجونية تقترض قسراً من التجار لكي تتغلب على صـعابها المالـية ، وعمـدت إلى تخفيض سعر العملة ، وهكذا خلقت التضـخم ، وخفضت مرتبـات الساموراي (المحاربون ساكني القلاع) فـارتفع المسـتوى الاجتماعـي للـتجار ، أصبحت لهم السيطرة على المـزارع وإخضـاع الفلاحين. وهكذا قويت طبقة التجار وهدفها الأول التغير من الهيكل الاجتماعي.

- كمـا أدت كذلـك الكوارث الطبيعية المتعددة التي حدثت في نهاية هذا العهـد (زلازل وبراكين وخلافه) إلى انعدام إنتاج الكثير من المحاصيل والسـلع الزراعـية، وتمخض ذلـك عـن مجـاعات وارتفاع أسعار

السلع. ومن ثم ساءت حالة المنتجين الزراعيين ، وقامت الاضطرابات بينهم ، وأخذت تكثر وتشتد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

- ظهرت مدارس فكرية منها ما تنادي بالبحث في التاريخ الياباني القديم وإدراك حقيقة المركز الشرعي للإمبراطور ، ومنها مدرسة المعرفة القومية التي نادت بضرورة عودة الإمبراطورية. وقد أبيح استيراد الكتب العلمية منذ عام ١٧١٩ ، فبدأت الثقافة الغربية وخاصة الهولندية تنتشر في البلاد.

٢- العوامل الخارجية : كانت مسألة عزلة اليابان موضع اهتمام دول الغرب البحرية ، ولا سيما الولايات المتحدة. فلقد بدأ الأمريكيون عام ١٨١٥ مباحثات ترمي إلى فتح أبواب اليابان ، وقد تحقق الأمر بعد وصول البوارج الأمريكية بقيادة بيري إلى خليج إدو ، فكانت معاهدة كاتاجاوا في مارس ١٨٤٥ ، وتقضي نصوصها بفتح مواني هوكايدو للسفن الأمريكية. ومن بعد أن أذعنت الشوجونية للأمريكيين مضت في توقيع اتفاقية مماثلة مع بريطانيا في أكتوبر ١٨٥٤ ، ومع روسيا ١٨٥٥. وكان توقيع هذه المعاهدات نذير بقيام حركة مناهضة للشوجونية ، وتم فعلاً اغتيال رئيس الوزراء في مارس ١٨٦٠ *.

---

* لقد كانت اليابان وقتئذ في حالة غليان بأثر التنازلات التي قدمها الشوجون (الحكام) للأجانب. فلقد تم قبول معاهدات غير عادلة تضع اليابان في شبه حماية ، مما جعلها في وضع شبه مستعمرة، بفرض التجارة الحرة عليها، وعدم الاستقلال في وضع التعريفة الجمركية، وتركز امتيازات التجارة في يد التجار الأجانب. فوصل إليها التجار

وقد أصبح مركز الشوجونية ضعيف ، حتى قام آخر أعضاء أسرة التوكوجاوا في ٩ نوفمبر ١٨٦٧ بتقديم استقالته من منصب الشوجونية إلى الإمبراطور الشاب ميجي ، الذي ارتقى العرش في ٣ فبراير ١٨٦٧ وكان هذا الحادث بدء عهد النهضة الميجية.

تغيير ملامح الحكم وتقويض دعائم الإقطاع:

تمتد جذور النهضة اليابانية المعاصرة إلى عصر الميجي. والميجى هو الاسم الذي أطلق على الإمبراطور موتسوهيتو ، حينما اعتلى العرش في عام ١٨٦٧ وكانت اليابان وقتئذ في حالة غليان إثر التنازلات التي قدمها الشوجون (الحكام في أسرة التوكوجاوا) للأجانب عام ١٨٥٤. فحدث في أول حكمه عام ١٨٦٨ انقلاب أطاح بالشوجونية كنظام للحكم ، وأعاد للإمبراطور سلطاته ، بعد حرب أهلية قصيرة ، وذلك بالاعتماد على تأييد أغلبية الديمو (اللوردات) وأمر توجيه ضربة قوية إلى الأقسام المحافظة منهم. واستطاع الإمبراطور الخروج من العزلة والقدسية إلى الحياة والحركة وقام بتوحيد البلاد ، وإقامة حكومة مركزية قوية.

وقد أدركت حكومة "ميجي" منذ الوهلة الأولى حقيقة الخطر المتمثل في القوى الغربية العسكرية والسياسية ، بما يستدعي بناء قوة عسكرية يابانية. ولكن هذه القوة لا يمكن أن يكون لها أثر يذكر ، إلا إذا اعتمدت على اقتصاد حديث

=الأجانب والقساوسة والمبعوثين فوق العادة من المجتمعات الغربية ، بما يعنيه ذلك من أثر سلبي لإعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني طبقاً للنمط الغربي لعهد الامتيازات الدولية. وبذلك فقدت اليابان حقوق الدولة ذات السيادة طبقاً للقانون الدولي.

قوي ، يمكن أن يسد مطالب البلاد. ومن ثم كان إدراك اليابان للخطر المتمثل في القوى الغربية، الذى كان بمثابة الدافع الدائم للدور الذي لعبته حكومة الميجي في إدارة وتوجيه التنمية.

وهكـــذا تحركـــت اليابان نحو خلق دولة قومية حديثة ، فألغيت المقاطعات الإقطاعـــية وحلـــت محلهـــا نقاط حكومية بواسطة الحكومة المركزية. وأممت الأراضـــي التي كان يملكها كبار الأشراف ، وأذيبت الفوارق الطبقية ، وظهرت بـــوادر الاقتصـــاد الوحدوي ، وأصبح الهدف الإسمي للإمبراطور هو بناء ثروة قومـــية وقـــوة عســـكرية ، بإصـــلاح هـــيكل الاقتصاد الياباني المتخلف متأثراً بالحضارة الغربية.

كمـــا حـــدث تغير في شكل الحياة السياسية بصدور الدستور في ١١ فبراير ١٨٨٩ ، وأنشـــئت الأحزاب وبدأت الانتخابات ، وبدأ نظام البنوك الياباني يستقر فـــي البلاد. وافتتح البريد والبرق عام ١٨٧١ ، وانتهى مد أول خط حديدي عام ١٨٧٢ ، وأصبحت الظروف مهيأة للتطور والتصنيع.

النقل من الحضارة الغربيـة :

باستعادة إمبراطور اليابان ميجي سلطاته ، اكتشف قادة البلاد وقتها الهوة الرهيـــبة الحضـــارية بيـــن بلادهم وأوروبا ، فسارعوا بإيفاد بعثات تدريبية إلى الغرب في شتى مجالات العلوم والفنون والآداب ، بل أن التطرف وصل بهم إلى حـــد التفكير في نقل الحضارة الغربية بحذافيرها ، وفي اعتناق المسيحية وجعل اللغـــة الإنجلـــيزية لغة البلاد الرسمية ، ظناً منهم أن هذا سيدفع بحركة التطور

والحضـــارة في بلادهم ، وبأن حل مشاكل اليابان وقضاياها يكمن في حل واحد هو الأخذ بمعايير الحضارة الغربية.

لقد حدث في عهد الميجي ثورة عامة في قطاعات التعليم والإدارة والزراعة والصناعة متأثرة بالحضارة الغربية.

ففـــي مجـــال الإدارة والتنظـــيم ، كان الاقتصاد الياباني مكون من مقاطعات صـــغيرة ، وورش صـــغيرة ، ومحـــلات تجزئة صغيرة ، بينما مظاهر التقدم الغربـــية مثلـــت الكثير من المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، وللقضاء على هذا الـــتفاوت بيـــن الواقـــع والأماني يتطلب الأمر منظمين يقومون بكشف واقتناص الفـــرص لتحقيق الربح. ولقد كان عرض المنظمين محدود للغاية وهذا بالطبع لا يثـــير الدهشة في مجتمع متخلف مثل اليابان في هذا الوقت. ومع الطلب المتزايد على المنظم النادر ، كان هناك استجابة كافية من عدد عظيم من الأفراد (أغلبهم من الساموراي) للقيام بدور المنظم ، فتمثل إنجازهم في :

- تجميع الثروات الضخمة.
- تشييد هيكل إداري هائل.
- قوة سيطرتهم وسطوة نفوذهم.

فامتاز المنظم الياباني في عهد الميجي بما يلي من صفات :

- اقتناص الفرص سريعة الربح.
- الخبرة والمهارة في مجال المناورة والاتصال الجماهيري.
- الجرأة في اقتحام المجالات الاقتصادية المختلفة.

ويؤكـد المؤرخـون الـدور الهام الذي لعبته الإدارة في اليابان ، بل أن البعض يعتـبرها أحـد العوامل الأساسية التي كونت الرأسمالية اليابانية ، ودفعت النمو الاقتصادي خطوات سريعة في عهد الميجي * .

وفي مجال التعليم طبقاً للنظام الغربي سمحت الحكومة بتشجيع التعليم العام جنـباً إلـى جنب مع التعليم الخاص. واقتبست نموذج التعليم الغربي الذي يشمل التعلـيم الابتدائي العام ، وتقوم الحكومة بالدور الأساسي فيه وأعدت بناء الهيكل التعليمي الذي بدأ من المدارس الابتدائية حتى الجامعات. واقتبست النظم التعليمية مـن إنجلـترا وفرنسـا وأمـريكا فيما يتعلق بالتكنولوجيا، مع الاحتفاظ بالروح اليابانـية. فلقـد هـدف النظام التعليمي على بث هذه الروح اليابانية الخلاقة مع استيراد التكنولوجيا، وبذلك تم تشكيل الإنسان الياباني بصورة مزدوجة تجمع بين

---

* سمات الإدارة التي انفردت بها اليابان :-

١- توافـر المنظمين الأكفاء ذوي الخبرة والمهارة التكنولوجية العالية ، الراغبين في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع القومي الياباني.

٢- امـتزاج الـروح العقائديـة التقليدية مع الأفكار الغربية المستوردة ، وتحلي العمالة بصفة الطاعة المقدسة ، وإيجابياتها في سرعة الاستيعاب والتكيف مع التزام الجدية والنظام الدقيق والتفاني في العمل.

٣- ديمقراطية الإدارة ومرونتها وتحليها بالروح الحقيقية للإدارة.

٤- الـدور الهـائل التـي ساهمت به الإدارة الحكومية لأغراض النمو ، بانتهاج السياسات الاقتصادية الخاصة بإعادة توزيع الدخل ، وتوزيع الأعباء واستيراد التكنولوجية الحديثة بكل أنواعها.

٥- تشـجيع حكومـة الميجي الشعب الياباني على الادخار لأغراض الاستثمار ، ولقد نجحت الإدارة اليابانية في ذلك إلى أبعد حد.

الشـــرق والغرب ، أي كسب التكنولوجيا الغربية بالاجتهاد وتطويرها مع الحفاظ على روح الإخلاص والتفاني من أجل الإمبراطور.

إذن أدرك اليابانيون أهمية الاستثمار في التعليم ، مع ضرورة اقتباس النظم الغربـــية. لـــذا كانت ثورة تعليمية لأغراض التنمية. فأنشئت وزارة التعليم عام ١٨٧١ ووضـــع قانون نظام الدراسة عام ١٨٧٢ ، وكان الإلزام منذ عام ١٨٨٦ حتى أربع سنوات، رفعت إلى ست سنوات عام ١٩٠٧. ولقد كان عدد الأطفال المســـجلين بالمدارس يمثل ١٠% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ – ١٩ ســـنة عام ١٨٦٨ ، وارتفعوا إلى حوالي ثلثي الأطفال بالمدارس الابتدائية في نهاية عصر الميجي، والخُمس في المدارس الثانوية.

ويعتـــبر نجاح اليابان في تطبيق الخطة التعليمية أحد العوامل التي ساعدت علـــى فهـــم التكنولوجـــيا الغربية الحديثة وبخاصة في مجال الزراعة. واهتمت بالتعليم المهني والفني وأنشأت كليات تطبيقية.

وللاســـتفادة مـــن الحضارة الغربية في مجالات الزراعة والصناعة أرسلت البعـــثات للخـــارج عن طريق وزارة التعليم لتغطية كافة مجالات الحياة العلمية (الهندســـة – الطـــب – العلوم البحتة) والإنسانية (القانون – التعليم – التجارة – الاقتصـــاد والعلوم السياسية) ومجال البشريات (اللغات والتاريخ). وقام كثير من موظفـــي الدولـــة ورجـــال الأعمال بكثير من الرحلات للخارج للإلمام بالأفكار الأجنبية في تخصصاتهم.

ولم يقتصر الأمر على إرسال البعثات للخارج ، بل عملت على إحضار الخبراء الأجانب للعمل في اليابان، كما ترجمت ونشرت المؤلفات الغربية ، وأقيمت المكتبات والمتاحف لهذه الأغراض.

ووجد التعليم الصناعي عام ١٨٧٠ لاستيعاب التكنولوجيا الغربية وتحقيق التنمية الاقتصادية. ووجد التعليم التجاري وكذلك الزراعي.

وقد نجحت اليابان في استيعاب نقل وتحوير وتطوير الحضارة الغربية بما يناسب نمو اليابان وذلك للأسباب التالية :-

١- ملكية اليابان لعدد فريد وفذ وواسع من الطبقة المتعلمة.

٢- حساسية الساموراي المفرطة لتحدي التكنولوجي الأجنبي ، والتهديد المسلح من الطبقة الحاكمة في الصين ، والذين يتفوقون على اليابان في الثقافة ويعتبرون بلدهم مركز العالم ، لذا أدرك اليابانيون أهمية العلم والتكنولوجيا.

٣- اكتشاف اليابانيون المفاجئ لمرحلة التفوق الساحق للتكنولوجيا الغربية عن المجتمعات الأسيوية الأخرى ، مما حفزهم على ضرورة استيعابها.

٤- تبني اليابانيون منذ القدم استيعاب عناصر ثقافية كثيرة من الصين وهذا يعني أن اليابان قادرة على استيعاب الأفكار الأجنبية والتكنولوجيا عن الكثير من المجتمعات الأخرى.

٥- تمتاز اليابان بالتجانس الشديد في الجنس واللغة والقانون وامتياز أغلبية الناس بالتمسك بعادة الطاعة ، مما يجعل الأغراض القومية شعور عام في كل مكان في اليابان.

الزراعة ودورها الحاسم في النمو :

كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي السائد في عصر الميجي بما توفره مـــن فـــرص عمل ما بين ٧٠% ، ٧٥% من عدد السكان ، ومن ثم كان التجاء الحكومة إلى الفلاحين للحصول على رأس المال الضروري لتحقيـــق التصنيـــع الســـريع ، فلـــم تواجـــه مشكلة التصنيع بالقروض الخارجية ، بل كانت القرية اليابانية هي المصدر الأساسي للتراكم الأولي لرأس المال. فقد وضعت الحكومة سياسة اقتصادية قاسية ، تهدف إلى تحقيق الفائض الاقتصادي الإجمالي إلى الحد الأقصى من خلال الاستقطاعات المباشرة التي لا رحمة فيها من الفلاحين والحد مـــن ارتفـــاع أجور العمال الزراعيين. فقد بدأ نظام الملكية الخاصة للأراضي ، وحصل المستأجرون على حقوق كاملة ، وتحررت عملية انتقال وبيع الأراضي وفرضـــت ضريبة سنوية بنسبة ٣% من قيمة الأرض تجبى نقداً. وأصبحت هذه الضـــريبة عمـــاد ميزانـــيـــة الدولة ، وكانت في عام ١٨٧٠ تعادل ٨٠% من إيرادات الحكومة.

وقـــد اهتمـــت الحكومة بتحقيق زيادة خارقة للمألوف في الإنتاج الزراعي، تمت بتكاليف يسيرة، وذلك بتحسن السبل التقليدية في الزراعة، واستخدام التقاوي المنـــتقاة، وتحسين وسائل الري والصرف ، وطريقة استخدام الأرض، وذلك بعد أن فشـــلت الوســـائل الفنـــية الإنتاجية المستعارة من إنجلترا وأمريكا، والخاصة بالزراعة الواسعة والميكنة. وأرسلت القيادات الريفية لتلقي التدريب الكافي على

الزراعة المتطورة ، وأنشئت المدارس الزراعية ، وأقيمت مراكز البحوث والتجارب الزراعية في كل مقاطعة ، وتم استقدام العلماء الأجانب لإيجاد ما يناسب ظروف الزراعة اليابانية من معدات وأسمدة وإصلاح الأراضي. وتم زيادة الأراضي المنزرعة بنسبة ٧% خلال الفترة ١٨٧٨ – ١٨٩٢.

والخلاصة نجد أن للزراعة دور هام فيما تحقق خلال عصر الميجي من نمو اقتصادي يتلخص فيما يلي :-

١- زيادة إيرادات الدولة ، وبصفة خاصة الادخار الإجباري المتمثل في الضرائب التي كانت المصدر الأساسي لتراكم رأس المال اللازم للتصنيع.

٢- زيادة المدخرات الاختيارية المتحققة بواسطة المزارعين.

٣- زيادة الصادرات الزراعية وخاصة من الحرير والشاي والأرز لغرض زيادة الواردات التكنولوجية الغربية الحديثة المتطورة.

٤- زيادة الإنتاج الزراعي ، وبصفة خاصة من الغذاء ، بمعدل يفوق معدل نمو السكان ، مما أدى إلى الاكتفاء الذاتي في الطعام.

٥- استخدام فائض العمالة الزراعية في القطاعات الأخرى ، وأهمها الصناعة.

الصناعة والدور الفعال للحكومة :

جـــاءت مــرحلة إقامة المصانع الحديثة في اليابان في أواخر ثمانينات القــرن التاســع عشر (بعد حوالي عشرين سنة من حكم الميجي) ، كتمويل عام للمشروع الصناعي الآلي الحديث ، مما يؤرخ ظهور الثورة الصناعية في اليابان مــن عام ١٨٩٠ على يد الحكومة اليابانية ، كنتيجة للصفات والمميزات المثيره فى اليابان على مدى ربع قرن من بعد ١٨٦٨، للإنتقال الاقتصادى بسرعة مبالغ فــيها. فلقــد أخــذت حكومـــة الميجى على عاتقها مهمة إنشاء المصانع الحديثة الحديـــثة والمشروعات ذات الطبيعة الرأسمالية في النقل والمواصلات ، بالتمويل العــام للميكــنة الحديثة طبقاً للتكنولوجيا الغربية ، ولم ينبثق المشروع الصناعي كتطور لقوى الإنتاجية للقطاع الخاص ، بالاختلاف عن سائر الثورات الصناعية التي حدثت في النموذج الأوربي.

فالفـــريد فـــي التجربة اليابانية قيام الحكومة بإنشاء العديد من المشروعات الصـــناعية ومشـــروعات المـــناجم مـــن حصيلة ضرائب الأرض المجمعة من الفلاحيـــن (دون الرســـوم أو الـــتعريفة الجمركـــية التي كانت مفتقدة للعديد من الســنوات للسيادة المنقوصة نتيجة للاتفاقيات في أواخر عهد التوكوجاوا) ، وذلك باســتخدام التكنولوجـــيا الغربـــية المســـتوردة. وشـــملت المشروعات الحكومية مشـــروعات رأس المـــال الاجتماعي ومشروعات الصناعات الثقيلة ، وأهمها صـــناعة الحديـــد والصلب ، والصناعات الهندسية والتعدين. كما تولت الحكومة تقديـــم المســـاعدة الفنية للمشروعات الصناعية من خلال وزارة الصناعة ، كما أقيمت المدارس المهنية المتخصصة ومراكز التدريب.

وعملت الحكومة على فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في التصنيع الحديث ، فساهم في التعدين واشترك في مد السكك الحديدية والنقل البحري. وقامت بتمليك مصانعها للقطاع الخاص ، غير أن نصيبها من الاستثمار الصناعي ظل حوالي ٤٠%. واستمرت الحكومة في تعضيد المشروعات بمنحها قروض طويلة ومتوسطة الأجل ، حيث لم يكن يتوفر بعد سوق لرأس المال. وأنشئ البنك الصناعي عام ١٩٠٢ لتزويد المشروعات بالائتمان اللازم. ووجدت البنوك الإقليمية وصناديق التوفير وشركات التأمين ، وبنك "يوكوهاما" لتمويل الصادرات. فقد كان التركيز بان تتم النهضة الصناعية في كافة مقاطعات اليابان. وأصبح التجار البرجوازيون رأسمالية صناعية. وطبقت أحكام القانون المدني ، التي تسمح بالملكية الخاصة والحفاظ عليها. وبذلك نجد أن اليابان دخلت إلى النظام الرأسمالي بأسلوب خاص وفريد.

ونقل ملكية المشروعات الصناعية من الحكومة إلى الأفراد لم يصيبها بخسائر ، بل أدى إلى تقدمها وازدهارها ، وكان ذلك دافعاً لإشراك القطاع الخاص في عمليات الإنماء الاقتصادي وبخاصة في تلك الجوانب إلى تبرز مهاراته. والمثال على ذلك صناعة الغزل والنسيج التي مِلكت للقطاع الخاص ، فقد نمت نمواً هائلاً في جزئها التقليدي (الورش الصغيرة) والحديث (المصانع الآلية) ، وباستيراد المغازل والأنوال الحديثة من الغرب ، مع رخص أجور الأيدي العاملة ، وانفتاح الاقتصاد الياباني على العالم ، مما نتج عنه زيادة الصادرات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من صناعة الغزل والنسيج. وشمل الاهتمام المصانع الصغيرة التي تستخدم فنون إنتاجية تقليدية ، وبالتالي فقد استمر وجودها جنباً إلى جنب مع القطاع الحديث.

وهكـــذا كان دور الحكومة الفعال في الإنماء الصناعي. فقد وقفت الحكومة بجـــوار القطـــاع الخـــاص كقطاعيـــن متكاملين ، وليس متنافسين ، مما أثر في الإسراع بتعجيل الإنماء الصناعي.

الدور القيادي للتجارة :

لعبت التجـــارة الخـــارجة فـــي عصر الميجي دور قيادي لعمليات التنمية ، ويمكـــن تقسيم الفترة من ١٨٦٨ إلى ١٩١٤ إلى ثلاثة فترات جزئية تبعاً لحركة التوازن في ميزان المدفوعات كما يلي :-

١- الفترة ١٨٦٨ : ١٨٨١.

٢- الفترة ١٨٨٢ : ١٩٠٣.

٣- الفترة ١٩٠٤ : ١٩١٤.

فخـــلال الفـــترة الأولى التي امتدت لمدة ١٤ سنة الأولى من عصر الميجي كانـــت الظـــروف لا تســـمح بالـــتوازن الإيجابي لميزان التجارة ، نظراً لتركز امتـــيازات الـــتجارة فـــي يـــد التجار الأجانب ، بعدم استقلال الجمارك اليابانية وانخفـــاض الحواجز الجمركية، مما أدى إلى تحطيم الصناعات الضعيفة.لذا كان الهدف الرئيسي لسياسة التجارة الخارجية في ذلك الوقت هو علاج الخلل الهيكلي فـــي امتـــيازات الـــتجارة بين الأجانب والمواطنين اليابانيين، فكانت الوسيلة هي تنشـــيط الصـــادرات مباشـــرة، ومن ناحية أخرى شجعت التجار اليابانيون على ممارســـة الـــتجارة الخارجـــية، وإنـــتاج السلع التصديرية مثل : الحرير الخام، والشـــاي، وانطـــلاق الصناعات التي حطمتها الظروف الإقطاعية مثل صناعة

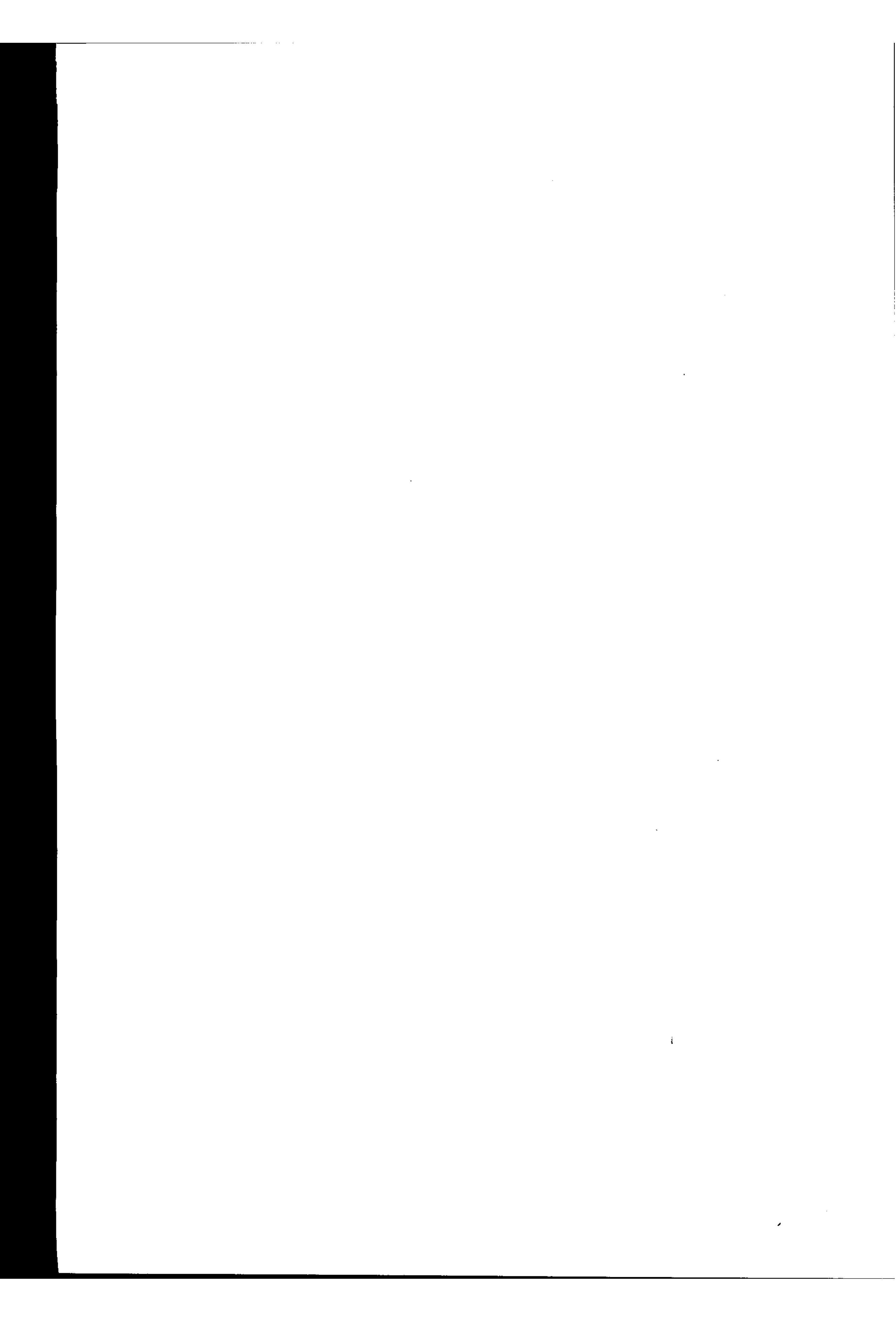
الـــورق، والملابـــس القطنية ، وصناعة السكر. ولقد ساعدت التجارة الخارجية علـــى تنمـــية هذه الصناعات بسرعة، فقد كان إجمالي الصادرات في هذه الفترة ٣٠٢ ملـــيون يـــن، والـــواردات ٣٨٠ ملـــيون ين ، بمعنى أن الواردات تفوق الصـــادرات بـــ ٧٨ مليون ين ياباني ، تم تغطيتها بواسطة الذهب والفضة التي تجمعت خلال حكم الإقطاع. وهكذا كان المستفيدين من سياسة التجارة هم التجار التقليديون والمشتغلون بالتصنيع ، وتحول الساموراي إلى تجار. ومن المعروف أن رأس المـــال الـــتجاري موهوب في التحول لتقوية نقطة الانطلاق في الإنتاج والســـيطرة على المصانع، وذلك باستخدام الدولة للأساليب التي تدعم نمو رأس المـــال الـــتجاري الياباني كقاطرة عامة لتجميع رأس المال ، فالتجارة الخارجية عنصـــر هام لاستراتيجية تراكم رأس المال. فالتغيرات في هيكل السلع التجارية جعـــل معـــدل نمو الصادرات اليابانية أعلى معدل في العالم منذ عصر الميجي. وهـــنا نجـــد أن صـــناعة التصـــدير قـــد لعبت الدور القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في اليابان.

وفـــي الفترة ١٨٨٢ – ١٩٠٣ استمر الاقتصاد الياباني في التصنيع السريع ، باســـتيراد المـــواد الخـــام وتصدير السلع المصنعة. وقد كان هذا التغير في نمط التجارة الخارجية ضرورياً لاستمرار التصنيع السريع. وقد جاء النمو السريع في الصـــادرات لانخفـــاض أســـعار الفضة مقارنة بالذهب، وهي وسيلة التبادل في الـــيابان بـــدلاً من الذهب (المستخدم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع المحلية ، وبالتالي انخفاض أسعار السلع المصدرة من اليابان عن مثيلاتها من المجتمعات التي تصدر طبقاً لمستوى الذهب. كما أن انخفـــاض أجور الأيدي العاملة في اليابان عن الدول الصناعية قد ساهم أيضاً في تخفـــيض أســـعار صادرات الـــيابان وقـــد لعب الحرير الخام الدور القيادي في

نمـــو الصـــادرات، إذ أنـــه حقــق أعلى معدل نمو في العالم ، ولذا اتسم ميزان المدفوعات الياباني بالتوازن خلال تلك الفترة.

أما خلال الفترة ١٩٠٤ – ١٩١٤ فقد زادت الصادرات من الصناعة الثقيلة، إلا أن الـــيابان كانـــت قد دخلت مرحلة التراجع نتيجة للحروب التي خاضتها في هـــذه الفترة ، مما أدى إلى تخفيض قيمة الدين واتجاه الصناعات للقاع وتناقص أنشطة البنية الأساسية ، بالإضافة إلى عبء الديون العسكرية.

وتوفي الإمبراطور ميجي في ٣٠ يوليو ١٩١٢ ، بعد حكم ٤٥ عام أجرى خلالـــه تغييرات مذهلة. فلقد كان الإمبراطور منعزل عاجز ، كما أنه كان ملك شبه مقدس من قوى الدولة القومية ، ولكن الميجي خرج من هذه العزلة وخاض وانتصـــر في الكثير من الحروب. وأصبحت هناك يقظة دولية بدور اليابان منذ ذلـــك العهد. وتعلم رعاياه سبل حديثة لتكوين الثروة ورفع مستوى معيشتهم. كما أن فاعلية الحكومة وجودة التعليم ، وشعورهم بالمشاركة في الحياة القومية ، كل هـــذا وضـــع المرحلة الأولى للتحديث موضع النجاح والتكامل. فضربت اليابان أفضـــل مـــثال للدولة التي حولت اقتصادها من أساس زراعي منعزل إلى دولة صناعية تمتلك صناعات ثقيلة ، وتشترك في توجيه العالم اقتصادياً وسياسياً.



الباب الرابع

التقلبات الاقتصادية والنقدية

بين الحربين العالميتين

مقدمة :

اتصفت فترة ما بين الحربين العالمتين بأحداث هامة ، عصفت بالدول الرأسمالية المتقدمة ، وما كان يتبعها من مستعمرات وأشباه مستعمرات ، غطت مختلف دول العالم خارج العالم المتقدم . فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى دمار واسع ، ومشاكل مديونية وتعويضات ، وتضخم رهيب ، تلاها فترة من الكساد المزمن الواسع الانتشار ، الذي امتد ـ على غير العادة ـ لمدة أربع سنوات . ثم جاءت بعد ذلك فترة انتعاش اقترنت بالاستعداد للحرب للمرة الثانية ويتم تناول تلك الفترة الهامة بأحداثها في الفصلين التاليين :

الفصل الثامن : الاقتصاد الأوربي والحرب العالمية الأولى

الفصل التاسع : الكساد الكبير .



الفصل الثامن
الاقتصاد الأوربي والحرب العالمية الأولى

كانت الحرب العالمية الأولى نهاية لحقبة تاريخية زاهية في تاريخ البلاد الرأسمالية ، وقعت فيها البلاد الأوربية كثمن لرغبتها الجامحة نحو مزيد من النمو والتوسع لتقدمها الاقتصادي . فقد اتصفت بخصائص القوة والغرور عشية الوقوع في أتون الحرب المدمرة بآلات ما وصلت إليه من تقدم علمي وصناعي ، فكانت النتائج عظيمة الأثر ، مخربة للإنجازات ، مغيرة لموازين القوى السياسية والاقتصادية ، محطمة للعديد من الأسس والقواعد ، دافعة لتغيير جذري في الأساليب والسياسات .

ويهمنا هنا التركيز على بعض الأبعاد الاقتصادية الهامة لتلك الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق بالاقتصاد الأوربي ، فنتناول * :

- خصائص الاقتصاد الأوربي عشية الحرب العالمية الأولى
- أحداث ما بعد الحرب العالمية الأولى ونتائجها
- محاولات الإصلاح النقدي

خصائص الاقتصاد الأوربي عيشة الحرب العالمية الأولى

١- **ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي والاقتصادي** : وصل التقدم التكنولوجي والاقتصادي في البلاد الأوربية عشية تفجر الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ إلى أوج تقدمه ، فقد بلغت الرأسمالية – كما سبق القول – مرحلة

---

* ارجع إلى :

رمزي ذكي (دكتور) – التاريخ النقدي للتخلف – المرجع السابق – ص ص ٨٦ ، ١٤٠ .

النضـــوج . فلقد تطورت الرأسمالية في مجموعها بسرعة لم يشهد لها مثيلا مـــن قـــبل . فقد زاد إنتاج الصلب بشكل واضح ، وارتفع استخراج البترول من ٢٠ مليون طن عام ١٩٠٠ إلي ٥١ مليون طن عام ١٩١٣ . وأصبحت آلات الاحـــتراق الداخلي والمحركات الكهربائية تستخدم على نطاق واسع. وقـــد شـــهدت هذه الفترة عصر النمو السريع لصناعة السيارات ، حيث زاد إنتاجها من بضعة آلاف إلي ما يقرب من نصف مليون سيارة كل عام . وتم توسيع وتدعيم شبكة المرافق من الطرق والمياه والمجاري ووسائل الاتصال ، وزاد مجمـــوع أطـــوال السكك الحديدية . وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي ، زادت إنتاجـــية الأرض ، وارتفعـــت إنتاجية العامل الزراعي ، وزاد إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية ، ومنتجات الألبان . وقد تزامن كل هذا مع النمو الملحوظ في حركة التجارة الدولية .

٢ ـ **الدولـــة الحـــارس الأميـــن للـــنظام** : أمـــا عن دور الدولـــة في النشاط الاقتصـــادي ، فقـــد كان محددا في حدود ضيقة جدا ، حيث سادت فلسفة الحـــرية الاقتصـــادية ، فـــلا تـــتعدى ملكية الدولة أنشطة الغابات والبريد والســـكك الحديديـــة . فلـــم يكـــن للدولة وجود فيما يتعلق بتنظيم الإنتاج والأســـعار والأجـــور ، باســـتثـــناء تدخلها في مجال صناعة الأسلحة ، وتحصـــيل الضرائب وتنظيم الشئون النقدية . فلم تزل الرأسمالية بعد في مرحلة المنافسة ، فلم تكن الاحتكارات قد وصلت بعد في الاقتصاد القومي إلـــي مستويات يعتد بها. ولم تكن قد وصلت بعد مشاكل الدورة الاقتصادية إلـــي درجة من الخطورة بحيث تستدعى تدخل الدولة . فباختصار اقتصر دور الدولة على أن تلعب آنذاك دور الحارس الأمين للنظام .

٣ـ **المستعمـرات كمصدر قوة اقتصادية واستراتيجيـة** : كـانت الرأسماليـة - كـنظام عالمي - قد تمكنت تماما من غرس أظافرها بقوة خارج بلادها فـي المستعمرات وأشباه المستعمرات . وقد وفر لها ذلك ـ كما سبق القول ـ قـنوات نهـب منظمة لموارد هذه المستعمرات ، بعد أن حولتها ، من خـلال تصـدير السلع ورؤوس الأموال والقروض ، الي مصادر رخيصة للحصول على المواد الخام والغذائية ، والي أسواق واسعة للتصريف ، والي نقط ارتكاز استراتيجية وعسكرية .

٤ـ **القـيادة البريطانـية للاقتصاد العالمي** : في ظل علاقات القوى التي سادت السوق الرأسمالية العالمية ، كان من الطبيعي أن تحتل بريطانيا مركز القيادة للاقتصـاد العالمي فقد كانت الأسبق في قيام الثورة الصناعية، ولها الريادة والنصـيب الأكـبر من المستعمرات وأشباه المستعمرات ، وذات السيطرة الأكـبر فـي الأسـطول الـتجاري والحربي ، والتي تمتلك الخبرة الأعمق والوسـائل للـتحكم في النظام النقدي العالمي ، ومن ثم انعكس نظام النقدي الداخلـي (نظـام قـاعدة الذهب) على النظام النقدي العالمي ، فكانت لندن بمـثابة البنك المركزي الذي أدار بكفاءة دفة السفينة ، وذلك على الرغم من الـتطور الـذي حققـته الـدول الرأسمالية الأخرى مثل : الولايات المتحدة الأمريكـية وألمانـيا وفرنسا . فقد قبلت هذه الدول قيادة بريطانيا لنظام النقد الدولـي ، نظـرا لأن ذلك قد ساعد تلك الدول على استمرار النمو. كما أن كفاءة إدارة نظام النقد الدولي آنذاك لم تكن لتسمح بظهور منافس على القيادة ، وإلا اضطربت الأمور .

٥ـ الاختلال في أنصبة مراكز القوى من مناطق السيطرة الخارجية : بالرغم من أن الاتجاه العام للإنتاج والتوظف والتجارة الخارجية كان صعودياً بشكل عام خلال العقد الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ ــ ١٩١٠) في معظم الدول الرأسمالية ، إلا أن التطور الاقتصادي بين هذه الدول لم يكن متساويا ، والسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام والمواقع الاستراتيجية في العالم لم يكن متعادلاً فيما بينها. كما أن توزيع المستعمرات عند بداية القرن العشرين لم يكن متفقاً مع علاقات القوى السائدة آنذاك. فبريطانيا كانت تملك وتحكم ما يزيد عن نصف مجموع المناطق المستعمرة في العالم ، رغم أن إنتاجها الصناعي كان يمثل حوالي ١٤% من مجموع الإنتاج الصناعي العالمي عام ١٩١٣. وكانت مع ذلك لا تزال تمضي في توسيع نطاق ممتلكاتها الاستعمارية وكانت فرنسا تملك إمبراطورية فسيحة الأرجاء رغم أن نصيبها النسبي في الإنتاج الصناعي العالمي لم يتعد ٧,١% عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تتفوق على إنجلترا وفرنسا في كثير من المجالات (حيث بلغ نصيبها النسبي في الإنتاج العالمي الصناعي حوالي ٣٦% عام ١٩١٣) ، فلم يكن لها مستعمرات أو أسواق واسعة لتصريف منتجاتها. وهذه الحقيقة نفسها تنطبق على ألمانيا أيضاً. ونتيجة لهذا كله نشأ صراع محموم بين الدول الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية. وتحت هذا الصراع بدأت تنمو بزور الحرب العالمية الأولى. فقد تم توزيع المستعمرات في الماضي ، ولم تعد أراضي جديدة خالية. ومن أراد المزيد يوجب عليه أن ينتزع ذلك من المتنافسين بقوة السلاح.

٦- تزايد الإنفاق الحربي : جاء الاستعداد للحرب العالمية الأولى بخطى سريعة منذ بداية العقد الثاني للقرن العشرين. وقد اقترن هذا بالضرورة بتزايد واضح في حجم الإنفاق الحربي ، وزيادة تكوين الاحتياطيات الذهبية. فبدأت ألمانيا تعسكر اقتصادها ، وهي تتطلع إلى المستعمرات ، رافعة آنذاك الشعار المحموم " الاندفاع نحو الشرق " فأسست أسطولاً بحرياً ضخماً ووصل عدد ما لديها عام ١٩١٤ إلى ١٣٣ قطعة بحرية منها ٣٧ بارجة حربية. وكونت جيشاً قوامه ٦٤ ألف جندي تحت السلاح. واستعدت فرنسا للحرب بجيش يبلغ عدد رجاله ٥٧٠ الف جندى، وزاد شراؤها وإنتاجها للأسلحة. وكان هذا هو الحال نفسه في بريطانيا والدول الأخرى ، حيث كان الاستعداد للحرب يجري بسرعة.

وكان من الطبيعي أن يتطلب هذا الاستعداد المحموم للحرب مبالغ طائلة لتمويله. وقد لجأت الدول في بداية الأمر إلى تمويل هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب ، وعقد القروض العامة في الداخل. غير أن هذه الوسائل سرعان ما استنفذت إمكانياتها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية. ولم يبق أمام الدول إلا أن تلجأ إلى التمويل التضخمي وخصوصاً حينما اندلعت نيران الحرب. وفي ظل التمويل التضخمي للإنفاق الحربي ، خرجت بنوك الإصدار في كل الدول المتحاربة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) عن القيود التي كانت تربط بين الإصدار وبين نسب التغطية الذهبية.

وتلاحقت الأحداث بسرعة لتعجل بنشوب الحرب العالمية الأولى وتطوي في غمارها ذلك النظام الشامخ لقاعدة الذهب. فقد انهارت قواعد اللعبة التي قام عليها نظام قاعدة الذهب. فمن ناحية اضطرت بنوك الإصدار أن تعلن السعر

الإلزامي للأوراق النقدية بعد أن تعذر إمكان تحويلها إلى ذهب. ومن ناحية أخرى أصبح تصدير واستيراد الذهب عملية محفوفة بالمخاطر ، نتيجة تهديد العمليات الحربية للأساطيل المتحاربة للسفن المحملة بالذهب. كما لجأت بعض الدول إلى فرض حظر على تصدير الذهب ، وعلى المعاملات الخارجية ، وخصوصاً مع الأعداء. وبذلك تخلت عن فكرة الحرية الاقتصادية ، كما لجأت بعض الدول في ظل هذه الظروف إلى عقد الاتفاقات الثنائية وأعمال المقايضة لتسوية عمليات تجارتها الخارجية. وكان من الطبيعي أن تنكمش حركة التجارة الدولية في مجال المواد الخام ، وإن كانت تجارة المواد الغذائية التي تلزم لتموين الجيوش المتحاربة قد تزايدت في الوقت نفسه.

هكذا انهارت قاعدة الذهب عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

نتائج الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث :

بدأت الحرب العالمية الأولى في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤ بإعلان النمسا الحرب على صربيا ، ثم في أول أغسطس سنة ١٩١٤ بإعلان ألمانيا الحرب على روسيا ، وفي الثانى من أغسطس سنة ١٩١٤ بإعلان بريطاني الحرب على ألمانيا ، وتتابع من بعد ذلك اشتراك الدول في الحرب. وجاء انتهاء الحرب بعد أربع سنوات في نوفمبر ١٩١٨ ، بانتصار تحالف بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية على تحالف ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية.

ومن الطبيعي أن كان الدمار كبير فلقد فقدت بريطانيا وحدها حوالي مليون شخص ، ونصف أسطولها التجاري. ولقد كانت فرنسا أكثر الدول تأثراً بالحرب من حيث الدمار في المساكن والمصانع والمرافق والبشر وكذلك الحال لجميع

الــدول الأوربية التي اشتركت في الحرب ، وما كان يتبعها من مستعمرات. فقد جاء نصف عدد أفراد الجيوش البريطانية البالغة حوالي ستة ونصف مليون فرد من مستعمراتها. وقد شارك من الهند وحدها ١,٧ مليون جندي ... إلخ. وتحملت الهــند وحدهــا حوالي ٦,٥ مليار روبية من تكاليف الحرب ، هذا بالإضافة إلى إمداداتها لبريطانيا من المواد لخام والمواد الغذائية.

فمــا ترتب على الحرب العالمية الأولى من خسائر في البشر والموارد الطبيعــية والطاقــات الإنتاجية والمرافق ورؤوس الأموال وإمكانات الإنتاج أمر بــالغ الكبر ومتوقع في حرب استمرت أربع سنوات بين قوات بلغت عدة ملايين مــن الجنود لأكبر دول صناعية في ذلك الوقت من حيث العتاد والقوة. ويضاف إلى ذلك النتائج والتوابع التالية :-

١- الــثورة البلشــفية فــي روسيا عام ١٩١٧ : من توابع الحرب العالمية الأولى - وإن لم يكن من نتائجها - ما حدث في روسيا ، التى انسحبت مــن الحرب قبل نهايتها، من وصول البلاشقة إلى الحكم في ٧ نوفمبر ١٩١٧، وبدايــة ظهــور نظــام اجتماعي اقتصادي جديد ، لم تكن قد اتضــحت معالمــه بعــد ، إلا أنه قد استبعد سدس الكرة الأرضية عن الســوق الرأســمالية العالمــية ، وكــان له فــيما بعد العديد من الآثار الاقتصــادية والسياســية والعسكرية ، فكان نقطة تحول هامة في تاريخ البشرية.

٢- إعــادة تشكيل بعض الدول : تم تفتيت الإمبراطورية النمساوية المجرية إلــى عــدة دويلات صغيرة (النمسا وتشيكوسلوفاكيا و المجر)، وضمت

بعـض أجـزاء مـنها إلـى الدول المجاورة. وتم إلغاء الإمبراطورية العثمانـية ذات التاريخ والسلطان الكبيرة، وتقسيم مستعمراتها بين دول الحلفـاء. كما فقدت ألمانيا مستعمراتها ، واحتلت قوات الحلفاء أراضي الراين الغنية بالمواد الخام ، واستعادت فرنسا الإلزاس واللورين.

٣- تغـير علاقـات القـوى : نتيجة للخسائر الجسيمة التي تحملتها الدول الرأسـمالية الكـبرى فـي غمـار العمليات الحربية ، ونتيجة للتطور الاقتصـادي غـير المتسـاوي لهذه الدول خلال فترة الحرب ، حدثت تغيرات عميقة في علاقات القوى بين الدول الرأسمالية ، حيث تراجعت للخلـف دول رأسمالية عميقة مثل إنجلترا وفرنسا وبرزت إلى المقدمة دول أخـرى كالولايـات المـتحدة الأمريكية ، كأقوى جهاز اقتصادي وأعظـم قـدر من الموارد. وبالفعل برزت الولايات المتحدة الأمريكية كأغـنى الـدول الرأسمالية ، وبدأت تحتل موقعها القيادي في الاقتصاد العالمـي بالتدريج ، آخذة في ذلك الموقع الذي كانت تتمتع به بريطانيا قـبل الحـرب.ورغـم تـراجع فرنسا النسبي ، إلا أنها أصبحت دولة رأسـمالية غنية ، بما آل إليها من مكاسب أرضية هامة نتيجة للحرب. وانهارت دول رأسمالية قوية مثل ألمانيا.

وقـد انعكـس التغير في علاقات القوة بين الدول الرأسمالية بشكل واضح في التغير الذي حدث في توزيع الأرصدة الذهبية فيما بينها عقب انتهاء الحرب. حقاً إن معظم هذه الدول خرجت من الحرب وهي تملك أرصـدة لا بأس بها من هذا المعدن النفيس. لكن التغير الذي حدث في هـيكل توزيع الذهب بين هذه الدول كان محسوساً ، فهناك دول زادت

فيها كميات الذهب بشكل واضح عما كانت تملكه قبل الحرب. وقد تمثل ذلك في تلك الدول التي كانت أراضيها بمنأى عن العمليات العسكرية ، ولم تتأثر صادراتها ووارداتها بهذه العمليات. ومن هذه الدول نذكر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول المحايدة مثل السويد وسويسرا. فقد تعدى الرصيد الذهبي للولايات المتحدة بعد الحرب مجموع الأرصدة الذهبية التي تملكها روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا مجتمعة.

٤- استشراء التضخم وانخفاض أسعار الصرف : اتصفت الأحوال النقدية التي شهدتها أوربا عقب انتهاء الحرب بالفوضى والاضطراب والتقلبات العنيفة. فقد استشرى التضخم في غالبية الدول الأوربية نتيجة للتمويل التضخمي للحرب. فانهارت الثقة في الجنيه الإسترليني ، وفقد الفرنك الفرنسي ثلاثة أرباع قوته الشرائية التي كانت له قبل الحرب. وانهار المارك الألماني تماماً بعد التضخم الجامح الذي شهدته ألمانيا وخصوصاً عام ١٩٢٣ ، مما اضطر السلطات الألمانية أن تلغي العملة القديمة وأن تصدر عملة جديدة. وانخفضت القوة الشرائية لليرة الإيطالية وعملات وسط أوربا. كما تقلبت أسعار الصرف بشدة، رغم محاولات السلطات النقدية السيطرة عليها.

٥- اختلال موازين المدفوعات : عانت دول كثيرة من اختلالات خطيرة في موازين مدفوعاتها. وقد اضطرت بعض الدول أن تمول الفائض في وارداتها بتصدير بعض ما تملكه من احتياطيات ذهبية ، وهو أمر كان يعرضها لاستنزاف رصيدها الذهبي. كما لجأت دول أخرى إلى مواجهة

هذا الاختلال عن طريق بيع وتصفية جانب هام من أصولها الرأسمالية في الخارج ، وذلك مثال فرنسا وإنجلترا بالذات.

٦- أزمـــة المديونية وتعويضات الحرب : اختلال موازين المدفوعات نتيجة للحـــرب كان أكبر اختلال للمدفوعات الخارجية عرفه النظام الرأسمالي مـــنذ نشـــأته وحـــتى اليوم ، بما مثله من أزمة الديون ودفع تعويضات الحرب ، التي زلزلت بعنف العلاقة القائمة بين الدول الرأسمالية القوية. فقـــد خرجت دول الحلفاء من الحرب وهي في مديونية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية ، بمقدار ما اقترضته منها أثناء الحرب ، وما اشترته مـــنها مـــن سلع ، وما حصلت عليه من خدمات لم تدفع ثمنها. ونظراً للخـــراب الاقتصـــادي الذي منيت به الدول الأوربية نتيجة للحرب فإن قدرتهـــا علـــى الدفـــع كانت شبه معدومة. ولهذا حاول الحلفاء أن يلقوا بعـــبء هذه الديون على عاتق ألمانيا المهزومة. وطبقاً لمعاهدة فرساي أجـــبرت ألمانـــيا علـــى دفـــع تعويضات تقدر بحوالي ١٢٠ مليارا من الماركـــات الذهبـــية. وهـــو ما كان يخرج عن طاقة الاقتصاد الألماني المحطـــم. وقد أصرت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب على تحصيل ديونهـــا مـــن الحلفـــاء، وبذلك وضعت الحلفاء وألمانيا في مأزق شديد وفـــريد. وكـــان المأزق هو: كيف تدفع ألمانيا تعويضات الحرب حتى يمكن للحلفاء دفع ديونهم للولايات المتحدة الأمريكية ؟

٧- تغـــير البنـــيان الداخلي للرأسمالية : شهدت الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعـــي عـــدة تغـــيرات هامة في بنيانها الداخلي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فقد زادت درجة الاحتكار في الاقتصاديات الرأسمالية.

كما تعرض النظام الرأسمالي في كثير من دول أوربا إلى ثورات واضطرابات اجتماعية مختلفة. واختل التناسب بشكل أكثر حدة بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك ، وأصبحت البلاد الرأسمالية أشد تعرضاً للأزمات الاقتصادية ، ومن ثم أشد تعرضاً للتدخل الحكومي.

محاولات الإصلاح النقدي :

إزاء الظروف المعقدة السابق شرحها (التضخم – تدهور أسعار الصرف – عجز التوازن الخارجي وأزمة المديونية) كان من الطبيعي أن تعطي دول أوربا الرأسمالية قضية سعر الصرف وتنشيط التجارة الخارجية ، وإعادة الاستقرار النقدي قسطاً وافر من الأهمية. فقد كانت القضية الرئيسية التي شغلت أذهان الاقتصاديين ورجال السياسة والحكم بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى هي الإصلاح النقدي. فعقد لهذا الغرض مؤتمران عالميان ، أولهما في بروكسيل عام ١٩٢٠ والثاني في جنوة عام ١٩٢٢.

واجتمعت الآراء على أن الإصلاح النقدي لن يأتي إلا بالعودة من جديد لقاعدة الذهب. فما حدث من اضطراب يرجع إلى ما حدث بسبب الخروج عن قواعد اللعبة التي كانت تحتمها قاعدة الذهب ، وأهمها قاعدة الحرية الاقتصادية ، وضرورة رفع القيود عن التجارة الخارجية ، وربط النقود بالذهب ، وحرية تصدير واستيراد الذهب. وكان صوت أمريكا في هذا الشأن واضحاً ، لأن من مصلحتها عودة حرية التجارة حتى يعود ما كانت تتمتع به من انتعاش في الإنتاج إبان سنوات الحرب ، ولكي تزيد صادراتها.

وفعلاً تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ للعودة مرة أخرى إلى قاعدة الذهب تتمثل فيما يلي :-

١- ضرورة تحديد قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب.

٢- إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب.

٣- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة ، وأن تكف الحكومة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي.

٤- بذل الجهود من أجل تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات حتى يمكن المحافظة على سعر صرف ثابت للعملة.

٥- زيادة كمية الذهب في بنك الدولة.

٦- العمل على توفير ثقة الأفراد من جديد في العملة عن طريق مكافحة التضخم.

٧- ضرورة إحداث نوع من التوافق بين القوة الشرائية للنقود في الداخل والخارج.

ورغم أن المبادئ العامة السابقة كانت تمثل الروح السائدة في كل الجهود التي بذلت للإصلاح النقدي في مختلف دول العالم ، إلا أن إجراءات العودة إلى قاعدة الذهب قد اختلفت من بلد لآخر بسبب تباين الأحوال الاقتصادية

والاجتماعـــية والسياسية بين هذه الدول ، خصوصاً بعد انتهاء الحرب ، كما أن عودة الدول لقاعدة الذهب قد تمت في تواريخ مختلفة.

وقد سارعت إنجلترا بالاهتمام بقضية الإصلاح النقدي ، لكي تستعيد مكانتها الســـابقة ، فـبدأت إجراءات الإصلاح منذ أوائل سنة ١٩٢٠ بخفض كمية النقود الورقية ، وامتناع الحكومة عن الاقتراض من بنك إنجلترا ، والعمل على تحقيق الـــتوازن في الميزانية العامة بزيادة الضرائب، بل العمل على تحقيق فائض فيها لكـــي يســـتخدم فـــي تسديد الدين العام، والعمل على زيادة الرصيد الذهبي لبنك إنجلترا. وبتوفر الاطمئنان لدى الحكومة بتحسن سعر الصرف للجنيه الإنجليزي، عادت إنجلترا لقاعدة الذهب في ٢٨ أبريل ١٩٢٥ ، وألغيت القروض المفروضة على تصدير الذهب.

وبعـــودة إنجلـــترا لقـــاعدة الذهب عام ١٩٢٥ ، لم تعد إليها بنفس صورتها القديمـــة ، وهي قاعدة النقود الذهبية Gold Specie Standard ، وإنما عادت إلـــيها فـــي صـــورة قاعدة السبائك الذهبية Gold Bullion Standard، حيث أصـــبحت النقود المتداولة في الداخل هي النقود الورقية ، ولكن مع استعداد بنك إنجلترا أن يبيع الذهب للأفراد في شكل سبائك ذهبية ، على ألا تقل هذه السبائك عـــن وزن معيـــن ، لكي تستخدم في الوفاء بالمعاملات الخارجية أو للأغراض الصـــناعية. وتم تثبيت الإسترليني بنفس سعره القديم الذي كان قائماً قبل الحرب، لذلـــك كانت نتائجه سلبية على الاقتصاد البريطاني. فقد أدى هذا السعر المرتفع إلـــى نقـــص الصادرات البريطانية ، وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وخروج الذهب من بريطانيا تبعاً لذلك.

وفـــي فرنســا تحركت جهود الإصلاح النقدي في إطار الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الموجات التضخمية التي بدأت تستشري بشكل واضح بعد انتهاء الحـــرب. وعادت فرنسا إلى نظام الذهب من جديد ، ولكن على أساس الصرف بالسبائك الذهبية Gold Bullion Standard ابتداء من يونيو ١٩٢٨. وحددت قيمة الفرنك بخمس قيمته السابقة على الحرب ، فتحسن ميزان مدفوعاتها ، حيث زادت صـــادراتها عـــن وارداتهـــا وحقق ميزانها التجاري فائض موات ، وأخذ يتدفق إليها الذهب من الدول الأخرى.

أمـــا ألمانـــيا فقد كانت مشكلة التضخم الجامح فيها أحد الهموم الرئيسية لـــتركة الحـــرب ، والعقـــبة الرئيسية أمام العودة لنظام الذهب. فقد جمح ارتفاع الأســـعار فـــيها جموحاً لم يعرفه التاريخ من قبل. ففي الوقت الذي خسرت فيه ألمانيا جانباً كبيراً من طاقتها الإنتاجية من جراء الحرب ، الأمر الذي ترجم في ضـــآلة الحجـــم الحقيقي لتيار السلع والخدمات ، عمدت الدولة إلى تمويل نفقاتها العامـــة عـــن طريق الإفراط في إصدار البنكنوت وهو ما انعكس في زيادة تيار الإنفـــاق النقدي. فسادت نتيجة لذلك موجات تضخمية كانت تتطور من يوم لآخر ومن ساعة لأخرى بقوة شديدة ، واتبعت الحكومة سياسة قاسية تمكنت نتيجة لها من العودة إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٤ بعد أن تمكنت أولاً من مواجهة التضخم تدريجـــياً ، وبعد أن استطاعت إلغاء النقود الورقية القديمة ، وإحلال نقود جديدة مكانهـــا (قيمة الوحدة منها تساوي ألف مليار مارك ورقي قديم)، يحكم إصدارها عن طريق علاقتها بالذهب.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت أوضاعها النقدية مختلفة عن سائر الـــدول الأخرى ، فهي لم تخرج عن قاعدة اذهب ، ولم تفرض السعر الإلزامي

لأوراق البنكنوت في غمار الحرب. والواقع أن ذلك كان راجعاً إلى كثرة ما تملكه أصلاً من رصيد ذهبي ، وإلى ضخامة ما تدفق إليها في غضون الحرب، وما اتبعته من سياسة في تمويل الإنفاق الحربي عن طريق اكتتاب البنوك أو الأفراد في القروض التي تطرحها. وكانت البنوك تفتح اعتمادات مباشرة للحكومة وتأخذ مقابلها أذونات للخزانة الأمريكية. وقد أدى هذا النظام التمويلي إلى حدوث زيادة كبيرة في حجم البنكنوت المصدر ، وإلى زيادة واضحة في حجم الودائع بالبنوك. وقد واصلت هذه الزيادة في كمية النقود اتجاهها التصاعدي بعد انتهاء الحرب. ونتيجة لذلك ارتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً واضحاً. وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من قابلية الصرف بالذهب، إلا أن ذلك لم يمنع الضغوط التضخمية من أن تواصل زحفها، بسبب عدم مواكبة نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي للنمو الحادث في تيار الإنفاق النقدي. لذا فقد كانت مشكلة الإصلاح النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تكن في كيفية العودة إلى قاعدة الذهب ، لأنها كانت بالفعل لا تزال على هذه القاعد، وإنما المشكلة كانت تتمثل في كيفية مكافحة التضخم والعمل على بلوغ الاستقرار النقدي حتى تحافظ على رصيدها الذهبي وتمنعه من الخروج. وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف عن طريق:

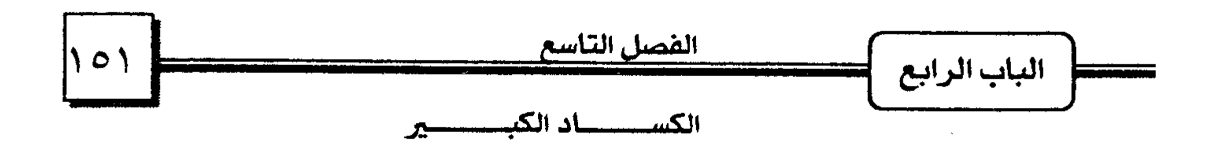
١- تطبيق البنوك سياسة انكماشية ، وذلك بإنقاص كمية القروض ، ورفع سعر الخصم.

٢- امتناع الحكومة عن اللجوء إلى البنوك للحصول على حاجتها من الموارد المالية.

٣- سعي الحكومة إلى تحقيق التوازن في ميزانيتها العامة.

وهكذا بحلول عام ١٩٢٨ أصبحت معظم دول العالم تمتثل لقاعدة الذهب في صـــورتها الجديدة " السبائك الذهبية " وذلك بالاكتفاء بقابلية الصرف للمعاملات الخارجية بالسبائك الذهبية ، أو بأوراق أجنبية قابلة للصرف ذهباً بالخارج. ومن ثم أصبح الذهب تقريباً قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية.

ولـــم يكتـــب لقاعدة الذهب البقاء إلا لسنوات معدودة ، فبقدوم الكساد الكبير The Great Depression عام ١٩٢٩، بدأت الدول تخرج الواحدة بعـــد الأخـــرى عن قاعدة الذهب إلى أن جاء عام ١٩٣٦ وقد كانت جميع الدول قد خرجت عن قاعدة الذهب ، فانهار من جديد نظام النقد الدولي.



الفصــل التاســع
الكســاد الكبيــر
(١٩٢٩ — ١٩٣٣)

رواج العشرينات :

بدأ الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام ١٩٢٩. ويعتــبر هــذا الكســـاد مــن اعنف ما تعرضت له الدول الرأسمالية في التاريخ الحديث، نظراً لشدة آثاره واتساع مجاله، بحيث عم كل الدول الرأسمالية المتقدم منها والمتخلف، وامتد سريانه لمدة أربع سنوات من سنة ١٩٢٩ حتى سنة١٩٣٣ . فهــو يمــثل أقصـــى وأعنف الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الرأسمالية في تاريخها الطويل. خاصة وأنه جاء بعد سنوات عاد فيها الازدهار والنشاط والنمو إلـــى مختلف الدول الرأسمالية من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٩،بعد التغلب على مشكلة التضخم عن طريق ضغط الإنفاق وزيادة الضرائب والتمسك بمبدأ موازنة الميزانـــية ورجـــوع الدول الأوربية الواحدة بعد الأخرى إلى نظام قاعدة الذهب، فزاد الاستقرار.

فمـــنذ منتصـــف العشرينات تمتعت الدول الرأسمالية بفترة رواج واضحة، فـــزادت معدلات نمو الإنتاج والتوظف والاستثمار. وارتفعت معدلات الربح إلى مســتويات عالـــية. وشـــهدت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً اقتصادياً مرتفعاً، بســـبب زيـــادة صـــادراتها السلعية والرأسمالية إلى دول أوربا الغربية، وبسبب القـــروض الكثيرة التي قدمتها لمساعدة أوروبا في عمليات إعادة التعمير. فقفزت الســـندات والأســـهم التي صدرت لتمويل الاستثمارات في الولايات المتحدة من ٤٠٠٠ ملـــيون دولار فـــي عام ١٩٢٣ إلى عشرة آلاف مليون دولار ، بل أن

معـــدل البطالة انخفض فيها إلى ما يقل عن ١% خلال السنوات من بعد الحرب العالمــية الأولى وحتى عام ١٩٢٩. وفاق الإنتاج الصناعي فيها في عام ١٩٢٩ ما كان عليه في عام ١٩١٣ بحوالي ٧٠% * .

فشـــهدت الســـنوات القلـــيلة الســـابقة لعام ١٩٢٩ رواج حقيقي في الإنتاج والدخـــول والاســـتثمار ، انعكـــس علـــى أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمـــية. فـــأخذت تـــرتفع باستمرار مسجلة الرواج الذي يتزايد في اقتصاديات الـــدول ، حتى أصبح الاعتقاد بأن الرواج سوف يستمر في التزايد دون أن يكون لـــه نهاية. وبان ما طبق من سياسات اقتصادية ونقدية اتسم بالسلامة ، وأن عهد الفوضـــى فـــي أسعار الصرف وتسوية الحقوق والالتزامات الدولية قد ولى إلى غير رجعة. وأصبح وزراء المالية يتوسعون في الإنفاق وفي عقد القروض دون أي تردد من عدم القدرة على السداد في المستقبل ** .

فقـــد تمـــيزت فترة ما قبل ١٩٢٩ ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديـــدة في الاقتصاد الدولي ، يتصاعد دورها السياسي والاقتصادي في المجتمع الأوربـــي والدولـــي. كمـــا بـــرزت اليابان كدولة صناعية متقدمة بما حققته من إنجـــازات غير مسبوقة في التصنيع فظهرت فى مركز الصدارة على دول العالم من حيث درجة التصنيع، يليها في الترتيب إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية. أمـــا فرنسا وإنجلترا فقد تراجعتا إلى المركز الحادي عشر لفرنسا والسابع عشر لإنجلترا *** .

---

* رمزي زكي (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١١٤ : ١١٥.

** محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ١٦٣.

*** الـــتراجع النســـبي لإنجلترا يرجع إلى العديد من العوامل: منها العودة إلى قاعدة الذهـــب عام ١٩٢٥ بنفس سعر ما قبل الحرب بالجنيه الإسترليني ، وهو ما كان يمثل ســـعراً أعلى من قيمته الحقيقية في ذلك الوقت ، مما أدى إلى زيادة الواردات بنسبة=

أسبـــاب الكســـــاد :

كانـــت بدايـــة الكساد بما حدث في يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ في بورصة الأوراق المالية بنيويورك ، حيث بيعت في هذا اليوم كميات ضخمة من السندات والأوراق المالية التي تمثل أعظم رأس مال الشركات الكبرى ، فهبطت أسعارها إلـــى مســـتوى مـــنخفض جداً ، وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر. فمن الطبيعي أن ياتي الكساد في أعقاب الرواج ، فقد أخذت الأسعار في الارتفاع في أواخـــر ١٩٢٧ كمـــا يتضـــح مـــن الجدول رقم (٤) واستمرت في السنة التالية وازدادت حـــدة في آخرها ، ووصلت إلى رقم قياسي في سبتمبر ١٩٢٩ قبل أن تنخفض في أكتوبر ١٩٢٩ ، وتتدهور أكثر من بعد ذلك.

=٣,١% سنوياً ، وخفض الصادرات بنسبة ١,٨% سنوياً. وقد اشترك في ذلك عوامل أخـــرى مـــثل التراجع النسبي في استخدام الفحم (الذي كان يمثل أهمية في الصادرات البريطانية) نتيجة لمنافسة البترول ، وتطور إنتاج الكهرباء من تساقط المياه. وتعرض القطن والمنسوجات البريطانية للمنافسة الشديدة من جانب اليابان. وتعرض بناء السفن لكســـاد نتـــيجة زيادة إنتاجها أثناء الحرب. وعموماً لم تتطور الصناعة البريطانية من حيث التقنيات والكفاءة الإنتاجية والإدارة ، كما حدث خارجها منذ أواخر القرن التاسع عشـــر ، بالاعـــتماد علـــى ما حققته من سبق في التصنيع ، مكنها من اكتساب سمعة واتساع في الأسواق الخارجية ، ساهم فيه ما كان لها من سيطرة استعمارية واسعة في ذلك الوقت.

جدول رقم (٤)
الرقم القياسي لأسعار الأوراق المالية
في الولايات المتحدة الأمريكية *
(١٩٢٦ = ١٠٠)

السنة والشهر	الرقم القياسي	السنة والشهر	الرقم القياسي
ديسمبر ١٩٢٥	١٠٠	ديسمبر ١٩٢٩	١٤٧
ديسمبر ١٩٢٦	١٠٥	ديسمبر ١٩٣٠	١٠٢
ديسمبر ١٩٢٧	١٢٦	ديسمبر ١٩٣١	٥٤
ديسمبر ١٩٢٨	١٧٨	ديسمبر ١٩٣٢	٤٥
سبتمبر ١٩٢٩	٢١٦	ديسمبر ١٩٣٣	٤٩
سبتمبر ١٩٢٩	١٩٢	ديسمبر ١٩٣٣	٧٩

وكانت السلطات الأمريكية قد أبدت انزعاجها (في ١٩٢٨) من الزيادة السريعة في الأسعار ومن حمى المضاربة في البورصة وخشيت أن يؤدي هذا الارتفاع الذي لم يحدث له مثيل إلى هزة شديدة في الاقتصاد الأمريكي عندما يتوقف الارتفاع في الأسعار ويبدأ في الهبوط. فسعت نحو الحد من الارتفاع برفع أسعار الفائدة، وحددت من الأموال المخصصة للمضاربة ، وأصدرت التحذيرات بعواقب الأمور، ولكن بدون أي استجابة لما تقوم به واستمرت الأسعار في الارتفاع.

---

* محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٦٨ : ١٦٩.

فالأســعار ترتفع طالما استمر التفاؤل ، إلا أنه بمجرد أن يتحول إلى تشاؤم تــنخفض الأسعار ، ويسرع المضاربون إلى التخلص من حيازاتهم من الأوراق المالية قبل أن تحل الخسارة بهم مما يؤدي بدوره إلى انخفاض سريع في عمليات البورصــة. فيسود التشاؤم قطاع الأعمال ويتراجع حجم الإنتاج ، وتزداد البطالة وتــنخفض الدخــول ، ويقل الطلب ، وتزداد الخسائر وهكذا ينقل الاقتصاد من مــرحلة الرواج إلى مرحلة الكساد. فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون ، مما أدى إلى انهيارها بشكل سريع.

ويــرجع الــبعض سبب الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نفاد فرص الاستثمار في ١٩٢٩، فأدى دوراً انكماشياً ، زادت قوته بما حدث من انهيار في بورصة الأوراق المالية. فلقد استمر الرواج سبع سنوات ، بلغ الاستثمار خلالها درجــة الــذروة وتم التوسع في البناء والقضاء على أزمة المساكن إلى أن بدأت صــناعة البناء في الركود سنة ١٩٢٨ (لزيادة العرض عن الطلب) وبدأت تظهر فــيها البطالة. وبدأت بقية الصناعات تتأثر بالكساد خلال سنة ١٩٢٩ ، عندما بدأ التشــاؤم يخــيم في الأفق بأن شيئاً لابد أن يحدث. وعند حدوث انهيار البورصة أحجم رجال الصناعة عن أي استثمار جديد. بمعنى أن انخفاض الاستثمار بسبب ضــيق فرصـــه كــان عامل انكماش ، ولكن أثره كان ضعيفاً. ولكن بعد انهيار البورصة زادت القوة الانكماشية للإحجام عن الاستثمار. وفي سنة ١٩٣١ أصبح الاســتثمار بالسالب ، أي أن الصناعة أصبحت تتخلص من رأسمالها الثابت. ولم يتحول الاستثمار إلى رقم موجب إلا في سنة ١٩٣٦ * .

---

* المرجع السابق – ص ص ١٧٠ : ١٧١.

وقـد اقترنـت فـترة الكسـاد بموجة واضحة من عدم الثقة والخوف من احـتمالات المسـتقبل. وقـد تحولت هذه الموجة فيما بعد إلى ذعر مالي طاغ، فاندفع الأفراد والأجانب يسحبون ودائعهم من البنوك ، ويطالبون بصرف أوراق البنكـنوت بالذهب. ولما كانت كمية كبيرة من التداول النقدي (تصل إلى حوالي ٦٠% أو أكثر) لا يقابلها غطاء ذهبي ، فإن تكالب الأفراد على الصرف بالذهب قـد عـرض مؤسسـات الائتمان لحالة عجز حقيقي عن الدفع ، فتعرضت بذلك للإفلاس. وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام ١٩٣٠ (١٣٢٥) بنكاً ، ارتفعـت إلى (٢٢٩٤) بنكاً في عام ١٩٣١ ، وإلى ٣٧٥٠ بنكاً في عام ١٩٣٢. وإزاء هذا الموقف المتدهور الذي عرض النظام النقدي والائتماني للانهيار التام لـم تجـد الحكومـة الأمريكية مناصاً من أن تعلن في ٢٦ مارس ١٩٣٣ إيقاف الصرف بالذهب.

وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية تكرر مثيله في نفس الوقت أو بعده فـي كل دول العالم الرأسمالي. فالحجم النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمـي كبير ، والأهم هو تشعب وكبر علاقاته التجارية والمالية مع الاقتصاد الأوربـي. فانـتقال الكسـاد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوربية ومخـتلف دول العـالم كـان سريعاً وحاداً. فانخفاض الإنتاج والاستهلاك نتيجة للكساد في الولايات المتحدة كان يعني انخفاض صادراتها ووارداتها من مختلف الدول وبالذات الأوربية ، مما يعني اختلال موازين مدفوعاتها وبالذات انخفاض صـادراتها ، وبالتالي أسعار عملاتها ، وكذلك انخفاض إنتاجها وما يترتب على ذلك من آثار تراكمية.

بالإضـــافة إلى ما وجد من نظام شاذ للمدفوعات الخارجية نتيجة لدفع ديون وتعويضات الحرب. فمعظم دول أوربا خرجت من الحرب وهي دائنة ومدينة في نفس الوقت. دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات ، ومدينة للولايات المتحدة الأمريكية بقــيمة القــروض التــي أخذتهــا أثناء الحرب (أو بعد الحرب). وكانت ألمانيا تقترض من الولايات المتحدة الأمريكية ، فتدفع تعويضاتها بهذه القروض للحلفاء ثــم يقــوم الحلفاء بدفع ديونهم من هذه التعويضات للولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا التشابك في التدفقات المالية ما أن حدثت أول شرارة للكساد وانهيار النظام الــنقدي للولايات المتحدة الأمريكية حتى انتقل وقعها بشدة في أوربا. وليس من المبالغة القول بأن بوادر أزمة الكساد قد وجدت في ألمانيا حتى قبل بداية ظهور الكســـاد فـــي الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد اعتمدت ألمانيا في إعادة بناء ما دمرته الحرب وسداد التعويضات على القروض الأمريكية ، كما سبق القول. وقد كانت معظم هذه القروض قصير الأجل فيمكن سحبها بسهولة وفي أي وقت مما يــؤدي إلـــى وقوع كارثة. وقد حدث ذلك بالفعل ، ففي عام ١٩٢٨ بدأ الدائنون الأمريكــيون فـــي سحب أموالهم ، لاستثمارها محلياً في المضاربة في البورصة (أثناء تصاعد أسعارها قبل الانهيار) حيث إن هذه العملية أصبحت كثيرة الربح. وقـــد استمرت عملية سحب الأموال في الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٩ ، وكان لعـــدم الارتـــياح للأوضـــاع السياسية في ألمانيا أثره في نزوح رؤوس الأموال الأمريكـــية إلـــى خـــارج ألمانـــيا ، مما أدى في النهاية إلى انخفاض الاستثمار والإنـــتاج وزيادة البطالة * ، بما جعل ألمانيا بؤرة لحدوث الكساد بالإضافة إلى أمريكا منذ أكتوبر ١٩٢٩.

---

* محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٧٧ : ١٧٨.

ففي دول أوربا الصناعية كانت وطأة الأزمة الاقتصادية ثقيلة ، حيث انخفض حجـم الإنـتاج الصناعي انخفاضاً شديداً ، وتدهورت معدلات الاستثمار والنمو، وانخفضـت الأسـعار ومعـدلات الربح بسرعة واضحة ، وتراكمت السلع في الأسـواق لا تجـد لهـا تصريفاً. وكان من الطبيعي – والحال هذه – أن تتفشى الـبطالة ويرتفع معدلها إلى آفاق عالية. وما أن حل شتاء عام ١٩٣١ حتى كان عـدد العمال العاطلين في ألمانيا وحدها قد بلغ خمسة ملايين عامل. وفي النمسا التـي لـم يـتجاوز عـدد سكانها آنذاك ستة ملايين نسمة ، وصل عدد العمال العاطليـن فيها إلى نصف مليون عاطل. ولم يكن الحال بأحسن من ذلك في باقي الـدول الأوربـية الأخـرى. وفـي ظل هذا الجو من عدم التفاؤل والخوف من المسـتقبل، كان من البديهى أن تنتشر موجه واضحة من الذعر المالي ، لتؤدي فـي الـنهاية إلـى انهيار النظام النقدي وقاعدة الذهب. ففي مايو ١٩٣١ أغلقت أبواب أكبر البنوك النمساوية في تمويل المشرعات. وعقب ذلك انفجر الذعر من توقع حدوث حرب عالمية جديدة نظراً للاتحاد الجمركي الذي أعلن بين حكومتي النمسـا وألمانـيا. فقد كان الحزب النازي يزحف نحو السلطة ، وقد أعلن انتقاده الشـديد لاتفاقـية فرساي ، ويتوعد بإيقاف ألمانيا دفع تعويضات الحرب. فكان السـحب شـديداً في ألمانيا لرؤوس الأموال الأجنبية ، فضلاً عن دفع تعويضات الحـرب ، وأصبح النظام المصرفي في حالة انهيار حقيقي بعد استنزاف الذهب مـن ألمانـيا. وأعلـن في يوليو ١٩٣١ غلق أبواب البنك الوطني بدار مشتات بألمانيا، واضطرت الحكومة الألمانية إغلاق جميع البنوك لمدة يومين ، وأعلنت تأجيل الديون الأجنبية لمدة ستة شهور.

وفي فرنسا أغلقت بعض البنوك ، ولجأ الفرنسيون إلى سحب رؤوس أموالهم مـــن سوق لندن، فانخفض الرصيد الذهبي لبريطانيا انخفاضاً كبيراً. وزاد الطين بلـــة، توقـــف ألمانيا عن دفع التعويضات ، وعدم قدرة البنوك البريطانية على ســـحب أموالها الموظفة في ألمانيا. ولم يجد القرض الذي حصلت عليه بريطانيا مـــن بنك فرنسا بدأ من إيقاف حركة الانهيار ، مما اضطر إنجلترا أن تعلن في سبتمبر ١٩٣١ وقف الصرف بالذهب ، وخرجت من ثم عن قاعدة الذهب.

ثــم توالت بعد ذلك حركات الانهيار في النظم النقدية في السويد والدانمارك والـــنرويج ومصـــر والأرجنتين وبوليفيا واليابان ، ... إلخ. وهكذا لم يأت عام ١٩٣٦ إلا وكانت جميع الدول قد أعلنت خروجها عن قاعدة الذهب.

وانـــتقل الكســـاد إلـــى خارج أوروبا إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات بدرجـــة شـــديدة قاسية. فلقد كانت المستعمرات قد أجبرت بفعل علاقات التبعية والهيمـــنة وتقســـيم العمـــل الدولي على أن تتخصص في إنتاج المواد الخام التي توجـــه أساســـاً للتصـــدير للـــدول الرأسمالية المتقدمة ، ومن ثم بهبوط الأحوال الاقتصادية في تلك الدول المتقدمة ، انخفض بشدة الطلب العالمي على صادرات المســـتعمرات ، وانخفضـــت الأسعار ، وقلت الحصيلة بشدة ، وضعفت بالتالي قدرتهـــا علـــى الاســـتيراد وتدهور حجم الإنتاج فيها وتفشت البطالة ، وتدهور مستوى المعيشة إلى مستويات غير إنسانية.

وباختصار نذكر أهم الخسائر التي ترتبت على الكساد الكبير فيما يلي:

- انخفـــــاض حـــــجم الإنتاج في الدول الرأسمالية بنسب تتراوح ما بين ٤٥ ، ٦٠%.
- حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي ١٠٠ مليون عاطل.

- إفلاس العديد من الصناعات والمؤسسات المصرفية.
- حدوث دمار في السلع المنتجة خلال فترة الكساد يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى.
- انهيار قيم عملات ٥٦ بلداً رأسمالية.
- حدوث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية.
- انهيار نظام النقد الدولي * .

أسباب حدة الكساد :

وقـد ساهمت بعض العوامل في زيادة حدة الكساد واستمراره لمدة طويلة بالمقارنة بأي كساد حدث من قبل ** .

١- فالجو السياسي كان يسوده عدم الاستقرار. فلم تكن قد سويت بعد مشكلة التعويضات ، وكانت الحدود السياسية لدول أوربا موضع خلاف شديد. وكانـت الحكومات التي وجدت في البلاد المهزومة ضعيفة وتتخبط في سياسـاتها ، ممـا أعطـى الفرصة للأحزاب والجماعات المتطرفة بأن تقـوى وتجـد تأيـيد متسع لها بين طبقات الشعب ، والمثال على ذلك الحـزب الـنازي في ألمانيا وعدم رضائه بالتعويضات الفادحة. فترتب علـى هـذا الجـو مـن القلاقـل السياسية حـالة من عدم الاستقرار الاقتصـادي، بحيـث أصبح الشعور بأن مستقبل المشروعات والأعمال غير مأمون.

---

* ارجع إلى : رمزي ذكي (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١١٤ : ١٣٠.

** محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٧٤ : ١٨٢.

٢- كما أن ضعف الهيكل الاقتصادي للدول الأوربية نتيجة الحرب أدى إلى استفحال أثر المشاكل الاقتصادية وزيادة حدتها. ففي الفترة السابقة على الحـــرب كانـــت الرأســـمالية بعيدة عن تدخل الدولة في الشراء أو البيع وكانـــت القـــيود الاحتكارية قليلة ، ولكن نتيجة للحرب تعددت القوانين واللوائـــح المـــنظمة للصـــناعة والتجارة وغيرها وانتشرت الاحتكارات واشـــتد نفوذ اتحادات العمال. وقد أدى ذلك كله إلى تقليل مرونة الجهاز الاقتصـــادي، بحيث أصبح أقل قدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية. فقـــد صـــدرت التشريعات التي تحمي وتشجع الاحتكارات وتقوي نفوذ نقابات العمال بمكافحة البطالة ... إلخ.

٣- كما كان لتشابك مشكلة الديون والتعويضات - كما سبق شرحها - دور هـــام فـــي زيادة حدة الكساد وانتشاره وتفاقمه. فلقد كانت ألمانيا ووسط أوربا في حاجة إلى رؤوس أموال هائلة لإعادة البناء ودفع التعويضات. وقد أمكنها الحصول على الأموال اللازمة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكـــية ، إلا أن تلـــك الأمـــوال كانت تتمثل في الغالب في قروض قصـــيرة الأجل بأسعار فائدة مرتفعة. وقد تعرضت تلك الأموال للسحب إلـــى الولايات المتحدة عام ١٩٢٨ وأوائل عام ١٩٢٩ لاستثمارها محلياً فـــي المضـــاربة في البورصة بنيويورك ولعدم الاطمئنان إلى الأوضاع السياســـية في ألمانيا ، مما أدى إلى إيجاد بؤرة إضافية لانتشار الكساد فـــي أوربا بتعرض النشاط الاقتصادي في ألمانيا لصدمة، وتوقفها عن دفـــع الديـــون للحلفاء ، ومن ثم عدم مقدرة الحلفاء دفع الديون للولايات المتحدة، في تلاحق متتالي ومتشابك للفعل ورد الفعل .... إلخ.

٤- كمـــا أن مـــا ترتب على الحرب العالمية الأولى من تعطل للتجارة بين الدول دفع الدول إلى الاعتماد على نفسها في التوسع في صناعات قائمة وإقامـــة صـــناعات جديـــدة لمواجهة توقف الاستيراد. ومن بعد الحرب عملـــت الـــدول علـــى حمايـــة صناعاتها من المنافسة الأجنبية باتخاذ إجـــراءات تقييد الواردات. وقد زادت هذه القيود منذ بداية الكساد نظراً إلـــى انخفاض الطلب وانتشار البطالة. وهنا نجد أن تقييد التجارة يؤدي إلـــى صـــعوبة تســـديد الديون. فمن المفروض أن الدولة المدينة يمكنها بتصدير فائض إنتاجها إلى الدولة الدائنة من سداد ديونها ، إلا أن وضع القـــيود أمـــام الصادرات فإنه يحول دون سداد القروض. وهذا ما حدث بالنســـبة لألمانـــيا ، فلقد بدأ رأس المال الأمريكي في الهجرة من ألمانيا مـــنذ ١٩٢٨ ممـــا سبب أزمة للصناعات الألمانية. وعندما قامت ألمانيا بالوفـــاء بالديون عن طريق زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة ، نجد أن الكونجـــرس الأمريكي قد وضع تعريفة جديدة حامية ، مما أدى إلى خلق صعوبات أمام الدول المدينة وساهم في زيادة حدة الكساد.

٥- يقع العبء الأكبر في وقت الكساد على صناعات السلع الإنتاجية وعلى الصـــناعات الإنشـــائية ، فهي التي تتلقى الصدمة الأولى لحدوث الكساد (الـــذي يبدأ عادة عندها) بتراجع الطلب عليها. ويبدأ الرواج عادة عندها بارتفـــاع الطلب عليها. وعلى ذلك فمن الضروري تخفيف عبء الكساد عـــن هـــذه الصناعات ، وهذا يقتضي العمل على خفض التكاليف حتى يـــؤدي انخفـــاض الأثمـــان إلـــى تشجيع رجال الصناعة على الشراء. والملاحظ هنا أن خفض التكاليف عن طريق خفض الأجور لن يكون له

أثــر انكماشي ، وذلك لأن زيادة الطلب على الصناعات الإنشائية يعمل علــى خلق دخول جديد تفوق الانخفاض الذي يحدث في الأجور. وهذه هــي السياســة التي تتبع عادة في أوقات الأزمات الاقتصادية ، إلا أن الملاحــظ أن هذه السياسة لم تتبع أثناء الكساد الكبر ، فقد كانت سياسة الــدول وكذلــك رجــال الصناعة تعمل على المحافظة على مستويات الأجـور علــى مــا هي عليه ، وذك خوفاً من أن تخفيضها يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.

وقــد أدت سياســة الإبقاء على التكاليف على ما هي عليه إلى خفض الطلب على الصناعات الإنشائية ، وكذلك إلى اسحب من الاحتياطيات لدى الشــركات وذلــك لعــدم كفاية الأرباح ، في الوقت الذي كانت فيه السياسة تهــدف نحو المحافظة على الأجور والأنصبة الموزعة. هذا ولا شك قد تم علــى حســاب رأس المال ، لأنه كان المفروض استخدام الاحتياطيات في شراء الآلات وعمل التجديدات اللازمة. ونظراً لاستمرار الأزمة لمدة أطول من التصور، تغيرت السياسة وسمح بتخفيض الأجور في أواخر سنة ١٩٣٠ ، إلا أن ذلــك لــم يقــترن بتوسع رجال الأعمال في الاستثمار (لزيادة حدة التشاؤم) وعلى ذلك ترتب على تخفيض الأجور آثارا انكماشية.

بداية الانتعاش * :

لابــد للكســاد من نهاية ، كما لا يوجد رواج بدون نهاية، وإنما من الممكن عــند انقضاء الكساد أو مقدم الرواج ألا يكون عودة بالكامل إلى الحالة السابقة.

* المرجع السابق – ص ص ١٨٢ : ١٨٤.

وبالنســبة للكســاد الكبير ، فبعد مرور ثلاث سنوات أصبح الجميع يعتقدون بأن الأسعار قد انخفضت إلى حد لا يمكن الهبوط عنه ، وبالتالي من الممكن أن تبدأ في الصعود. كذلك فإن المشروعات التي كانت قد أجلت تجديد آلاتها ، أصبحت تعتقد أنه من الضروري أن تبدأ الاستعداد لمواجهة الانتعاش الوشيك بشراء آلات جديــدة ، ممــا دفع الصناعات الإنتاجية إلى العمل من جديد وزيادة الطلب على المــواد والعمــال. وهــنا بدأت الحياة تدب من جديد حتى من قبل أن يبدأ العمل بالسياسات التوسعية التي اتبعها هتلر في ألمانيا وروزفلت في الولايات المتحدة.

ولكــن الانتعاش لم يكن كاملاً. فبالرغم من السياسات التوسعية التي اتبعت فــي أمريكا وذلك بالقيام بالمشروعات العامة الكثيرة تحت ما سمي بسياسة العهد الجديــد New Deal فــإن الصناعات الاستثمارية لم تتوسع بالدرجة المطلوبة وذلــك لسببين : أولاً : إن الكساد كان عنيفاً خاصة في الولايات المتحدة ، فبدأت الصناعة في التخلص من المخزون الكبير في السلع الرأسمالية بالسحب منه قبل بدايــة التوســع الإنتاجي في السنوات الأولى. والسبب الثاني كان سياسياً ويرجع إلى معاداة طبقة الرأسمالية لسياسة العهد الجديد للرئيس الأمريكي مما جعلها أقل تحمساً للقيام باستثمارات جديدة . بمعنى أن الانتعاش جاء أقل من اللازم مما أثر بالطــبع علــى درجــة الانتعاش في الدول الأخرى، وذلك لكبر وزن الاقتصاد الأمريكي وكبر أهميته للدول الأخرى.

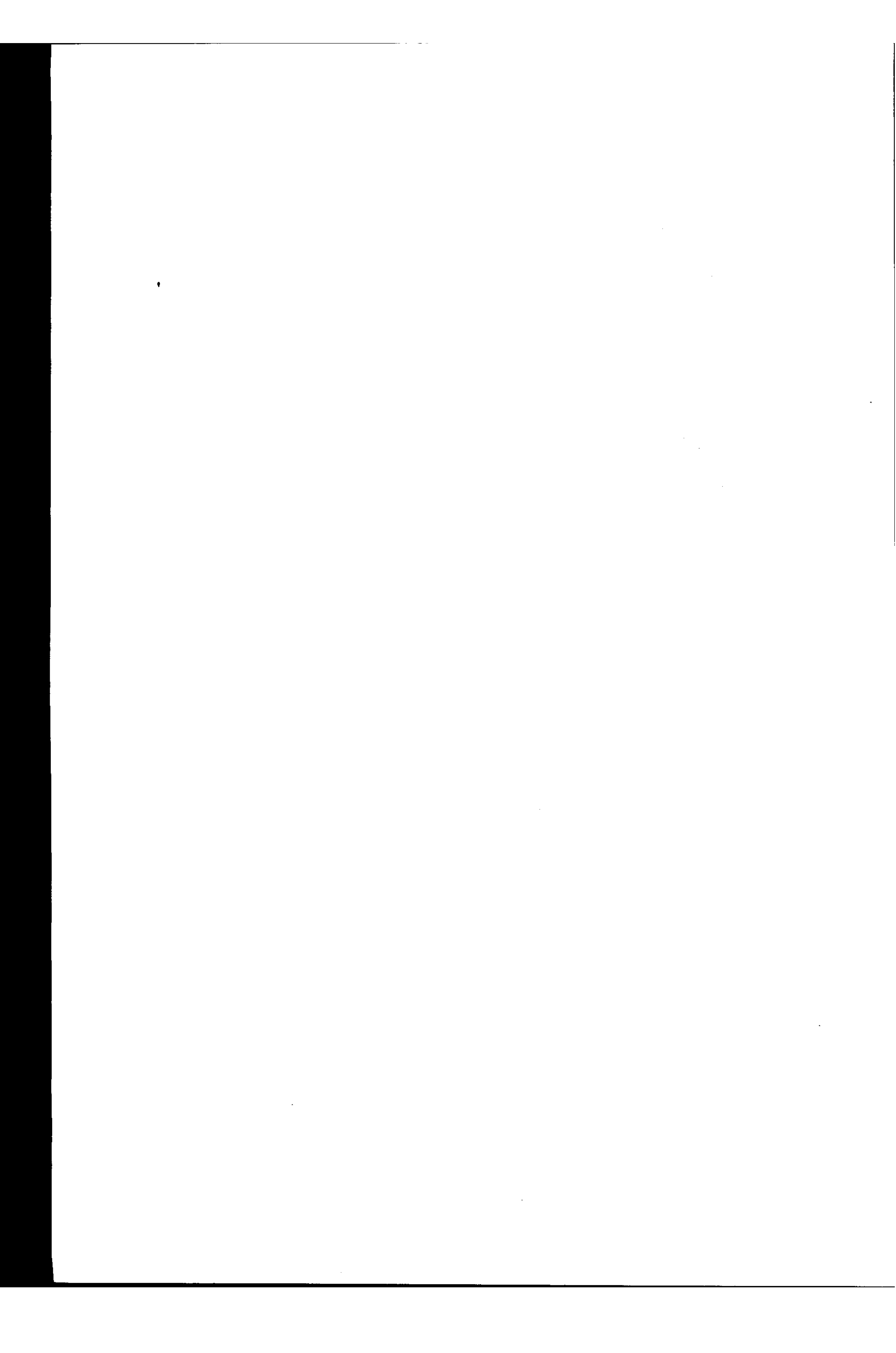
وبــزيادة الانــتعاش بدأت القيود على التجارة الدولية في الانخفاض ، وبدأ العجــز في موازيين المدفوعات يقل نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأولية. مما أدى إلــى قــيام هــذه الدول بتخفيف القيود المفروضة على الواردات والصرف الأجنبي. ولم يكن مع ذلك عودة الانتعاش مقترن بعودة الأمان والاستقرار ما بين

الـــدول ، فقـــد شهدت الفترة المد [illegible] عام ١٩٣٣ [illegible] الحرب العالمية الثانـــية حـــرباً ضروساً في العلاقات [illegible] الدولية بين [illegible] حيث ساد عـــدم الاستقرار في التعامل بين [illegible] عملاتها [illegible] عمليات التخفيض لأســـعار الصـــرف. وكلهـــا أمـــور [illegible] التجارة الدولية للاضطراب وعدم الازدهـــار. فقد تباينت المصالح [illegible] رغبات في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأســـواق الخارجـــية وبالذات في المستعمرات وأشباه المستعمرات. ولهذا فليس غريـــباً أن تشـــهد هذه الفترة عدداً من الحروب المحدودة والاعتداءات الصارخة علـــى شـــعوب البلاد الضعيفة كحل لأزمة النظام الرأسمالي. فقد اعتدت إيطاليا الفاشـــية علـــى الحبشة عام ١٩٣٥ ، وعلى بعض دول شمال أفريقيا. كما بدأت ألمانيا النازية ترسم خططها التوسعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوســـط ، وخصوصـــاً فـــي تركيا وإيران ، وفي الشرق الأقصى قامت اليابان باعتدائها على الصين عام ١٩٣٧ ، .... إلخ.

وهكـــذا بدأت الدول الرأسمالية القوية تستعد منذ أواسط الثلاثينات للحرب. حيـــث زاد الإنفـــاق علـــى التسـليـــح ، وتمـــت عسكـــرة الاقتصاد في ألمانيا وإيطالـــيا ، وبدأت دول أوربا تستعد للحرب وخصوصاً بعد وصول هتلر للحكم وتهديده بعدم مواصلة (دفع التعويضات) * .

---

* رمزي زكي – المرجع السابق – ص ص ١٣٤ : ١٣٦.



الباب الخامس

التطور الاقتصادي المعاصر لأوروبا

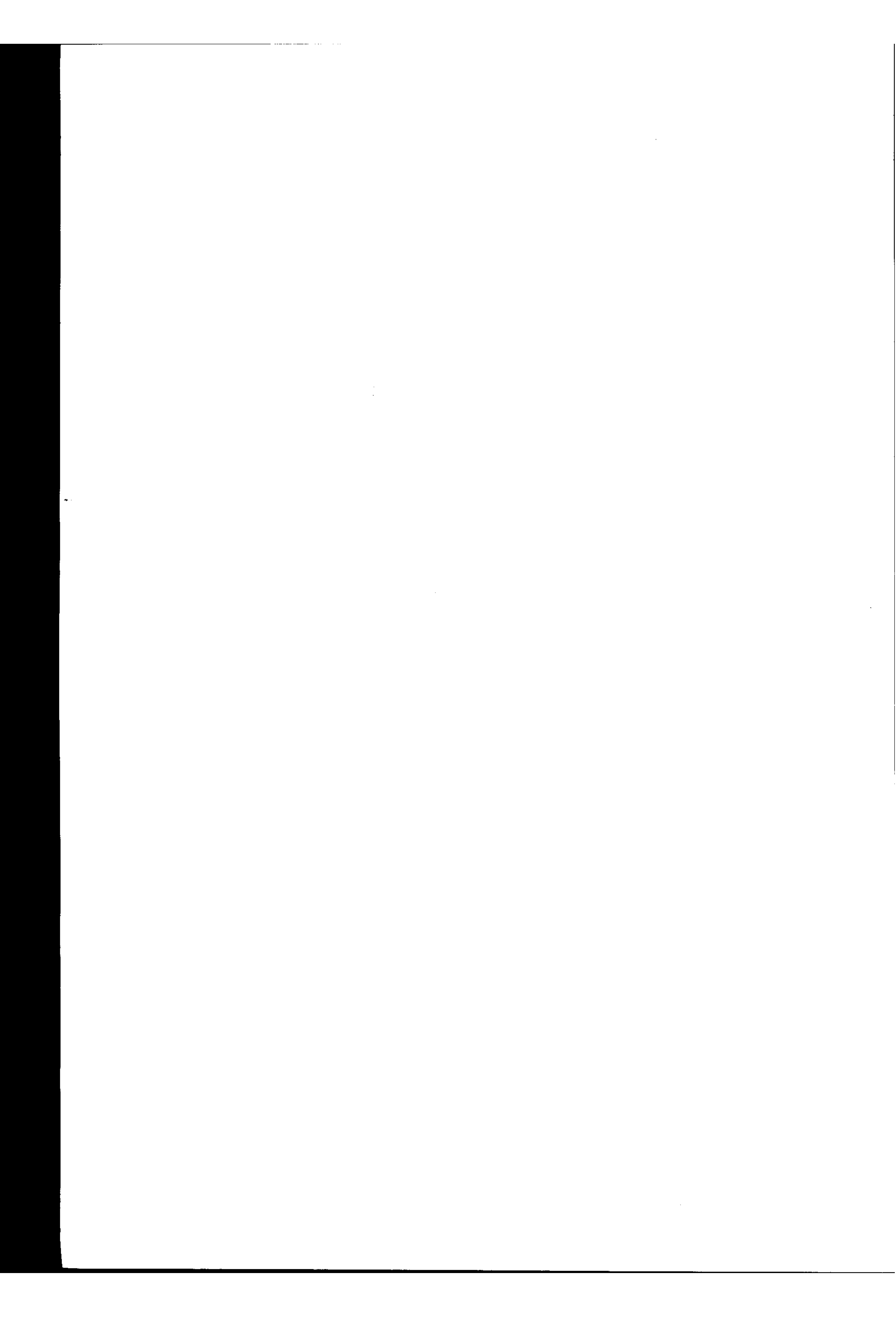
مقدمة :

ننـــتقل إلـــى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فنستعرض ما ترتب على تلـــك الحرب من دمار وخسائر مادية واقتصادية هائلة، وما تم من إعادة بناء في الـــبلاد الأوربـــية ونمـــو اقتصادي مزدهر طوال الفترة التالية للحرب حتى عام ١٩٧٠. ثـــم نـــتعرض لمـــا لازم البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً من متاعب اقتصـــادية خـــلال عقدي السبعينات والثمانينات ، وذلك بدخول مراكز المنظومة الرأســـمالية لما يطلق عليه عصر "الأزمة المستمرة" ، الراجعة إلى القصور في آلـــيات امتصاص ما يتحقق من فائض اقتصادي متصاعد ، يتحقق نتيجة لتنامي قوى الإنتاج والتقدم التكنولوجي. ومن ثم نتناول آليات امتصاص الفائض الممثلة فـــي الإنفـــاق العســـكري والاستثمار الخارجي وتصاعد النصيب النسبي لقطاع الخدمـــات فـــي الهياكل الاقتصادية للبلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً سواء في أوروبا أو خارجها.

وتنقسم الموضوعات التي نتناولها هنا إلى :-

الفصل العاشر :- أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٧٠)

الفصل الحادي عشر) : النضوج الاقتصادي وأزمة الرأسمالية (١٩٧١ - الآن).



الفصل العاشر

أوروبا من بعد الحرب العالمية الثانية

(١٩٤٥ — ١٩٧٠)

دمار الحرب العالمية الثانية * :

ما حل بالعالم من دمار وتخريب وقتل أثناء الحرب العالمية الثانية ، يفوق بمرات عديدة ما لحق بالعالم من جراء الحرب العالمية الأولى. فقد أسفرت المعارك الدامية خلال سنوات الحرب الست عن سقوط حوالي ٥٠ مليون قتيل في مختلف أنحاء العالم. ودمرت العمليات الحربية أغلب الطاقات الإنتاجية ، الصناعية، والزراعية والخدمية في دول أوروبا وفي كثير من الدول الأخرى. وساد الخراب والجوع والمرض والبطالة في هذه الدول بسبب العمليات العسكرية.

فهبط الإنتاج الزراعي والصناعي هبوطاً كبيراً في جميع دول القارة الأوربية، الأمر الذي ترتب عليه وجود نقص خطير في عرض السلع المتوفرة للاستهلاك المحلي ، والحاجة إلى معالجة هذا النقص عن طريق الاستيراد. ويكفي – بهذا الخصوص – أن نعلم أن مستوى انتاج الحبوب في بلد كالنمسا قد

* ارجع إلى : رمزي ذكي (دكتور) – التاريخ النقدي للتخلف – السابق ذكره – ص ص ١٤١ : ١٤٥.

وصل عام ١٩٤٧/٤٦ إلى ٤٧% من مستواه في الفترة ٣٥-١٩٣٨ ، وفي بولندا ٤١% ، وبلجيكا ٥١% وفي فنلندا ٥٧% ، وفي فرنسا ٥٩% ، وفي اليونان ٦٦% وفي إيطاليا ٦٨%. أما إنتاج اللحوم والدهنيات فقد هبط بمعدلات أكثر. وبالنسبة للإنتاج الصناعي ، فقد كانت الصورة أسوأ من ذلك بكثير. ففي ديسمبر عام ١٩٤٥ بلغ مستوى الإنتاج الصناعي في ألمانيا ٣٠% من مستواه الذي كان سائداً عام ١٩٣٧ ، وفي هولندا ٣١% وفي إيطاليا ٢٨% وفي بلجيكا ٣١% وفي بولندا ٥٧% وفي اليونان ٣٩% وفي النرويج ٦٩% وفي فرنسا ٦٧ %. يضاف إلى هذا أيضاً تقطع خطوط المواصلات (الجسور ، السكك الحديدية ، الطرق ...) ، وتهدم المباني السكنية والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة (مصادر المياه والكهرباء).

كما خرجت دول القارة الأوربية من الحرب وهي مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الديون التي كانت قد اقترضتها خلال سني الحرب في شكل مواد غذائية وصناعية وحربية. فاضطرت بعض الدول الأوربية - أثناء الحرب - وبسبب تزايد مديونيتها ، إلى تصفية كثير من استثماراتها الخارجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لتسوية جانب من الرصيد المدين معها . وبذلك خسرت مورداً هاماً من مصادر الدخل القومي. والمثال الواضح على ذلك بريطانيا فقد هبط الدخل الصافي لاستثماراتها الخارجية من ألف مليون دولار قبل الحرب إلى حوالي أربعمائة مليون دولار بعد الحرب ، نتيجة تصفية بعض استثماراتها بالخارج. يضاف إلى ذلك انسياب الذهب الذي كانت تملكه دول القارة الأوربية ، واتجاه الجزء الأعظم منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب. فبلغت قيمة الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٣٤ إلى

١٩٣٩ حوالي ٩٩٩١ مليون دولار . فأصبحت كميات الذهب بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر مما تقتضيه نسبة التغطية القانونية للنقد المصدر والاحتياطى ضد تقلبات أسعار الصرف. وما أن انتهت الحرب حتى كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من ثلثي ذهب العالم. وكادت أن تتخلص من كافة مديونيتها الخارجية بتصفية الاستثمارات الأوربية المتواجدة عندها.

وفيما يتعلق بأسعار الصرف للعملات الأوربية فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً في عالم ما بين الحربين. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتدعم من اتجاهات التدهور فيها ، وذلك بسبب تزايد العجز في موازين المدفوعات وحركات رؤوس الأموال. وتسابقت دول أوروبا فيما يمكن أن يسمى "بحرب التخفيضات القذرة" كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجاري على حساب مصالح الدول الأخرى. وعند انتهاء الحرب، كان من الواضح أن الجنيه الإسترليني ، الذي كان يلعب دور العملة الدولية ، قد سقط عن عرشه.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت صورتها على عكس صورة الحالة الأوربية ، فهي في قمة ازدهارها ولمعانها من حيث أجهزتها الإنتاجية ، والعمالة شبه الكاملة ، والفائض التجاري ، وتراكم الذهب ، وتناقص المديونية الخارجية ، بتصفية ما على أراضيها من استثمارات أوربية كما سبق القول.

إعادة البناء والازدهار الأوربي (١٩٤٥ — ١٩٧٠) :

علمنا من قبل كيف لازمت آثار الحرب العالمية الأولى (التخريب والدمار والمديونية والتعويضات ... إلخ) الاقتصاديات الأوربية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين ، وقد كانت في حد ذاتها من أسباب حدة وطول ما حدث

مــن كساد عالمي كبير. وقد كان حجم الدمار والتخريب الذي ترتب على الحرب العالمــية الثانــية يفوق بمرات عديدة ما لحق بالعالم من دمار من جراء الحرب العالمــية الأولــى – كما سبق الذكر – إلا أن آثار الحرب العالمية الثانية قد تم طــيها بســرعة ، واتجهــت الدول الأوربية نحو النمو مرة أخرى بمجرد انتهاء الحرب بصورة لم يشهدها العالم من قبل.

فــبمجرد انقشــاع دخان الحرب تلخص المأزق الاقتصادي لدول القارة الأوربــية فيما يلي : كيف يمكن القيام بعمليات التعمير لزيادة الطاقات الإنتاجية للوفــاء باحتــياجات الطلــب الكلي في الوقت الذي يحتاج فيه بناء وتعمير هذه الطاقات إلى استيراد الكثير من المواد الغذائية والمواد الخام ومواد الطاقة والسلع الإنتاجــية ، بيــنما تدبير استيراد هذه المواد يتطلب زيادة التصدير ؟ ولكن لكي يزيد التصدير، يجب أن يزيد الإنتاج، ولكي يزيد الإنتاج لابد من زيادة التصدير. وفضــلاً عــن ذلك فإن موازين مدفوعات هذه الدول في حالة عجز مستمر مع وجود شحة كبيرة في الذهب والاحتياطيات النقدية والذهب * .

هذا المأزق الاقتصادي واجهته الدول الأوربية خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٤٩ من خلال الأساليب التالية * .

١– تصــفية اســتثماراتها الخارجــية فــي الولايــات المتحدة الأمريكية ، واســتخدامها فــي زيادة الواردات ودفع أعباء الديون. وقد بلغ مجموع

---

* المرجع السابق ص ١٤٣.

* المرجع السابق – ص ص ١٦٤ ، ١٦٧ : ١٦٩.

الاستثمارات التي صفيت خلال الفترة ٤٥ – ١٩٤٨ حوالي ٦٢٣ مليون دولار.

٢- زيـادة التخلص مما تبقى لديها من ذهب ، واستخدام حصيلته في تمويل جانب من الرصيد المدين في ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة الأمريكـية. وقـد بلـغ مجموع الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكـية خلال الفترة ٤٦ – ١٩٤٨ حوالي ٣,٩ بليون دولار ، منها ١٥٤٨ مليون دولار جاءت من إنجلترا وحدها.

٣- كما لجأت دول غرب أوروبا إلى زيادة الاقتراض الخارجي وبالذات من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمثل الاقتراض هنا في رؤوس الأموال الخاصـة التي اقترضتها من المؤسسات المالية والمصرفية ، والقروض الحكومية التي قدمتها الحكومة الأمريكية. وقد بلغ مجموع هذه القروض ١٣,٧ بليون دولار ، خلال الفترة من يونيو ١٩٤٥ إلى سبتمبر ١٩٤٧ خـص بريطانـيا مـنها حوالي ٧,٣ بليون دولار ، وفرنسا ٣,١ بليون دولار. وبالـرغم مـن تصفية الاستثمارات الأوربية بالخارج ، وزيادة تصـدير الذهب،والحصول على مزيد من القروض، إلا أن مشكلة ندرة الـدولار استمرت كأهم عقبة تواجه دول غرب أوروبا بسبب استمرار اخـتلال موازين مدفوعاتها وحاجتها المتصاعدة لزيادة الواردات. ومن هـنا جـاءت أهمية مشروع مارشال أو برنامج الإنعاش الأوربي الذي قدمـته الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا والذي وضع موضع التنفيذ عام ١٩٤٨ واستمر حتى عام ١٩٥٢، وقدرت المبالغ التي قدمت خلاله بمـا يتراوح بين ١٣ – ١٥ بليون دولار ، تمثلت في القروض الميسرة

والمساعدات والمنح التي قدمت إلى الحكومة الأوربية . فضلاً عن الإنفاق العسكري الضخم الذي أنفقته في هذه الدول لدعم ما يسمى بالدفاع المشترك. والواقع أن أمريكا من خلال مشروع مارشال استطاعت أن تسد إلى حد كبير نقص الموارد في القارة الأوربية خلال فترة التعمير وإعادة البناء على نحو دعمها اقتصادياً وسياسياً.

وفي نفس الوقت دعم مشروع مارشال التوسع الأمريكي في أوروبا ، وعزز من النمو الاقتصادي والمحافظة على المستويات المرتفعة للتوظيف داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إرسال فائض الإنتاج الأمريكي إلى تلك الدول وزيادة الاستثمارات الأمريكية بها.

وكان من ضمن شروط الاستفادة من برنامج مارشال ما حرصت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ضرورة تثبيت أسعار الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي. وقد أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوربية على إجراء تخفيضات واسعة المدى على أسعار صرف عملاتها ، بمجرد التهديد بوقف معونة مارشال إذا لم يتخذوا هذا الإجراء. وقد كان إجراء مثل هذه التخفيضات بالنسبة لدول القارة الأوربية فرصتها الذهبية لدعم موقفها التنافسي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والإسراع بخطى النمو فيها. فلعبت التخفيضات دورا هاماً في رفع عجلة النمو بسرعة في هذه الدول، وساعدتها على تجاوز محنة عالم ما بعد الحرب. وعضد من فاعلية التخفيضات حالة الاستقرار النقدي والسعري التي شهدتها تلك الدول ، بحيث لم يقض التضخم على مزايا التخفيض. علاوة على أن عدم قابلية تحويل عملاتها آنذاك قد وفر إطاراً ملائماً لدعم مواردها من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته.

كما لجأت دول القارة الأوروبية إلى الاستعانة بالعمالة الرخيصة ، سواء من داخل القارة نفسها أو من خارجها من البلاد المتخلفة أو التابعة *. وعضد ذلك كله تبني حكومات أوروبا الرأسمالية الفلسفة الكينزية التي راحت تدعو إلى ضرورة زيادة الدور الاقتصادي للدولة من خلال ضخ الاستثمار الحكومي في المشروعات العامة ، والحرص على زيادة الطلب الكلي الفعال والحيلولة دون نقصه إلى مستويات خطيرة تهدد باندلاع الأزمات الكبرى.

وهكذا انتعشت الصناعات الأوربية ، وأصبح من الممكن التوسع في التصدير وتزايدت الأرباح وارتفعت مستويات الاستثمار والدخل الناتج والتوظيف. وهنا لا يمكن إنكار أثر التقدم التكنولوجي ، كأحد العوامل الهامة المسئولة عن النمو الاقتصادي السريع للدول الأوربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ** .

---

* قد تدفق عدد كبير من المهاجرين من الدول الواقعة شرق أوربا. وقد تلقت بريطانيا مهاجرين من أيرلندا يقدر عددهم سنوياً ٢٥ ألف. هذا بجانب الأعداد الكبيرة التي قدمت من دول الكمنولث والمستعمرات البريطانية ، ويقدر العدد الصافي الذي يضاف سنوياً إلى سوق العمل البريطاني بحوالي ٧٠ ألف مهاجر. وبالنسبة لفرنسا كان عدد المهاجرين إليها أكبر من إنجلترا فوصل عدد المهاجرين إليها حتى عام ١٩٦٣ حوالي ٢,٢٥ مليون. أما بالنسبة لعدد المهاجرين إلى ألمانيا فقد كان أعلى بكثير من أي مكان آخر، حيث بلغ صافي المهاجرين إليها ٣,٦ مليون خلال الفترة ١٩٥٠- ١٩٦٢.

- محمد عبد العزيز عجمية (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٩٤ – ١٩٥.

** المرجع السابق – ص ص ٢١٠ : ٢١٤.

فقد كان النمو في الابتكارات وسرعة الاستفادة منها أسرع من أى وقت مضى. وقد تمثلت الابتكارات في كل من إنتاج سلع جديدة والتوصل إلى طرق حديثة لصناعة منتجات تقليدية. فقد اشتملت السلع الجديدة على الطائرات الحديثة والأجهزة الإلكترونية بمختلف أنواعها وأجهزة الترانزيستور واستخدام الذرة في الأغراض السلمية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية والأدوية الحديثة وخاصة المضادات الحيوية Antibiotics. وشملت الطرق الحديثة لصناعة منتجات تقليدية صناعات الصلب والحديد والمنسوجات والزجاج والسفن ومواد البناء وغير ذلك. وقد ترتب على الطرق الحديثة زيادة أكبر في الإنتاج من حيث الكم والكيف وخفض في تكاليف الإنتاج.

ويرجع السبب فيما تحقق من تقدم تكنولوجي كبير بعد الحرب العالمية الثانية بالذات إلى العوامل التالية :-

١- تسببت الحرب ذاتها في حدوث موجة كبيرة من الابتكارات والتجديدات، فالحرب الحديثة أصبحت تقوم على العلم والتكنولوجيا ، ومن يتفوق في هذه المجالات فإنه يضمن كسب الحرب. ويلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من ابتكارات نمت وتطورت كثيراً زمن الحرب وتشمل الطائرات الحربية الحديثة، الأجهزة الإلكترونية مثل الرادار، التوصل إلى المطاط الصناعي، التفجير الذري وغير ذلك.

ويلاحظ أنه على الرغم من انتهاء الحرب فإن الحرب الباردة التي اشتدت بين الغرب والشرق لفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد شجعت على استمرار سباق التسلح والذي اتجه أخيراً (قبل انتهاء فترة

الحـــرب الباردة) إلى أبحاث الفضاء والصواريخ العابرة للقارات وغير ذلك مـــن وســـائل الدمار الحديثة. ويلاحظ أن الصناعات التي تنتج هذه الأشياء، أصـــبحت تســـتعين بعدد ضخم من المؤسسات التي لا تعمل أصلاً في داخل الصـــناعات الحربية. ويؤدي التطور التكنولوجي الهائل في هذه النواحي إلى الاستفادة الشاملة من جانب كل الصناعات الأخرى.

٢- الـــزيادة الكبيرة في الاهتمام بالبحث العلمي في فترة ما بعد الحرب. فقد أصـــبحت الحكومـــات والمؤسسات والهيئات والشركات حريصة على تشجيع البحث وتدعيمه بكل الطرق. وقد أنشأت وزارات البحث العلمي لرعاية البحث سواء أكان ذلك في الجامعات أو الهيئات أو غيرها. ومد الباحثيـــن بالمعونـــات والأجهزة. كذلك توسعت الشركات والهيئات في أقســـام الـــبحوث ومعامل التجارب واستعانت بخبرة العلماء وخصصت المـــبالغ الضـــخمة لذلـــك. ويلاحظ أنه من الممكن للدول وخاصة قليلة الإمكانـــيات فـــي البحث أن تعتمد على استيراد الابتكارات والتكنولوجيا مـــن الخـــارج. وقـــد اعتمدت اليابان وألمانيا لفترة طويلة على عملية الاستيراد هذه.

٣- الاهـــتمام الكبير بالتعليم من جانب الحكومات سواء كان تعليماً عاماً أم تعلـــيماً عالياً. وكذلك التعليم الفني والتطبيقي الذي يشمل فروع الهندسة والكيمـــياء وغـــيرها. وكذلـــك اهـــتمام الحكومات والمؤسسات الكبيرة بالتدريب العملي ، خاصة وأن الصناعات الحديثة قد أصبحت من النوع المعقد الذي يحتاج من العاملين درجة عالية من المعرفة.

ولا يجب أن نغفل في النهاية أثر بعض العوامل الأخرى الهامة التي ساعدت على ما تحقق من نمو أوربي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هذه العوامل الهامة ازدهار حركة التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف نتيجة لنظام النقد الدولي الذي ساد من ١٩٤٦ إلى ١٩٧١ وأخذ بقاعدة الصرف بالذهب (أو بمعنى آخر قاعدة الصرف بالدولار) تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وللتغلب على مشاكل تقييد التجارة أنشئت السوق الأوربية المشتركة من ست دول أوربية (ارتفعت بعد ذلك إلى تسع دول)، وانشئت منطقة التجارة الحرة من سبع دول أوربية، وتقضي اتفاقية كل من المنطقتين على إطلاق التبادل التجاري الحر بين الدول المشتركة في كل منها وكذلك حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال ووسائل النقل البحرية بحرية تامة. وكذلك لا يجب إغفال الأثر الإيجابي لبقاء نمط تقسيم العمل الدولي في صالح البلاد الرأسمالية الصناعية وحصولها على موارد الطاقة (النفط) وكثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار منخفضة للغاية.

الفصل الحادي عشر
النضوج الاقتصادي وأزمة الرأسمالية
(١٩٧١ — الآن)

أزمة الرأسمالية :

وهكـذا وجدنـا أن الدول الرأسمالية الأوربية المتقدمة قد حققت خلال الفـترة ١٩٤٥ – ١٩٧٠ نمواً مزدهراً مستمراً ، في ظل استقرار سعري واضح وانخفـاض ملمـوس في معدلات البطالة. كما زادت مستويات الاجور الحقيقية للعمـال والطبقة الوسطى ، وزادت الضمانات الاجتماعية الموجهة ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة. وتحدث الاقتصاديون البورجوازيون عن ما يسمى " بدولـة الـرفاة " التـي تكفلت فيها الحكومات بمهمة تحسين مستوى المعيشة وزيادته بشكل مستمر. فلقد اقتربت اقتصادياتها من النضوج، واعتقد البعض في خضـم هذا الازدهار اللامع أن عصر الأزمات قد ولى، وأن المخاطر التي تهدد النظام الرأسمالي قد دخلت في ذمة التاريخ.

إلا أنـه بقـدوم عقد السبعينات من القرن العشرين ، اضطربت آليات النظام الرأسـمالي سـواء علـى مسـتواها المحلي أو مستواها العالمي. فعلى المستوى المحلـي، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع ، وارتفعت معدلات البطالة والطاقـات العاطلـة ، وقفـزت معـدلات التضخم لاعلى (ظهور ظاهرة الركود التضخمى Stagflation)، وتفاقم عجز الموازنة العامة والدين المحلي، وانخفضت معـدلات نمـو الإنتاجـية، وضـعفت من ثم معدلات تراكم رأس المال. وعلى

المستوى العالمي ، الذي كان مواتياً في عالم ما بعد الحرب لتأمين نمو التجارة العالمية ، ينهار نظام النقد الدولي في عام ١٩٧١ ، بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية قطع العلاقة التي كانت قائمة بين الدولار والذهب ، ويتم تعويم أسعار الصرف. وتتفاقم علاقات العجز والفائض سواء بين دول العالم الصناعي المتقدم الرأسمالي ، أو بين تلك الدول ودول العالم النامي. كما شهد عقد السبعينيات أكبر صدمتين بتروليتين لتصاعد أسعار البترول في سنتي ٧٤/٧٣ وسنتي ٨٠/٧٩ وينتهي عصر الرخص الشديد لموارد الطاقة. وتتضخم أسواق النقد الدولية بأحجام هائلة من السيولة الدولية، ويتم تعويم أسعار الفائدة على القروض الدولية. كما يتعمق النمو اللامتكافئ بين أوروبا والولايات المتحدة واليابان (حيث تتصاعد معدلات نمو اليابان وألمانيا بالمقارنة بتضاؤل معدلات نمو الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا). وفي خضم ذلك كله استشرت ظاهرة التدويل تحت تأثير النشاط الاحتكاري للشركات دولية النشاط ، والتي أدت إلى إيجاد صعوبات في التنسيق بين السياسات الكلية الداخلية والسياسات التي تلزم لاستقرار البيئة الدولية.

وباختصار شديد ، انتقلت الرأسمالية في حقبة السبعينيات إلى عالم جديد وبيئة جديدة ، افتقدت فيها سواء على صعيدها المحلي أو صعيدها العالمي – تلك الآليات المواتية المتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم ما بعد الحرب ، الأمر

الذي جعل النظام الرأسمالي يعيش منذ تلك الحقبة ما يمكن أن يسمى بعصر الأزمة المستمرة *

الحقيقة كما حللها ونقلها الاقتصادي المصري الكبير الراحل رمزي زكي ** عن بول باران وبول سوزي في كتابهما "رأس المال الاحتكاري : بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي" هي في اعتقادهما أن أهم ما يميز الرأسمالية المعاصرة هو اتجاه الفائض الاقتصادي نحو التزايد. وهذا الفائض (الذي هو عبارة عن الفرق بين ما ينتجه المجتمع وبين تكاليف الإنتاج ، ومن ثم يعد الربح جزءاً منه) يميل من حيث نسبته إلى الناتج الكلي عبر الزمن نمو التعاظم بسبب النمو الهائل الذي حدث في قوى الإنتاج وتأثير الثورة العلمية التكنولوجية. وكان هذا أهم ما يطبع خصائص حقبة الازدهار الكينزى لعالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ : ١٩٧٠). هذا الفائض المتزايد ، إما أن يتجه للاستثمار لتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، أو أنه يستهلك ، أو أنه يبدد بطرق مختلفة. وطبقاً لرؤية هذين الكاتبين فإن الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، عاجزة عن إيجاد المنافذ الاستهلاكية والاستثمارية الكافية لامتصاص هذا الفائض وتشغيله على النحو الأمثل الذي يتفق مع قواعد الرشد والتوزيع الأمثل للموارد.

---

* انظر : رمزي زكي (دكتور) – الليبرالية المتوحشة :ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة – دار المستقبل العربي – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ص ٥٠ : ٥٧.

** المرجع السابق – ص ص ٦٠ : ٨٧.

ولما كان الفائض الاقتصادي الذي لا يمكن امتصاصه لن يمكن إنتاجه مرة أخـــرى ، فإنـــه يـــنجم عـــن ذلـــك أن تكون الحالة العادية لاقتصاد الرأسمالية الاحـــتكارية هـــي الـــركود. ولكـــن خفض الانتاج كعلاج للتخلص من الفائض الاقتصـــادى الـــذى لايمكـــن امتصاصه، حتى ولو كان مفيداً لجماعات أو أفراد معينين ، إلا أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تدهور الموقف. ويخلص باران وسويزي مـــن وراء ذلـــك، إلى أنه لو تركت الرأسمالية الاحتكارية لتعمل بشكل ذاتى أو تلقـــائى، فـــإن الرأســـمالية الاحتكارية ستتردى بعمق متزايد فى هاوية الركود المزمن.ويرى بارن وسويزى أن القوى التي تعمل في اتجاه مضاد قائمة في بنية الرأســـمالية الاحتكارية. ذلك أنها لو لم تكن موجودة لسقط النظام تلقائياً منذ فترة طويلـــة. وهذه القوى تتمثل في مجموعة من المصادر والأشكال والمجالات التي يمكـــنها أن تنشط الطلب الكلي على النحو الذي يمتص هذا الفائض ويجعل هناك إمكانية لإعادة إنتاجه. ويأتي في مقدمة ذلك :-

١- امتصـــاص الحكومـــة للفـــائض الاقتصادي من خلال الإنفاق العسكري داخلـــياً وخارجـــياً (الأحلاف والمساعدات العسكرية). فقد ساعد الإنفاق العســـكري فـــي امتصاص قدر كبير من الفائض ، ما كان يعجز النظام عـــن امتصاصه من خلال زيادة الاستهلاك أو الاستثمار. ففي الولايات المـــتحدة الأمريكـــية قفزت المبالغ المنفقة على التسليح من ٧٧,٨ مليار دولار فـــي عـــام ١٩٧٤ (٢٧% مـــن إجمالـــي الإنفاق الحكومي) إلى ١٣٠,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وبما نسبته ٢٢% من إجمالي الإنفاق الحكومـــي ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٤,٨% في عام ١٩٨٨. وفي بريطانـــيا وصـــلت تلك النسبة إلى ١٢,٦%، وفي ألمانيا الاتحادية إلى ٨,٩% فـــي عـــام ١٩٨٨. وإن كـــان قد وجد هذا التصاعد في الإنفاق

العسكري ما يبرره في عصر الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي إبان فترة الحرب الباردة ، إلا أن هذا الإنفاق مستمر حتى بعد انتهاء هذا الصراع، فصناعة السلاح أصبحت أهم الصناعات التصديرية إلى العالم النامى. كما أنه قد أعيد تشكيل خريطة الصراع العالمي لتبرز فيها عناصر صراع جديدة حقيقية أو مزعومة، سوف تستند عليها الرأسمالية العالمية لاستمرار الإنفاق العسكري. ومثال ذلك نقاط التوتر والصراعات الإقليمية والعرقية والصراع الذي جد أخيراً ضد الإرهاب، فلا يوجد ما يدعونا لأن نتوقع أن يفقد الإنفاق العسكري فاعليته كوسيلة مستمرة من وسائل امتصاص الفائض المتزايد في الرأسمالية المعاصرة.

٢- امتصاص الفائض الاقتصادي عن طريق تصدير رأس المال ، وقد لازمت هذه الوسيلة الرأسمالية منذ تحولها من مرحلة الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، بتصدير رؤوس الأموال البريطانية خلال الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٣. ولكن سرعان ما عوض انسياب العائد على رؤوس الأموال هذه الاستثمار الأصلي أضعافاً مضاعفة ، وظل ماضياً في صب الفائض إلى خزائن الدولة الأم. فتصدير رأس المال لا يعتبر وسيلة دائمة لامتصاص الفائض ، فإن العائد على رؤوس الأموال المصدرة يرجع مرة أخرى بمقادير أكبر من حجم الفائض المصدر.

وقد أدت فعلاً آلية تصدير رأس المال خلال حقبتي السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين ، باعتبارها وسيلة لامتصاص جزء من

الفــائض المــتزايد في مراكز النظام الرأسمالي ، إلى التخفيف من حدة الكساد التضخمي في تلك المراكز ، إلا أنها خلقت أزمة مديونية عالمية ضخمة غير قابلة للسداد ، وبخاصة بعد وصول تلك الأزمة إلى النقطة الحــرجة لهــا، وهي ظاهرة النقل العكسي للموارد المالية Negative Net Transfers Financial التــي يكــون فيها البلد المدين مصدراً صــافياً، ولــيس مستورداً لرأس المال . ومن ثم فإنه بدلاً من أن يكون تصــدير رأس المــال وســيلة لامتصــاص الفائض المتزايد في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، أصبح وسيلة لزيادته * .

٣- امتصــاص الفائض الاقتصادي عن طريق تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمــات فــي هيكل الاقتصاد القومي. فأصبح هذا القطاع يشهد حالياً نمــواً هائلاً في الاقتصاديات الصناعية ، وقد أصبح يلعب دور المنشط الأساســي للطلــب الكلــي والمســتوعب الرئيســي للفــائض في تلك الاقتصاديات.

فمــنذ بداية الخمسينات توسعت العمالة المستخدمة في قطاع الخدمات وذلك علــى حساب انخفاض العمالة في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعية. وبما حــدث مــن زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات نمو الإنتاجية في الــبلاد الرأســمالية الصــناعية خلال فترة السبعينات والثمانينات ، اتجه قطاع

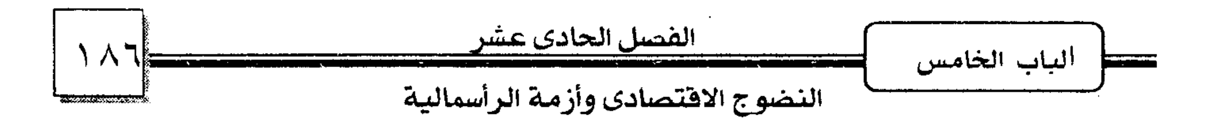
---

* وإن كانــت الرأسمالية قد استغلت أزمة المديونية في البلاد النامية (تحت ظل فشلها في عمليات التنمية) في أحكام حصارها والهيمنة عليها لإعادة تكييفها مع مرحلة التوسع القادمة للرأسمالية في إطار العولمة.

الخدمـات للتوسـع وزاد دوره فـي خلـق فرص عمل جديدة ، بل وأصبح هو المستوعب الرئيسي للقوى العاملة.

ويوضـح الجـدول رقم (٥) أهمية قطاع الخدمات فى هيكل الاقتصاد القومـى لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة فى خلق فرص العمل وتحقيق الناتج، بحيـث أصـبح يساهم بنصيب الأسد فى تحقيق الناتج المحلى العالمى. ففى عام ١٩٨٠ قـدر حجـم الـناتج الإجمـالى فى العالم بحوالى ٩,٠٢ ترليون دولار، سـاهمت الخدمـات فيه بحوالي ٥,٦ ترليون دولار ، أي بما نسبته ٦٢%. وقد انعكـس هـذا التطور في البنية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على بنية التجارة العالمية ، وذلك بنمو نصيب قطاع الخدمات في إجمالي هذه التجارة من ٧% فـي بدايـة عقد السبعينات إلى ١٣% فى عام ١٩٨٦. فتمثل هذه النسبة إجمالـي نصـيب الـنقل والسفر والخدمات الأخرى في جملة مدفوعات التجارة العالمية.

نحـن إذن إزاء مرحلة جديدة للرأسمالية حدث فيها تغير نوعي في بنية الإنـتاج ، عكس معه بالضرورة تقسيماً جديداً للعمل الاجتماعي. وقد حدث هذا النمو في قطاع الخدمات بعد أن وصلت قطاعات الإنتاج المادي في تطورها إلى مدى متقدم ، جعل من الممكن للفائض المتزايد أن يتجه نحو الخدمات. وإن كان هـذا لا يعني مطلقاً أن الحاجات الأساسية الضرورية قد أشبعت تماماً في البلاد الرأسمالية الصناعية، وأن هذه البلاد ستقضي معظم وقتها في المستقبل في إنتاج الخدمـات وتـتخلى عـن الإنـتاج السـلعي المادي. كما أن من يستمتع "بثورة الخدمات" في مجال الاستهلاك ، كخدمات السياحة والترفيه والعلاج المتقدم ..



جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في هيكل الاقتصاد القومي في بعض البلاد الرأسمالية المتقدمة

الدولة	النصيب النسبي للخدمات في هيكل الاقتصاد القومي			
	القوى العاملة		الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٧١,٨%	٧٦,٩%	٥٩%	٦٥%
اليابان	٥٧,٧%	٦٦,١%	--	--
ألمانيا الاتحادية	٥٣,٨%	٦١,٠%	٤٣%	٤٧%
فرنسا	٦١,٣%	٦٧,٨%	٥٤%	٥٩%
بريطانيا	--	--	٥١%	٥٦%
إيطاليا	--	--	٥٣%	٥٦%

إلخ ، هم فقط القادرون على الدفع ، ولهذا تنشأ الحاجة الموضوعية لتصدير هذه الخدمـــات للخارج. كما أثبتت أحداث خريف عام ١٩٨٢ (تعرض البنوك لأزمة نتـــيجة لتوقف المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع ديونها) وخريف عام ١٩٨٧ (أزمـــة البورصـــات المالـــية) بأن الثمن الذي سيدفعه المجتمع حينما يتحول من اقتصـــاد قائم على الإنتاج المادي إلى اقتصاد يقوم أساساً على الخدمات ، سيكون صعباً.

وبالاختصار نرى أن الرأسمالية المعاصرة في بحثها عن أشكال امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد ، ابتكرت أشكالاً عديدة ، وكل شكل من هذه الأشكال كانت له بالتأكيد فاعلية في تنشيط الطلب ، وفي عملية الامتصاص هذه. لكن كل شـــكل مـــن هذه الأشكال سرعان ما فقد فاعليته أمام الإمكانات الهائلة لنمو هذا الفـــائض الـــذي وفره التقدم الهائل في قوى الإنتاج. والنتيجة المنطقية لذلك هو انتشار الفوضى في بنية وآليات النظام.

عوامل تصاعد أهمية قطاع الخدمات

يمثل – بدون شك – التصاعد خلال نصف القرن الأخير في النصيب النسبي لقطاع الخدمات في هياكل الاقتصاديات القومية للبلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً (ومـــن ضمنها البلاد الأوربية) تحولاً هاماً وخطيراً في التركيب الاقتصادي لهذه الدول ، بحيث أصبحت الخدمات القطاع المسيطر الذي يستوعب العدد الأكبر من العمالـــة ، ويســـاهم بالنصـــيب الأهـــم من الدخل القومي بعد أن كانت السيطرة للصـــناعة التحويلـــية. فهذا التحول يمثل " ثورة الخدمات " كمقابل لما سبقها منذ حوالـــي قرنين من الزمن من " ثورة صناعية ". ومن ثم فإن الأمر جدير بالبحث

ومحاولـــة الـــتعرف على ما جد خلال تلك الحقبة الأخيرة من الزمن من عوامل أدت إلى " ثورة الخدمات " هذه. هذا ما يتم تناوله فيما يلي * :-

١- هـــنـــاك أولاً أثـــر الدخل ، فلا شك أن النمو المتسارع الذي حدث في قطـــاع الخدمـــات قـــد جاء كتطور طبيعي للنمو الذي حدث في الدخل القومـــي ، ومـــا واكبه من نمو في مستويات الدخول الفردية. فالعلاقة وثـــيقة جداً بين ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على الخدمات. فما أن يـــتم الحصـــول على الأشياء الضرورية التي تلزم لإشباع الحاجات الأساســـية وبشـــكل مرضٍ حتى تنشأ الرغبة في طلب الخدمات والتمتع بمخـــتلف أنواعهـــا ، وبخاصة ما يمكن أن يسمى بالخدمات المتصاعدة المرتـــبطة بالرفاهـــية والتـــي تلعب فيها التكنولوجيا دوراً هاماً. وتشير الإحصـــاءات حقـــاً ، إلى أن هناك ارتباطاً بين مستوى الدخل ومستوى نصـــيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي القوى العاملة.

٢- وهـــناك أثر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. فمع تطبيق الفلسفة الكيـــنزية التي نادت بزيادة الإنفاق الحكومي كعامل موازن للتقلبات في الطلب الكلي الفعال، زاد الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية ، كخدمات التعلـــيم والصـــحة والنقل والإسكان والضمان الاجتماعي ... إلخ. وهي المجـــالات التـــي خلقت طلباً على المشتغلين بهذا النوع من الخدمات ،

* انظر المرجع السابق – ص ص ٧٩ : ٨٧.

وأدت إلـــى زيادة نصيب الخدمات العامة من الناتج الإجمالي، وشكلت ما عرف باسم " دولة الرفاة ".

٣- كذلـــك هناك تأثير الإنفاق العسكري الكبير ، الذي خلق طلباً هائلاً على سلسـلة كبـيرة مــن الخدمات والوظائف ، كخدمات البحوث والتطوير الأمر الذي واكبه نمو هائل في العمالة المشتغلة بهذا القطاع ، كخدمات العلمــاء والمهندسين والفنيين ، سواء الذين يعملون في وزارات الدفاع والمصانع الحربية المملوكة للدولة ، أو هؤلاء الذين يعملون في مراكز أبحــاث ذات ميزانــيات كبيرة في الجامعات والمعاهد العليا ، ويعملون لحســاب الصناعات العسكرية. ناهيك عن أن هذا النوع من الإنفاق قد أدى إلى نمو مواز في خدمات النقل والتخزين والإنشاءات.

٤- هــناك أيضـــاً ظاهرة التكامل التي نمت داخل قطاع السلع الاستهلاكية. فالـــنمو والتـــنوع الذي حدث في قطاع السلع المعمرة قد خلق بالتوازي نمــواً فـــي الطلب على الخدمات الاستهلاكية. ومن أمثلة ذلك ، الطلب علـــى الســـيارات وأجهزة التكييف والتليفزيونات من ناحية ، وخدمات الصـــيانة والإصـــلاح مـــن ناحية أخرى. وعلى الجانب الآخر ، هناك تكـــامل الآن بيـــن الخدمات الاستهلاكية نفسها كخدمات السفر والتمتع بخدمة الفندقة والسياحة والترفيه.

٥- ولا يجـــوز أن ننسى أيضاً أثر ظاهرة النمو الحضري، التي تمثلت في التضـــخم الســـكاني في المدن الرئيسية الكبرى في مختلف أنحاء العالم. فهـــذا التركز السكاني خلق طلباً موازياً على كثير من الخدمات، كخدمة

التدفئة و الإنارة والمواصلات والعلاج وخدمات الإصلاح والغسيل والكي والتنظيف والحراسة ووسائل الترفيه .... إلى آخره. ومع التقدم في وسائل الإنتاج ، أصبح من الممكن تصنيع هذه الخدمات وتحقيق وفورات في الحجم من خلال مركزتها وتسهيل توصيلها للمستهلكين. كما أن المدن الكبرى باعتبارها مراكز للأجهزة الحكومية قد خلقت كثيراً من الوظائف المرتبطة بتأدية هذه الخدمات. كذلك يلاحظ تأثير ما سمي بالقطاع غير الرسمي في البلاد الرأسمالية الصناعية والبلاد النامية. فهذا القطاع الذي شهد تضخماً ملموساً مع ازدياد البطالة في عقدي السبعينات والثمانينات قد عج بكثير من ألوان الخدمات التي يقدمها العمال والمهنيون الذين فقدوا وظائفهم أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل ، أو حتى هؤلاء المتقاعدين عن العمل الذين يبحثون عن دخل إضافي مع اشتداد موجة الغلاء. فمع ندرة فرص التوظيف لجأ جيش كبير من هؤلاء إلى القيام بخدمات استهلاكية متنوعة لسكان المدن ، كخدمات النظافة والحراسة والنقل وصيانة المباني وتوزيع السلع .. إلخ.

٦- كذلك نجد أنه قد ظهر اتجاه قوي لتصنيع الخدمات لحساب المؤسسات الصناعية والتجارية من خلال مركزه كثير من الوظائف والخدمات التي كانت تضطلع بها هذه المؤسسات. حيث ظهر كثير من الشركات التي أصبحت تتولى هذه الوظائف وتحقق من خلالها وفورات حجم كبيرة ومن ثم خفضاً في التكاليف. ومن أمثلة ذلك الشركات التي تقوم الآن بخدمات البحوث والتطوير والاستشارات القانونية والإعلان والتسويق والتصدير والمحاسبة والعلاقات العامة .... إلخ. وهناك الآن شركات

عملاقـــة متخصصـــة فـــي هـــذه الخدمـــات تتولى القيام بها نيابة عن المؤسســـات الصـــناعية الكبيرة لقاء تكاليف، أقل مما كانت تتحمله تلك المؤسسات حينما كانت تضطلع بنفس هذه الخدمات. وهكذا تمت عملية استبدال الخدمات الداخلية بالخدمات المؤجرة من الخارج.

٧- كذلـــك نجـــد أن تعـــاظم حركة التدويل واشتداد المنافسة على الصعيد العالمـــي بيـــن كبريات الشركات دولية النشاط ، قد أدى إلى نمو أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والنقل وأبحاث السوق والدعايـــة والإعـــلان ، وغيرها من الخدمات التي أصبحت تعتمد عليها هذه الشركات في اختراقها لأسواق العالم.

٨- كذلـــك لا يجـــوز أن ننسى الأثر الذي أحدثه ارتفاع الأجور في إحلال كثير من الفنون التكنولوجية الحديثة داخل كبريات الشركات والمصانع، حيث أدى إدخال تلك الفنون إلى خفض كبير في مخصص الأجور الذي كـــان يذهـــب للعمـــال من ذوي الياقات الزرقاء والموظفين والإداريين والكتابيين والمهندسين ممن كانوا يعملون في كثير من الأعمال اليدوية والكتابـــية. إلا أنـــه فـــي المقابل تم استحداث أنواع جديدة من الوظائف الخدمـــية المرتـــبطة بهـــذه الفـــنون التكنولوجية ، من الخبراء الفنيين والمستشارين ومصممي البرامج الجاهزة للحاسب الآلي ... إلخ.

٩- وأخـــيراً – وإن كـــان ذلك يمثل أكثر الأمور أهمية – فإن النمو الهائل الـــذي حـــدث في قطاع الخدمات يرجع إلى ارتفاع معدل ما يحققه من أربـــاح ، بحيث أصبح الاستثمار في هذا القطاع أكثر المجالات جاذبية، وبخاصـــة فـــي ضوء التراجع الذي حدث في معدلات الربح في قطاع الصناعات التحويلية.

ئالمحتـــــويات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة